IranianAffairsMagazine - No.23 - May 2023

شؤون إيرانية

العراق

20 عامًا من جرائم التغيير الديموغرافي

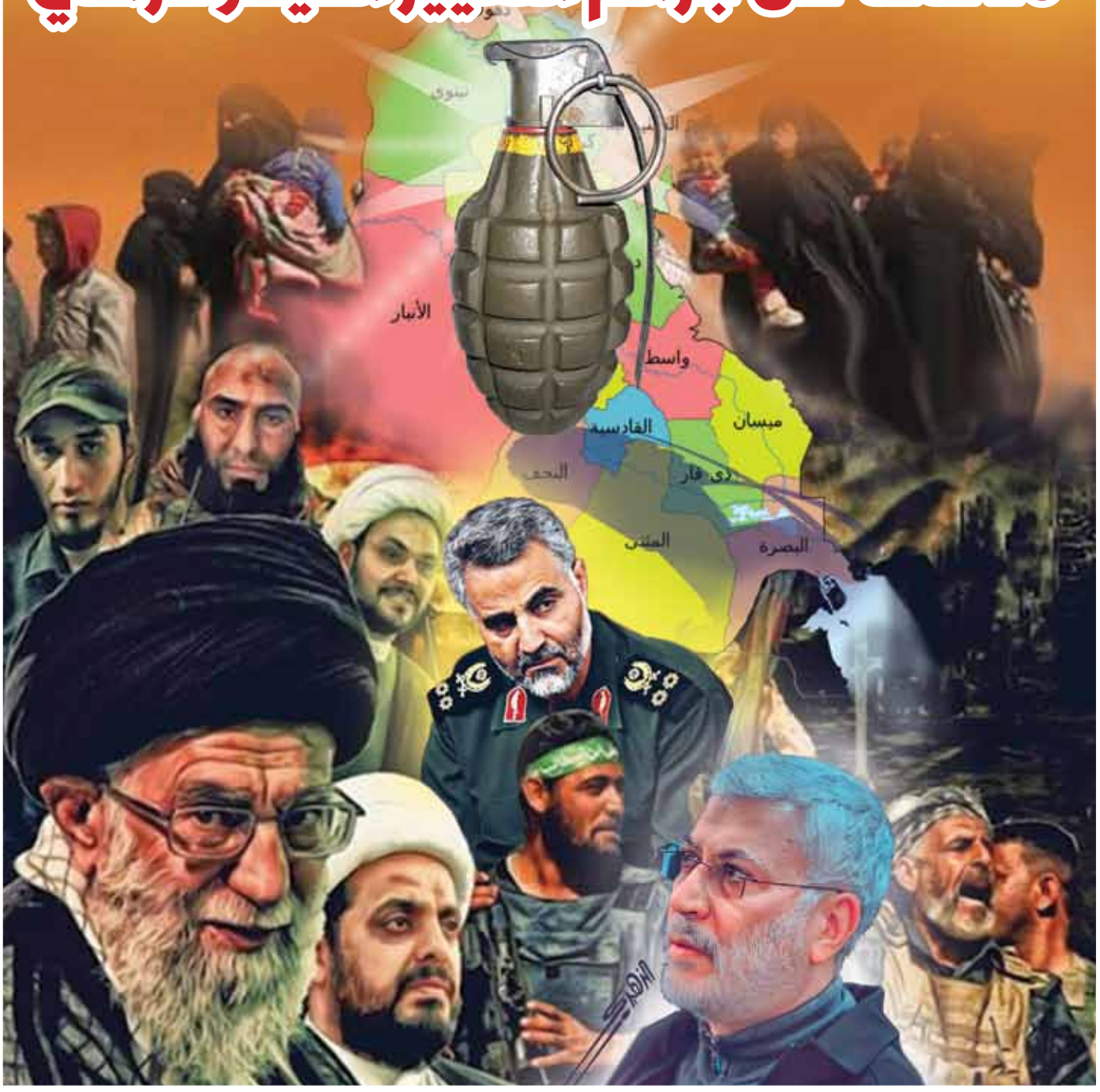

مصر 30 جنيه مصري- السعودية 20 ريالاً – الكويت 1,5 دينار – الإمارات 20 درهماً – مملكة البحرين 2 دينار – سلطنة عُمان 2 ريال – لبنان 5000 ليرة – الأردن 3 دينار – الجزائر 500 دينار – المغرب 50 درهمًا – تونس 10 دنانير – فلسطين 10 دولارات
Austria,France,Germany and Italy: EURO 10 – United Kingdom £5 – USA $10.

من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

«إن مصر هي بوّابة الحرمين الشريفين، مقدسة أرضها قداسة أرضهما، وقضيتها هي أهم قضايا المسألة الشرقية. فإذا عزت انتصرت ديار الإسلام، وإذا أصابتها الجراح أحدثت الفساد في جسد الأمة الإسلامية، لأن العروق بين مصر وجسد الأمة شديدة والاتصال، إنها أهم مواقع الشرق وروح الممالك الإسلامية».

هكذا قال جمال الدين الأفغاني عن مصر، التي تربطها بأفغانستان علاقات وطيدة تعود إلى زمن الفراعنة، حيث احتوت مقبرة الفرعون توت عنخ آمون، الذي حكم مصر في القرن 14 قبل الميلاد، على العديد من المصوغات الذهبية المطعمة بأحجار اللازورد الكريمة، كان مصدرها محافظة «بادخشان» شمال شرق أفغانستان.

وعلى مر التاريخ، تمتعت أفغانستان بمكانة مهمة بالنسبة لمصر ومصالحها القومية؛ نظرا لأنها واحدة من دول آسيا الوسطى، التي تعاظم ارتباطها بمنطقة الشرق الأوسط؛ بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في أواخر ديسمبر من عام 1991م، وما ترتب عليه من سقوط التنافس القطبي وتحول الولايات المتحدة إلى قطب أوحد يطرح مشروعاته للشرق الأوسط على الساحة، كيفا يشاء وأنى اقتضت مصالحه، لتشمل المنطقة كلها بما فيها أفغانستان بالمفهوم الواسع للجغرافيا السياسية.

وقد مرت العلاقات المصرية الأفغانية، على ما يقارب الستين عاما، بمرحلتين مهمتين، الأولى كانت فيها هذه العلاقة بين البلدين المسلمين تقليدية من جميع الجوانب، وامتدت لثلاثين عاما، من عام 1922م، وحتى عام 1952م، والثانية كانت مزدهرة في جميع المجالات، وامتدت لربع قرن تقريبا من عام 1952م وحتى عام 1979م،أي أن هذه العلاقة، محل الدراسة، لم تشهد تحولات كبرى؛ ولعل مرد ذلك إلى سببين: السبب الأول أن كلا البلدين لا يجمعهما جوار جغرافي مشترك يمكن أن ينجم عنه بروز خلافات بينهما على غرار ما حدث بينها وبين إيران وباكستان أو بينها وبين الاتحاد السوفييتي السابق؛ إذ تفصل بينهما مسافة تبلغ 3,579,70 كم، كما لم تكن مصالحهما المشتركة قد اتسعت أو تشابكت إلى الحد الذي قد يفضي إلى توتر أو صدام بينهما. والسبب الثاني أن العلاقات بينهما لم تكن قد تعرضت لمحك عملي على مستوى السياسة الخارجية المباشرة تجاه بعضهما البعض، ومن ثم فقد اكتفى البلدان بمجموعة من السياسات والتحركات الدبلوماسية التقليدية والمعتادة، التي قامت على مجموعة من القواسم المشتركة التي أفضت إلى حرصهما الدائم على تعزيز علاقات التعاون.

وهذه الدراسة عن العلاقات المصرية- الأفغانية، هي الأولى من نوعها في العالم العربي، وهي نتاج جهد بحثي وتاريخي كبير قام به الأستاذ الدكتور سعيد الصباغ، أستاذ الدراسات الإيرانية المعاصرة بكلية الآداب جامعة عين شمس، الذي يتفرد بين الباحثين العرب المعاصرين بدراساته الضافية والموثقة في الشأن الإيراني، وها هو يقدم لنا الدراسة التي بين أيدينا عن موضوع لم يُكتب فيه من قبل، ولا يحظى بكثير من الاهتمام، على الرغم من أن أفغانستان هي تقع في إحدى دوائر الأمن القومي المصري والعربي.

شؤون إيرانية

مجلة تصدر عن:
مركز الخليج للدراسات الإيرانية
لندن / القاهرة

www.alkhalej.net

العدد 23

السنة الثانية

شوال 1444هـ - مايو/ أيار 2023م

رئيس المركز
شريف عبد الحميد
Sherif Abdelhamied
Center-in-Chief

مستشار المركز
د. عبد القادر نعناع

مستشار التحرير
د. شادي العفيفي

مجلس التحرير
محمود رأفت
مروان محمود
أحمد النعماني

المراسلات:
البريد الإلكتروني (التحرير):
alkhalejnet@gmail.com

الاشتراكات:
السنة الواحدة (اثنا عشر عدداً) تشمل تكلفة البريد
داخل مصر: 1000 جنيه مصري –
اتحاد بريد عربي: 120 دولارًا أمريكيًا –
أوروبا وأفريقيا: 130 دولارًا أمريكيًا – أمريكا
وكندا: 170 دولارًا أمريكيًا –
باقي دول العالم: 200 دولار أمريكي.

الاشتراكات
باسم رئيس التحرير: sherif5566@gmail.com
+201002686541
(المركز): +201015039040
(المجلة): +201145773008

إيران.. دولة المشانق المعلقة

أعدمت سلطات الملالي في 19 مايو/أيار الحالي، ثلاثة رجال على خلفية الاحتجاجات الشعبية الأخيرة، وهم: مجيد كاظمي وصالح ميرهاشمي وسعيد يعقوبي، الذين أعدموا في مدينة أصفهان، وسط البلاد، بتهمة الضلوع في مقتل اثنين من أفراد قوات «الباسيج» شبه العسكرية ورجل شرطة.

وكان الضحايا الثلاثة قد كتبوا، مؤخرًا، رسالة موجهة إلى الشعوب الإيرانية من داخل السجن خاطبوا خلالها المواطنين بالقول: «لا تسمحوا لهم بقتلنا».

وأعدمت سلطات النظام، خلال الفترة الأخيرة، شخصًا واحدًا من عرب الأحواز و14 آخرين من الأكراد و13 من البلوش، في أعقاب محاكمات جائرة، بينما حكمت على ما لا يقل عن 12 شخصًا آخرين بالإعدام منذ بداية العام الجاري، ما ينبئ بتصعيد مروّع في استخدام عقوبة الإعدام كأداة لقمع الأقليات العرقية.

وتصاعدت وتيرة عمليات الإعدام في عام 2023، إذ أحصت منظمة حقوق الإنسان في إيران ما لا يقل عن 223 عملية شنق حتى الآن.

ولا جدال أن تصعيد السلطات الإيرانية الدراماتيكي لعمليات الإعدام في الأسابيع الأخيرة، يمثل انتهاكًا خطيرًا للحق في الحياة، وينبغي أن يُسفر عن إدانة دولية، إذ قامت السلطات الإيرانية منذ أواخر أبريل/نيسان الماضي حتى منتصف مايو/أيار، بإعدام 60 شخصًا على الأقل بسجون مختلفة في أنحاء البلاد.

الإعدامات الأخيرة استهدفت الأقليات العرقية في إيران بشكل خاص، بتهم مزعومة تتعلق بالإرهاب بموجب محاكمات جائرة كنوع من استعراض القوة ضد شعبها الذي يطالب بتغيير جذري، أو توجيه تهم من قبيل جرائم المخدرات والردة والاستخفاف بالقرآن، وتهمة «الحرابة»، وهي التهمة الغامضة التي يستخدمها الأمن الإيراني دائمًا.

وإن «شؤون إيرانية» لتدين بشدة هذا التصعيد الأخير في الإعدامات، وتؤكد أنه يمثل انتهاكًا خطيرًا للحق في الحياة، وينبغي أن يُسفر ذلك عن إدانة دولية، وأن سلطات نظام الملالي تواصل استخدام عقوبة الإعدام باعتبارها أداة للقمع السياسي، والهروب من مصير السقوط الذي ينتظرها عاجلًا أو آجلًا.

«شؤون إيرانية»

الأخبار

6 إيران تعدم ثلاثة بسبب المظاهرات ضد النظام

9 «نيويورك تايمز»: روسيا ساعدت إيران في الكشف عن تورط أكبري بـ«التجسس» لصالح بريطانيا

9 إيران.. تعيين علي أكبر أحمديان رئيسًا لمجلس الأمن القومي خلفًا لشمخاني

الافتتاحية

12 عندما تكذب إيران و«تتجمل»!

الملف السياسي

16 كيف سعت ميليشيات إيران لخلق مناطق «صافية طائفيًا»؟

25 «الحشد الشعبي» يغيّر ديموغرافية العراق

31 كيف تحوّلت جغرافية العراق لصالح الشيعة؟

46 كيف تسعى إيران إلى «نسف» حزام بغداد السُني؟

تقارير

60 إيران وطالبان.. «حرب مياه» أم ثأر قديم؟

64 «مهاباد».. ثاني جمهورية كردية في التاريخ

حوار

77 الباحث غانم العابد لـ «شؤون إيرانية»: جرائم التهجير الديموغرافي للعراقيين.. مازالت مستمرة

بروفايل

68 حبيب أسيود.. شهيد النضال الأحوازي

عروض كتب

72 «الدولة البويهية» في العراق... من النشأة إلى السقوط

74 الكُرد في الشرق القديم حتى ظهور الإسلام

مقالات

63 الإعدام في إيران عامل لإثارة الرعب أم دافع للانتفاضة؟!

70 إيران.. نهاية عهد المطالب من الديكتاتورية!

كاريكاتير

«العفو الدولية»: تعرضوا للتعذيب ولم يتلقوا محاكمة عادلة

إيران تعدم ثلاثة بسبب المظاهرات ضد النظام

■ أعدم النظام الإيراني ثلاثة أشخاص أدانهم القضاء باتهامات مرتبطة بالمظاهرات، التي شهدتها البلاد العام الماضي.

وأدانت المحكمة الثلاثة بالتورط في هجمات وإطلاق رصاص خلال المظاهرات، ما أدى إلى مقتل ثلاثة من رجال الشرطة، في إصفهان، خلال شهر نوفمبر/تشرين الأول الماضي.

وقالت منظمة العفو الدولية إنهم تعرضوا للتعذيب ولم يتلقوا محاكمة عادلة.

وبذلك يرتفع عدد الذين تم إعدامهم منذ نهاية العام الماضي، باتهمات مرتبطة بالمظاهرات إلى سبعة أشخاص، كما حكم القضاء على العشرات بالإعدام، أو بعقوبات قاسية.

وشهدت إيران مظاهرات ضخمة بعد وفاة مهسا أميني، وهي قيد الاعتقال من شرطة الأخلاق، بدعوى عدم الالتزام بالزي اللائق، قبل أن تبلغ 23 عامًا، من السن، لكن موت المواطنة الإيرانية الكردية، أشعل موجة من التظاهر استمرت عدة أشهر.

ونفذ الإعدام، بحق ماجد كاظمي، الذي كان يبلغ من العمر 30 عامًا، وصالح ميرهاشمي، 36 عامًا، وسعيد يعقوبي، 37 عامًا، وكان النظام قد اعتقلهم خلال مظاهرات في قلب مدينة إصفهان خلال نوفمبر/تشرين الأول الماضي، والتي قتل خلالها اثنان من قوات الباسيج، وشرطي واحد.

وقالت مصادر لمنظمة العفو الدولية، إن الثلاثة قد تعرضوا للاخفاء القسري، والتعذيب، والإجبار على الاعتراف، بشكل جعل الحكم عليهم أكثر قسوة.

وحسب التقارير تم تعليق كاظمي بشكل مقلوب، وعرض عليه معذبوه مقطعًا لتعرض شقيقه للتعذيب، ونفذوا عملية إعدام زائفة خلال المقطع، وهددوه بأن يقوموا بقتل جميع أشقائه.

وفي رسالة صوتيه من داخل معتقل داستغارد، الذي كان الثلاثة يحتجزون فيه، تم سماع كاظمي يقول، "أقسم بالله أني بريء، ولم يكن معي أي سلاح، لكنهم استمروا بضربي، وأرغموني على الاعتراف بحيازة سلاح".

وأضاف "قلت لهم أني سأعترف بأي شيء، مقابل أن يتركوا أهلي وشأنهم".

وأدانت محكمة ثورية كاظمي، وزميليه الآخرين، بحد "الحرابة" في يناير/كانون الثاني الماضي، بعد محاكمة استمرت أربعة أيام فقط.

وحسب مركز حقوق الإنسان الإيراني، ومقره الولايات المتحدة، حرم المدانون الثلاثة من حقهم بالدفاع عن أنفسهم، في مواجهة الاتهامات التي وجهها الادعاء، الذي ارتكن على الاعترافات التي انتزعت تحت التعذيب، "وكان مشوهًا ومليئًا بالثغرات القانونية، التي توضح أن المحاكمة كانت مسيسة".

وقالت ديانا الطحاوي نائبة مدير منظمة العفو الدولية في الشرق الأوسط "إصدار حكم الإعدام ضد هؤلاء الثلاثة، عملية انتقام واضحة ضد الجيل الشجاع من المتظاهرين، الذين وقفوا بقوة لانتزاع حقوق الشعب الإيراني، خلال الأشهر الماضية".

وأضافت "السرعة الصادمة التي تم بها توجيه الاتهامات، وإنهاء المحاكمة، يمكن اعتبارها تشويه لقلب النظام القضائي في إيران، إضافة إلى استخدام الاعترافات تحت التعذيب، وهي أخطاء تفسد تمامًا المحاكمة، إضافة إلى نقص الأدلة، وهو إشارة أخرى إلى انعدام احترام السلطات الإيرانية لحقوق المواطنين، وعدالة القضاء".

وكان الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فولكر تورك، قد أدان ما سماه "العدد المتزايد بشكل مخيف للإعدامات" في إيران هذا العام.

ونقل عن مصادر تابعة للأمم المتحدة قولها إنه تم تنفيذ أحكام الإعدام بحق 209 أشخاص هذا العام، بمعدل يفوق عشرة إعدامات أسبوعيًا، غالبيتهم بسبب الإدانة بتجارة المخدرات، وهو ما اعتبره تورك "سجلًا مروعًا".■

«إسرائيل» تصعّد لهجتها تجاه إيران و«وكلائها» وتهدد بحرب وشيكة «إذا استنفدت كل الطرق»

■ قال رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي تساحي هنغبي إن رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو سيحصل على دعم لضرب منشآت إيران النووية إذا استنفدت كل الطرق، حسب تعبيره.

وأضاف هنغبي أن تخصيب إيران لليورانيوم بنسبة 90% يعدّ خطًا أحمر لكل العالم، وأشار إلى أن (إسرائيل) لم تضيع الوقت ونجحت في تأخير المشروع النووي الإيراني.

وقال مسؤول الاحتلال الإسرائيلي إن واشنطن تعتقد أن الحل الدبلوماسي وارد لثني إيران عن مشروعها النووي، لكن (إسرائيل) تشكك في ذلك.

بدوره، رأى رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي أفيف كوخافي أن إيران تستخدم سوريا منطقة حرب محتملة مع بلاده، وقال «لدينا القدرة على ضرب إيران، ولسنا غير مبالين بما تحاول إيران بناءه من حولنا». وأشار إلى أن حزب الله اللبناني «مرتدع بشدة عن شن حرب شاملة ضدنا، ولدينا استعداد جيد على الجبهة الشمالية».

وكان وزير دفاع الاحتلال الإسرائيلي يوآف غالانت قال في وقت سابق إن إيران تخوض حرب استنزاف ضد (إسرائيل) بوكلائها القريبين عبر الحدود، وأكد أن (إسرائيل) ضاعفت هجماتها في سوريا لمنع محاولات إيران التمركز عسكريًا هناك.

وهدد غالانت بأن كل الخيارات يجب أن تكون على الطاولة، لمنع إيران من حيازة سلاح نووي، محذرًا في الوقت ذاته طهران من تبعات زيادة نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 90%.

وفي هذا السياق، قال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أهرون حليفا إن الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصر الله قريب جدًا من ارتكاب خطأ يقود الأوضاع المتدهورة في المنطقة إلى حرب كبيرة.

وأضاف حليفا، في مداخلة بمؤتمر للدراسة الأمنية في مدينة هرتزليا، أن سماح الرئيس السوري بشار الأسد باستخدام أراضيه لإطلاق مسيرات باتجاه (إسرائيل) يجعل احتمال نشوب هذه الحرب أكبر، مطالبًا بلاده بأن تستعد لذلك.

وجاءت تلك المواقف بعد يوم من مناورات عسكرية لحزب الله في جنوب لبنان حاكت اختطاف جنود واقتحام مستوطنات.■

إيران: فصل 4000 عامل في قطاع البتروكيماويات بعد تنفيذهم إضرابًا

■ أفادت وسائل إعلام حكومية بأنّ أربعة آلاف عامل في صناعة البتروكيماويات الإيرانية، مضربين عن العمل للاحتجاج على الأجور المنخفضة وظروف العمل في منطقة رئيسية لإنتاج الطاقة في جنوب البلاد، سيتمّ فصلهم واستبدالهم.

ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية إرنا، عن الرئيس التنفيذي لمنطقة بارس (فارس) الاقتصادية للطاقة سخاوت أسدي قوله إنّ "عددًا من العمّال الموسميين أضربوا" في صناعة البتروكيماويات في هذه المنطقة، "متذرّعين بظروف (العمل) الإشكالية".

وأضاف أنه بعد انتهاء "المهلة القانونية، سيتم استبدال أربعة آلاف منهم بعمّال جدد"، من دون إضافة مزيد من التفاصيل.

وكان العاملون في قطاع النفط والغاز في إيران، طالبوا بزيادة الأجور وتحسين الإسكان والمواصلات.

وتقع منطقة بارس الاقتصادية للطاقة في جنوب شرق محافظة بوشهر الجنوبية، وتهدف إلى استخراج موارد النفط والغاز من حقل بارس الجنوبي الضخم في مياه الخليج.

وهذا أكبر احتياطي غاز معروف في العالم، تتشاركه إيران مع قطر. وهناك حوالى 40 ألف شخص يعملون هناك.

في أكتوبر/تشرين الأول، أوقفت السلطات أشخاصًا خلال تجمّع عمّالي احتجاجًا على عدم دفع الأجور في عسلوية (جنوب شرق)، الواقعة في محافظة بوشهر والمطلّة على الخليج حيث يقع حقل بارس الجنوبي للنفط والغاز.

في العام 2022، شهدت إيران موجات من الإضرابات نفذها المعلّمون وسائقو الحافلات الذين استنكروا تدنّي الرواتب وغلاء المعيشة.

وقال علي خامنئي خلال لقاء مع العمّال: "كانت بعض هذه الاحتجاجات مساعدة للنظام والحكومة ولإبلاغ النظام. وفي بعض الحالات، عندما تدخّلت الهيئات المسؤولة، مثل السلطة القضائية، وجدت أنّ العمّال كانوا على حق".

منذ العام 2018، يتعرض الاقتصاد الإيراني لعقوبات مفروضة من الولايات المتحدة ولتضخّم مرتفع، فضلًا عن انخفاض قياسي في قيمة العملة الوطنية الريال مقابل الدولار، بعد انسحاب واشنطن من اتفاق نووي تاريخي مع طهران.■

«نيويورك تايمز»: روسيا ساعدت إيران في الكشف عن تورط أكبري بـ«التجسس» لصالح بريطانيا

■ قالت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، نقلاً عن مسؤولين متطلعين على الملف، إنّ عملية كشف تورط المعاون السابق لوزير الدفاع الإيراني علي رضا أكبري بـ«التجسس»، تمت بمساعدة روسية، وأنّه له علاقة بمعلومات سربتها بريطانيا لـ (إسرائيل) عام 2008 تتعلق بمنشأة فوردو التي تتهم الدول الغربية طهران أنها تسعى لإنتاج قنبلة نووية فيها.

وقالت الصحيفة، التي أجرت مقابلات مع مسؤولين إيرانيين وأمريكيين وبريطانيين وإسرائيليين وألمان، إنّ طهران اكتشفت بمساعدة مسؤولي المخابرات الروسية أنّ أكبري كان متورطًا في نقل معلومات تفيد بأنّ طهران كانت تسعى للحصول على سلاح نووي.

وفي إبريل/نيسان من عام 2008، وصل مسؤول استخباراتي بريطاني رفيع المستوى إلى (إسرائيل) حاملاً معه معلومات سرية للغاية، حصل عليها من جاسوس بريطاني في طهران، قائلاً إنّ من شأن تلك المعلومات أنّ تكشف مما لا لبس فيه أنّ إيران تسعى للحصول على أسلحة نووية. وكانت هذه المعلومات تتعلق بمنشأة فوردو، وهي منشأة لتخصيب اليورانيوم تقع تحت مجمع

عسكري، تقول بعض الدول الغربية إنّ إيران تعمل فيها على بناء قنبلة نووية.

بعد هذا الحدث بنحو 15 عامًا، تحديدًا في يناير/كانون الثاني الماضي، عندما أعدمت السلطة القضائية الإيرانية علي رضا أكبري، تبين أنّ أكبري هو نفسه الذي ساعد في نقل هذه المعلومات إلى بريطانيا، التي نقلتها إلى (إسرائيل) ودول غربية أخرى بدورها، بحسب الصحيفة.

وبالإضافة إلى اتهام أكبري بالكشف عن أسرارها النووية والعسكرية، قالت طهران إنّه متورط أيضًا في كشف هوية وأنشطة أكثر من 100 مسؤول إيراني.

وعلى الرغم من هذا، لم تعترف بريطانيا علانيةً بأنّ الرجل الذي أصبح مواطنًا بريطانيًا في عام 2012 هو جاسوسها. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية للصحيفة، طلب عدم الكشف عن هويته، إنّ سياسة عدم التعليق على «الأمور المتعلقة بالاستخبارات» تمنعه من التعليق على هذه الحادثة.

وفي تسجيل صوتي يُفترض أنه لأكبري، بثته خدمة هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي فارسي»، في وقت سابق من إعدامه، قال أكبري إنه اعترف بجرائم لم يرتكبها بعد تعرضه لتعذيب شديد.

وبثت وسائل إعلام رسمية إيرانية مقطع فيديو قالت إنه أظهر ضلوع أكبري في اغتيال العالم النووي الإيراني البارز محسن فخري زادة عام 2020، في هجوم وقع خارج طهران، واتهمت السلطات الإيرانية (إسرائيل) بالمسؤولية عنه.

وفي الفيديو، لم يعترف أكبري بالتورط في الاغتيال، لكنه أكد أنّ عميلاً بريطانيًا طلب معلومات عن فخري زادة. وغالبًا ما تبث وسائل الإعلام الحكومية الإيرانية ما تقول إنها اعترافات للمشتبه فيهم بقضايا مشحونة سياسيًا.■

إيران.. تعيين علي أكبر أحمديان رئيسًا لمجلس الأمن القومي خلفًا لشمخاني

■ ذكر موقع رئاسة النظام الإيراني أن الرئيس إبراهيم رئيسي عيّن علي أكبر أحمديان أمينًا لمجلس الأمن القومي الإيراني بدلًا من علي شمخاني الذي شغل هذا المنصب 10 سنوات.

وكان أحمديان يشغل منصب رئاسة المركز الإستراتيجي للحرس الثوري منذ عام 2007، وهو من أعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام.

وقبل ذلك كان قائدًا للقوات البحرية في الحرس الثوري الإيراني منذ عام 1997 حتى عام 2000.

وتأتي هذه الخطوة بعد أيام من تأكيد المرشد الأعلى علي خامنئي لأهمية التحلي بالمرونة في السياسة الخارجية كلما لزم الأمر لتجاوز أي عقبات.

وتولى شمخاني منصب أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في عام 2013، وشغل منصب وزير الدفاع في عهد الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي الذي تولى الرئاسة فترتين من 1997 إلى 2005.

وكان لشمخاني حضور نشط على الساحة السياسية في البلاد على مدى عقود، ووقع اتفاقًا بوساطة الصين مع السعودية في أبريل/نيسان الماضي لإنهاء خلافات سياسية استمرت سنوات بين البلدين.■

وثائق مسربة: ديون سوريا لإيران تتجاوز 50 مليار دولار

■ نشرت مجموعة الهاكرز المعروفة باسم «ثورة حتى الإطاحة بالنظام»، المقربة من «منظمة مجاهدي خلق»، والتي أعلنت أنها اخترقت أنظمة وزارة الخارجية الإيرانية، وثائق في الأيام الأخيرة تقول إنها حصلت عليها في هذا التسلل السيبراني.

ومن الوثائق المنشورة هناك عدة وثائق عن ديون سوريا الضخمة لإيران؛ الأمر الذي اعتبر سريًا في طهران لسنوات.

وتشير الوثائق التي نشرتها هذه المجموعة، في حال صحتها، إلى أن الميزانية التي أنفقتها إيران في سوريا تزيد عن التقديرات السابقة وتتجاوز «50 مليار دولار».

في 7 مايو/أيار، أعلنت مجموعة الهاكرز «ثورة حتى الإطاحة بالنظام» أنها اخترقت مواقع وأنظمة وزارة الخارجية الإيرانية، وحصلت على عدد كبير من وثائقها وقواعد بياناتها.

وبعد ساعات قليلة، اعتبر ناصر كنعاني، المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، أن هجوم القرصنة غير مهم أو مؤثر، وقال في تصريحات غامضة: «الوثائق التي تم نشرها في الفضاء السيبراني»، حسب قوله، «لا يمكن الاعتماد عليها، ولا علاقة لها بأحداث اليوم، وهي مجرد مبالغات لوسائل الإعلام».

في هذه الأيام الأربعة، نشرت «ثورة حتى الإطاحة بالنظام» المزيد من الوثائق على قناتها على «تلغرام». لكن الوثائق التي تم نشرها على هذه القناة في اليومين الماضيين تناولت بشكل أساسي قضية سوريا والعلاقة بين طهران ودمشق.

وأثير موضوع ديون سوريا لإيران على الساحة العامة، في السنوات القليلة الماضية، أكثر من أي وقت مضى. وربما كانت هذه هي المرة الأولى التي يذكر فيها عضو في البرلمان أن الديون تتراوح ما بين 20 إلى 30 مليار دولار.

وكان حشمت الله فلاحت بيشه، الرئيس السابق للجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، قد ذكر هذا الرقم لـ"اعتماد أونلاين" في مايو/أيار 2020.

وقبل حوالي 10 أيام، أثار حشمت الله فلاحت بيشه هذا الموضوع، مرة أخرى، وقال لـ"تجارت نيوز" إن «سوريا مدينة لإيران بـ30 مليار دولار، وآمل أن يتم تحديد مصير هذا الدين خلال زيارة رئيسي إلى دمشق. روسيا حصلت على ديونها من

سوريا، لكن طهران لم تحصل».

وتتضمن الوثائق التي نشرتها مجموعة القرصنة «ثورة حتى الإطاحة بالنظام» جداول أعمال الاجتماعات المقترحة التي أعدتها المجموعات الفرعية التابعة لمجلس الأمن القومي الإيراني لمناقشتها في الاجتماعات الرسمية لهذا المجلس.

في إحدى الوثائق المتعلقة بـ"أكتوبر/تشرين الأول 2021"، قدرت إجمالي ديون سوريا لإيران بأكثر من 50 مليار دولار: "من عام 2012 إلى نهاية عام 2020، تم إرسال أكثر من 11 مليار دولار من النفط إلى سوريا.

في الوقت نفسه، وبحسب تصريحات الرئيس التنفيذي لشركة الاستثمار الأجنبي الإيرانية «IFIC» المسؤولة عن جمع الأرقام، بالنظر إلى المساعدات العسكرية والنقدية وغيرها، يقدر إجمالي الدين السوري بنحو 50 مليار دولار أو أكثر".

وبحسب الوثائق المنشورة، فقد ورد في جدول أعمال اجتماع مجلس الأمن القومي عدة مرات أن الاتفاقية المهمة الموقعة بين إيران وسوريا عام 2018 «لم ولن تتم الموافقة عليها من قبل برلماني البلدين؛ لأن السوريين لا يريدون أن تضر هذه الاتفاقية بنفطهم المجاني، ومجلس الأمن القومي غير مستعد لإرسالها إلى البرلمان بسبب عدة بنود سرية في هذه الاتفاقية».

تم توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي الاستراتيجي طويل الأمد في يناير/كانون الثاني 2018 بين إسحاق جهانغيري، النائب الأول لحسن روحاني، وعماد خميس، رئيس وزراء سوريا آنذاك، في دمشق، ورافقتها دعاية واسعة النطاق في إيران.

ومع ذلك، وفقًا للوثائق المنشورة، لم يتم تنفيذ هذه الاتفاقية مطلقًا، وفي أحد جداول أعمال الاجتماع، تم الإعراب عن القلق من أنه في حالة عدم الموافقة على هذه الاتفاقية في برلماني البلدين، فإن إمكانية المتابعة القانونية للديون سوف تضيع تماما.

وكانت زيارة إبراهيم رئيسي إلى سوريا خلال مايو/آيار الجاري مصحوبة بالكثير من الدعاية مرة أخرى، وشدد مسؤولو النظام الإيراني، بمن فيهم إبراهيم رئيسي نفسه، مرارًا وتكرارًا، على أن القضايا الاقتصادية هي «الروح الحاكمة» على المفاوضات خلال هذه الرحلة.

ومع ذلك، وكما أشار وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، من قبل، فإن السوريين لم يكونوا مستعدين للتوصل إلى نتيجة في الاجتماع الأول، وأجلوا الاجتماع إلى الجولة التالية للتشاور.

وفي إحدى الوثائق التي نشرتها مجموعة الهاكرز المقربة من منظمة المجاهدين، تمت الإشارة في جدول أعمال الاجتماع إلى «الخوف من تكرار قضية البوسنة في الشأن السوري».

ربما تشير هذه الجملة إلى إنفاق طهران مبالغ ضخمة في حرب البوسنة والهرسك، وطرد إيران أو على الأقل اختفاء دورها في ذلك البلد في السنوات التالية.■

اتهمت إيران بتقديم طائرات مسيّرة وقذائف مدفعية لروسيا.. واشنطن تعد عقوبات جديدة على «المتورطين»

■ قال البيت الأبيض، إنه سيعلن خلال الأيام المقبلة عقوبات جديدة ضد «المتورطين في تزويد روسيا بأسلحة من إيران»، موضحا أن موسكو تسعى للحصول من طهران على طائرات مسيّرة متقدمة.

وأضاف جون كيربي منسق الاتصالات الإستراتيجية في مجلس الأمن القومي الأميركي أن إيران قدمت لروسيا منذ أغسطس/آب الماضي أكثر من 400 طائرة مسيّرة وقذائف مدفعية لاستخدامها في أوكرانيا.

كما قال كيربي إن واشنطن ترى مؤشرات على توسيع روسيا وإيران شراكة دفاعية غير مسبوقة ستساعد موسكو على إطالة أمد حربها على أوكرانيا، موضحًا أن موسكو تسعى للحصول على أنواع متقدمة من الطائرات المسيّرة الإيرانية.

وأضاف منسق الاتصالات الإستراتيجية أن طهران في المقابل تسعى إلى الحصول على مروحيات هجومية ورادارات وطائرات تدريب من موسكو بمليارات الدولارات.

ووصف المسؤول الأمريكي إيران بأنها من أكبر الداعمين لروسيا في حربها على أوكرانيا، غير أنه قال إن واشنطن لا ترى أي مؤشرات على تقديم إيران صواريخ باليستية إلى روسيا.

عقوبات سابقة

وكانت الولايات المتحدة قد فرضت في يناير/كانون الثاني الماضي عقوبات طالت موردي الطائرات الإيرانية المسيّرة، والتي قالت واشنطن

إن موسكو استخدمتها لاستهداف البنية التحتية المدنية في أوكرانيا.

وطالت العقوبات الأمريكية 6 من المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس إدارة شركة القدس لصناعة الطيران، والمعروفة أيضا باسم شركة «صناعات تصميم وتصنيع الطائرات الخفيفة».

وقبلها، فرضت واشنطن عقوبات على شركات وأشخاص اتهمتهم بإنتاج أو نقل طائرات إيرانية مسيّرة استخدمتها روسيا في حرب أوكرانيا.

وأقرت إيران بإرسال طائرات مسيرة لروسيا، لكنها قالت إنها أرسلتها قبل بدء الحرب على أوكرانيا في فبراير/شباط 2022.■

عندما تكذب إيران و«تتجمل»!

شريف عبد الحميد

■ العميد علي رضا تنكسيري: لا داعي لوجود أمريكا وغيرها في المنطقة فالأمن في الخليج تؤمّنه إيران ودول المنطقة!

■ في تصريحات عبثية أدلى بها مؤخرًا، قال ضابط كبير بـ «الحرس الثوري» الإيراني، إنه «لا داعي لوجود أمريكا وغيرها في المنطقة، فالأمن في الخليج تؤمّنه إيران ودول المنطقة»!

وأضاف العميد علي رضا تنكسيري، قائد القوات البحرية لـ «الحرس»، أن «إيران توفر الأمن في الخليج بكل حزم»، مشددًا على ضرورة أن يعلم الجميع أن الخليج لا يحتاج إلى الأجانب من أجل أمنه».

وما يعنينا هنا ليس الوجود الأجنبي، فلا أحد قطعًا يريد وجود قوات أجنبية في منطقة الخليج العربي، بل إن ما يهمنا - في المقام الأول- أن مثل هذه التصريحات تحمل الكثير من الكذب، وتتجنى على حقيقة ساطعة يعلمها القاصي والداني، وهي أن إيران هي أكثر دولة هددت أمن المنطقة على مدار الأعوام الأخيرة، وعبثت بالأمن القومي للدول الخليجية، وأنها عندما تزعم كونها «حامية» الخليج العربي، فإنها ببساطة تكذب و«تتجمل»!

ولعل شهادة غربية محايدة أن تكون هي القول الفصل في هذا الأمر، ففي كتابها الصادر مؤخرًا بعنوان «إيران ومضيق هرمز... استراتيجيات ورهانات القوة منذ عام 1970»، تقول الكاتبة الفرنسية د. ليا ميشلي، الباحثة بجامعة السوربون، إن هناك تعقيدات وعوامل كثيرة تتأسس عليها السياسة الإيرانية في محيطها الإقليمي، في صدارتها إحداث توترات وتبادلات متنوعة وكثيرة. الأمر الذي يضع مضيق هرمز في قلب السياسة الدفاعية والتجارية التي تتبناها طهران، برغم حيازتها رابع احتياطي نفطي في العالم، وكذلك ثاني احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي، أي أننا أمام نموذج لا يسعى فقط لتهديد مصالح الغير، بل يضرّ بمصالحه الخاصة في التحليل الأخير.

وتؤكد المؤلفة على أهمية مضيق هرمز باعتباره يمثل مدخل الخليج العربي، وممرًا مائيًا استراتيجيًا متاخمًا لحدود المياه الإقليمية الإيرانية والعمانية. الأمر الذي يُعظم من موقعه كأداة بين يدي الإيرانيين في العبث باستقرار منطقة الخليج العربي.

ولا تستبعد الكاتبة الفرنسية، حال نشوب نزاع عسكري مع (إسرائيل) بسبب برنامج طهران النووي، قيام إيران بعرقلة الملاحة في مضيق هرمز من خلال خلاياها المدعومة من قبل «فيلق القدس» الذراع الخارجية للحرس الثوري في المنطقة بمهاجمة منصات النفط بالمنطقة وموانئ التصدير والإنتاج، وكذلك التعرض لناقلات النفط والسفن التجارية، وهذا هو الاحتمال الأكبر خاصة أن هذه النوعية من الأنشطة التخريبية سيكون من الصعب إثبات التهمة فيها على إيران أو الجماعات المرتبطة بها. بينما إذا لجأت إلى إغلاق مضيق هرمز بشكل صريح، فإنها تدرك عواقب ذلك، حيث سيتم اتهامها من جانب المجتمع الدولي بأنها تهدد حركة الملاحة في ممر مائي دولي، وقد تتعرض لعقوبات قاسية وربما لعمل عسكري.

وتسعى إيران بطرق وأدوات كثيرة نحو تطبيق وتنفيذ سياسة الهيمنة في منطقة الخليج العربي، ومن أبرز هذه الأدوات استخدام بعض التنظيمات المرتبطة بها بروابط أيديولوجية، مثل «حزب الله» في لبنان، و«الحوثيين» في اليمن، إلا أن هناك أداة أخرى تكمن في محاولاتها الفاشلة تحريك الفئات الشعبية في الخليج الذين يتقاربون مع طهران عقائديًا.

أمن الخليج.. خط أحمر

عادت قضية أمن الخليج العربي، خلال الآونة الأخيرة، لتشغل مراكز البحث الغربية من جديد، على خلفية الديناميكيات التي أفرزتها الحرب الروسية - الأوكرانية، وتتصاعد المخاوف كلما ارتفعت الحدة الصراعية بين الغرب الأطلسي وروسيا وحلفائها خصوصًا إيران والصين، ليصبح أمن الخليج بمثابة «خط أحمر» لا يمكن لأحد عبوره دون خسائر فادحة.

ولقد أثبتت خبرة السنوات الماضية أن إيران تشكل تهديدًا بالغًا للأمن والاستقرار الإقليمي، في أكثر من زاوية، فإضافة إلى سياساتها العدائية التي تنتهك مبادئ القانون الدولي، كانتهاك حق السيادة وعدم مراعاة مبادئ حسن الجوار ودعم وتمويل الإرهاب وتهديد حرية الملاحة وحركة التجارة الدولية، فإنها تعمل على زعزعة أسس استقرار المنطقة، سواء من خلال خوض «حروب بالوكالة» عبر ميليشياتها المسلحة، أو من خلال محاولة اختراق المجتمعات الخليجية والعربية عبر شبكات التجسس والخلايا النائمة التي تتحين الفرصة لهز استقرار هذه الدول.

وفي الوقت الذي تأمل فيه دول الخليج أن تستمع فيه إيران إلى صوت العقل والحكمة،

وتتوقف عن سياساتها العدائية التي تثير التوتر والفوضى والاضطرابات، خصوصًا بعد تقاربها مع السعودية، فإنها للأسف تمضي في سياسة المناورة والمراوغة والمساومة والابتزاز، غير مكترثة بمآلات هذه السياسة على شعبها الذي يواجه أوضاعًا كارثية على المستويات المعيشية والتنموية كافة.

إيران دولة «غير مسؤولة»

سعت إيران منذ أكثر من أربعة عقود من الزمن، إلى توظيف التطورات التي تشهدها المنطقة في خدمة مشروعها التوسعي، فحينما اندلعت الاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط عام 2011 تصورت طهران أن بمقدورها الانطلاق منها لإقامة «شرق أوسط إسلامي» بقيادتها، بل وسعت إلى التحريض على نشر الفوضى في بعض دول المنطقة، ومن بينها مملكة البحرين على وجه الخصوص، ودول الخليج بشكل عام.

وقد أدى التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول الخليج، ورعايتها للعمليات الإرهابية باستخدام أذرعها الطويلة في المنطقة، وفرضها لسياسة الأمر الواقع في التعامل السياسي مع الدول الكبرى، وتهديدها لأمن واستقرار شريان الملاحة البحرية الدولية والتجارة العالمية، إلى ضعف الجبهة الداخلية الإيرانية وفساد أجهزة الدولة والمرجعيات الدينية وانهيار (التومان)، إلى جانب تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في العراق وسوريا واليمن ولبنان، وهي الدول التي تسيطر إيران على قرارها السياسي.

وحينما توصلت إيران إلى الاتفاق النووي مع مجموعة «5+1» توهمت أن ذلك يمنحها الضوء الأخضر للانطلاق بمشروعها التوسعي والطائفي خطوة جديدة، فارتكبت ممارسات بل وحماقات تثبت أنها دولة غير مسؤولة.

ومن المؤسف أن الدور الإيراني في جميع ملفات المنطقة لا يعكس نزاهة أو موضوعية صادقة في حل التشابكات والتعقيدات، وإنما يقدم صورة واضحة لا تقبل التشويش على عبث باستقرار الدول التي تشهد اضطرابات، ولذلك لا نستطيع أن نصل إلى استنتاجات بكون إيران جزءًا من الحلول الأمنية المحتملة لتعقيدات الواقع بالمنطقة العربية عمومًا، وليس في الخليج فقط، سواء في العراق أو سوريا أو اليمن أو لبنان أو البحرين.

لذلك، ستظل إيران تمثّل التهديد الدائم والخطير على الأمن الإقليمي والخليجي منذ نجاح الثورة الإيرانية عام 1979 وحتى اليوم؛ وذلك لأسباب جيوسياسية وجيواستراتيجية، فنظرًا لمساحاتها وعدد سكانها وطول سواحلها المطلّة على الخليج العربي والمحيط الهندي وما لديها من احتياطيات الغاز والنفط، إضافة إلى إحساسها التاريخي بالزعامة الإقليمية، ونجاح الخميني في إسقاط نظام الحكم الملكي الشاهنشاهي وإقامة نظام إسلامي شيعي يسعى للعالمية، كل ذلك خلق في إيران ميولًا عدوانية وإمبريالية والكثير من الحماسة، حتى تغلّبت على نظام الدولة وتحولت إلى نظام التنظيمات المساندة والخلايا الإرهابية، فكان إنشاء «الحرس الثوري» في إيران، و«حزب الله» في لبنان، و«الحشد الشعبي» في العراق، وجماعة «الحوثي» في اليمن، من أجل اختراق الدول المجاورة، ووضعها تحت السيطرة الإيرانية بأدوات داخلية وخارجية.

ولكي تستطيع إيران أن تُمارس دورها الطبيعي والفاعل على مستوى المنطقة، فمن المهم جدًا أن تعمل على استقرار علاقتها مع دول الخليج، بحيث تُبنى على أسس عملية وواقعية من الاحترام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج، وحفظ سيادتها، وبناء فضاء جديد من الثقة المتبادلة، وليس التصريحات العبثية التي يدلي بها هذا المسؤول الإيراني أو ذاك، للتعمية على حقائق التاريخ، وليس هذا التاريخ منا ببعيد.■

العراق

20 عامًا من جرائم التغيير الديموغرافي

أحدث الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وسيطرة الشيعة على مقاليد الأمور، تغييرات ديموغرافية كبيرة استمرت على مدار العشرين عامًا الماضية، أثّرت بشدة في التركيبة السكانية لعدد من المدن والقرى العراقية، لا سيما في مناطق السكان السُنة، والمناطق التي كانت تقطنها أقليات عرقية ودينية مختلفة، من بينها المسيحيون والصابئة والأيزيديون والشبك والكاكائية والتركمان.

وشهدت بعض كبرى مدن العراق تغيّرات في تركيبتها السكانية، بعد وقوع أحداث العنف الطائفي، التي أعقبت استهداف مرقدي الإمامين الشيعيين "العسكري والهادي" عام 2006 في سامراء شمالي بغداد، ما أدى إلى إحداث أكبر عمليات تهجير طوعي وقسري شهدتها البلاد في تاريخها الحديث.

وأخذت سياسات التغيير الديموغرافي القسري منذ ذلك التاريخ بُعدًا استراتيجيًا واضحًا، بهدف خلق مناطق "صافية طائفيًا"، في ظل تواطؤ الجهات الرسمية، وعلى أعلى المستويات في هذه العملية. سواء عبر التهديدات المباشرة التي طالت السكان، ودفعتهم إلى الهجرة القسرية المباشرة، بسبب الخوف من الاعتقال العشوائي أو التصفية الجسدية.

وبهذه الوسائل، تحولت العديد من مناطق العراق على مدار الـ 20 عامًا الماضية، أي منذ عام 2003 حتى الآن، إلى ما يشبه مساحات مُقسمة بشكل فرزي على أساس طائفي، بعد أن كانت تعرف تنوعًا دينيًا بين السكان في نفس المنطقة، بل إن هناك مدنًا كاملة مُسخت، وأخرى جرى تغيير اسمها، كما حدث في "جرف الصخر" بمحافظة بابل التي أصبحت "جرف النصر».

وفي هذا الملف، ترصد «شؤون إيرانية» مظاهر التحولات الديموغرافية في العراق، والجهات المتورطة في هذه الجرائم، وعلى رأسها إيران والميليشيات الشيعية الموالية لها، فضلاً عن تنظيم «داعش» الإرهابي، وغيرهما من الجناة في تلك الجرائم المروعة، التي لا تسقط بالتقادم.

بدأ بعد الغزو الأمريكي عام 2003

كيف سعت ميليشيات إيران لخلق مناطق «صافية طائفيًا»؟

محنة الأقليات في العراق

إسراء حبيب

■ أدى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وسيطرة إيران وحلفاؤها الشيعة على مقدرات الأمور في البلاد، إلى إحداث عمليات تغييرات ديموغرافية كبيرة، أثرت في التركيبة السكانية لعدد من المدن العراقية.

كما شهدت بعض كبرى مدن العراق تغيّرات في تركيبتها السكانية، بعد وقوع أحداث العنف الطائفي، التي أعقبت استهداف مرقدي الإمامين الشيعيين «العسكري والهادي» عام 2006 في سامراء شمالي بغداد، ما أدى إلى إحداث أكبر عمليات تهجير طوعي وقسري شهدتها البلاد في تاريخها الحديث.

وبعد وقوع حادثة سامراء، بدأت سياسات التغيير الديموغرافي القسري، تحديدًا في العاصمة بغداد، تأخذ بعدًا استراتيجيًا واضحًا، حيث المحاولات الواضحة، منذ اللحظة الأولى، لخلق مناطق «صافية طائفيًا» وبشكل منهجي. ولم يكن للحكومة الشيعية، في حينه، أي دور في وقف هذه العمليات، بل إن الكثير من الشواهد أكدت تواطؤ الجهات الرسمية، وعلى أعلى المستويات في هذه العملية. سواء عبر التهديدات المباشرة التي طالت سكانها، ودفعتهم إلى الهجرة القسرية المباشرة، بسبب الخوف من الاعتقال العشوائي أو التصفية الجسدية.

■ «حادث سامراء» عام 2006 أدى لأكبر عمليات تهجير طوعي وقسري شهدتها البلاد في تاريخها الحديث

جرائم التغيير الديموغرافي التي ارتكبتها الميليشيات الشيعية

منع عودة النازحين

لم تتوقف عمليات التغيير الديموغرافي القسري بعد انتهاء تداعيات عملية سامراء؛ فقد شهدت محافظة ديالى بداية من منتصف عام 2013 عمليات منهجية في هذا الاتجاه، في سياق صراع ذي طابع طائفي عكسته الخطابات السياسية للمتصارعين. ومرة أخرى كانت الدولة طرفًا في هذا التغيير الديموغرافي القسري عبر دعمها، أو على الأقل تواطؤها مع أحد طرفي الصراع لأسباب طائفية بحتة.

واستغلت ميليشيات «الحشد الشعبي» الشيعية الحرب على تنظيم «داعش» الإرهابي أيضًا، لإعادة ترتيب أوضاع بعض المناطق، عبر عمليات تغيير ديموغرافي قسري، سواء في المناطق المتنازع عليها، أو في مناطق جنوب بغداد كما في جرف الصخر، أو في مناطق شرق وجنوب محافظة صلاح الدين، أو في غرب محافظة نينوى. وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه، هي منع النازحين عن هذه المناطق من العودة إليها.

ونُفذت عمليات التهجير القسري بيد الميليشيات الشيعية، سواء فرادى أو تحت مسمّى «الحشد الشعبي»، وذلك عبر تهديد المواطنين وترويعهم ودفعهم للمغادرة تاركين وراءهم بيوتهم وما فيها من ممتلكات ومقتنيات.

وبعد ذلك، تأتي الميليشيات فتقوم بعمليات سرقة منظّمة لهذه المساكن، وقد تحرقها أو تهدّمها فتتحول إلى أماكن غير قابلة للسكن، ولا يصبح بمقدور أصحابها العودة إليها، أو تتركها لمن تُخطط لاحقًا لإسكانه فيها.

كما اضطُر المسيحيون واليزيديون والصابئة إلى نزوح واسع النطاق بعد عام 2003، سواء بسبب استهدافهم المباشر كأقليات دينية أو إثنية أو كليهما معًا، أو كنتيجة لاستخدامهم كأوراق في إطار الصراع الأكبر بين الجماعات العراقية الرئيسية.

ويقول المراقبون إنه لا يمكن حتى الآن الوقوف بشكل دقيق على حجم هذا النزوح الذي شمل مناطق واسعة، من البصرة إلى العمارة إلى بغداد إلى الموصل، بسبب عدم وجود إحصاءات موثوقة من جهة، وبسبب الاستخدام السياسي لهذه الأرقام. لكن النتيجة النهائية أن هذا النزوح وما نتج عنه من تغيرات اجتماعية وديموغرافية وجغرافية أحدث تصدعات حقيقية في بنية المجتمع العراقي التاريخية.

أساليب قذرة

يؤكد الباحث حسين السبعاوي، أن التغيير الديموغرافي في العراق لم يكن سببه صراعات طائفية أو مذهبية بين مكونات الشعب العراقي، كما يزعم البعض، وإنما هو مشروع أمريكي وهدف إيراني، تنفذه أدوات طهران من الميليشيات الشيعية المسلحة، من خلال تهجير العرب السنة لإحداث تغيير ديموغرافي، مؤكدًا على أن مئات الآلاف من الأبرياء راحوا ضحية هذا المشروع، وهُجّر الملايين منهم.

يضيف السبعاوي، أن بداية التغيير الديموغرافي كانت بمدينة البصرة سنة 2004، وأن أبرز المناطق تضررًا من هذا التغيير في محافظة البصرة، هي قضاء أبي الخصيب ذات الأغلبية السنية، وقضاء الزبير وحي الجزائر وكذلك منطقة حي الكواز في مركز مدينة البصرة، إضافة للمناطق التي يقطنها العرب السنة في الأحياء والأقضية ذات الأغلبية الشيعية.

وامتد التغيير الديموغرافي، بعد ذلك، ليصل مدينة الموصل، مرورًا بالعاصمة بغداد في مركزها وشمالها وجنوبها، ثم مدينة سامراء

التغيير الديموغرافي القسري في العراق

في محافظة صلاح الدين.

واعتمدت الميليشيات الشيعية، وفق الباحث، على أبشع الأساليب في مدينة ديالى ذات الأغلبية السنية، من أجل إحداث تغيير في ديموغرافيتها السكانية، ولكل مدينة من هذه المدن استخدمت الميليشيات أسلوب جديد، هو أقذر من الأسلوب الذي استخدمته في المدن الأخرى.

ومن أساليب التغيير الديموغرافي التي عانت منها البصرة، المداهمات اليومية والمضايقات التي استهدفت المواطنين، مثل الاعتقالات والتهم الكيدية والمخبر السري، والميليشيات التي هجرّت المواطنين هي «جيش المهدي، وحزب الفضيلة» بمساعدة إيران والحكومات المحلية في البصرة.

وفي هذا الصدد، عانت منطقة حزام بغداد شمالًا وجنوبًا، من عملية اضطهاد وتهجير ممنهجة، بدأت بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، ووصول القوى السياسية الشيعية والأحزاب الطائفية إلى سدة الحكم، وقد استخدمت هذه القوى والأحزاب كافة الوسائل لتهجير السكان، سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة مثل الاعتقال والضغط الأمني والتهم الكيدية والابتزاز.

وكان من أبرز الأساليب الإجرامية التي اتبعتها الميليشيات، لغرض تغيير التركيبة السكانية في المناطق العراقية التي تعاني من هذه الجرائم، التهجير المباشر من خلال استخدام القوة ضد السكان كما حصل في منطقة «جرف الصخر».

هذا، فضلًا عن اعتماد أساليب أخرى للتهجير، منها التهديد بالاعتقال والسجن، والتهم الكيدية سواء بالإرهاب أو بالانتماء لحزب «البعث» وغيرها من التهم، بالإضافة إلى الابتزاز من قبل الميليشيات، وأخذ الإتاوات من التجار أو من المزارعين، فضلًا عن إهمال المنطقة من حيث الخدمات الأساسية والبنى التحتية، بحيث لا تصلها أي خدمات مما يضطر السكان للنزوح إلى مناطق أخرى في البلاد، أو الهجرة إلى الخارج.

من جانبه، يقول د. جاسم الشمري، إن الميليشيات المقدر عددها بالآلاف تُحكم سيطرتها على مناطق متعددة من ديالى بشكل علني. وتقوم بتفجيرات مستمرة ضخمة يقع ضحيتها العشرات من القتلى، أغلبهم من السنة، مع حملات اعتقالات تستهدف الشباب السني، إضافة إلى عمليات الإعدام والاغتيالات وتهجير السنة وتفجير مساجدهم. وأحيانًا بقتل المشايخ والأئمة والخطباء.

من جهة أخرى، تعرضت محافظة صلاح الدين كباقي مدن العراق، للتهجير والنزوح والاضطهاد والاعتقالات التعسفية، من أجل مشروع التغيير الديموغرافي الذي تريده إيران وتنفذه أدواتها في العراق.

تم ذلك من خلال الحملات العسكرية التي شنتها الميليشيات على المحافظة، ومن خلال سيطرة أفراد هذه الميليشيات على الأقضية والنواحي ومسك الأرض فيها، والتضييق على السكان في معيشتهم اليومية وأرزاقهم. كما حاولت الميليشيات الضغط على السكان لغرض الرحيل وترك مناطقهم، من خلال فسخ العقود الزراعية للفلاحين بحجة اتهامهم بتهم باطلة، أو بحجة عدم زراعتها. وهذه الأساليب وغيرها استخدمتها الحكومة وميليشياتها ضد السكان في عدة مناطق عراقية.■

■ المصادر:

1- التغيير الديموغرافي في العراق بعد 2003.. أبعاد وأهداف، موقع يقين، 19 سبتمبر/ أيلول، 2021.

2- التغيير الديمغرافي القسري في العراق، موقع القدس العربي، 13 مايو/أيار 2021.

3- التغيير الديمغرافي.. آلية طائفية لتمزيق العراق، موقع الجزيرة نت، 11 سبتمبر/ أيلول 2014.

جناية الاحتلال الأمريكي- الإيراني على أرض الرافدين

المخطط الجهنمي لـ «تقسيم العراق»

الطائفي نوري المالكي

يوسف شرف الدين

■ كان التغيير الديموغرافي في العراق مشروعًا أمريكيًا بالأساس، استغلته إيران والميليشيات الشيعية الموالية لها، فقد قال الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن عندما كان نائبًا للرئيس السابق باراك أوباما: إن الحل الوحيد في العراق تقسيمه إلى ثلاثة كيانات، هي «كردستان وشيعستان وسنستان»!

وعمل الاحتلال الأمريكي المدعوم من إيران، على إحداث تغيير ديموغرافية العراق، لرسم خريطة جديدة في الشرق الأوسط، تُعرف بـ «الشرق الأوسط الجديد» القائم على تقسيم الدول المهمة في الإقليم إلى دويلات صغيرة، وتقسيم العراق إلى شيعي وسني وكردي. وهذا المخطط الجهنمي، عملت عليه الحكومات المتعاقبة والميليشيات خاصة بعد تفجير المرقدين في سامراء، والتي تعد نقطة تحول في المشهد العراقي الداخلي على جميع الأصعدة.

جرى تنفيذ عمليات التغيير الديموغرافي التي قام بها الاحتلال الأمريكي والإيراني على مراحل واضحة، في ظل صمت إقليمي ودولي،

■ حكومة نوري المالكي التي قدمت مع ركب الاحتلال ساعدت على تحقيق مهام المحتل القذرة

فالمراقب للشأن العراقي منذ دخول المحتل الأمريكي سنة 2003 يستطيع أن يشخص المهام القذرة التي جاء بها الاحتلال وهيأ لها أدواتها من القوى الشيعية الموالية لإيران، وكان أبرز هذه المهمات إثارة النعرات الطائفية لتمزيق النسيج الاجتماعي الوطني للعراق.

نشر الكراهية والفوضى

ساعدت الحكومات الشيعية التي قدمت مع ركب الاحتلال، ومن بينها حكومة نوري المالكي، على تحقيق مهام المحتل القذرة، لأنها وجدت فيها تطابقًا وتوافقًا للأجندة الإيرانية، والفرصة المواتية لـ «رد الجميل» لإيران التي احتضنتهم، ودربتهم لنشر الكراهية والفوضى والانتقام وتصفية الحسابات مع أبناء الشعب العراقي.

وتم مصادرة مناطق عراقية بأكملها واستملاك أراضيها عبر قرارات جائرة وغير قانونية من قبل حكومات الاحتلال الأمريكي- الإيراني، وتوزيع تلك المناطق لعناصر الميليشيات وإقامة المعسكرات فيها،

الميليشيات تهدد السكان بالقتل لتهجيرهم من مساكنهم (فرانس برس)

مثل اغتصاب مدينة «جرف الصخر» وترحيل سكانها وتوزيع أراضيها، وإغلاقها بشكل كامل للميليشيات الإيرانية وإقامة معامل لتصنيع الأسلحة وإطلاق الصواريخ والمسيرات.

و«جرف الصخر» منطقة سنية هُجر أهلها الذين يقدر عددهم بأكثر من 150 ألف نسمة، بعد استعادتها من «داعش» عام 2014، وسيطرت عليها ميليشيات موالية لإيران، ولا تستطيع أي جهة حكومية دخولها، حسبما يؤكد نواب في البرلمان العراقي.

إلى ذلك، اعتمد مخطط التغيير الديموغرافي على الصبغة الطائفية والإثنية والعرقية، فقامت الميليشيات الشيعية بمحاربة المكونات الصغيرة في كل محافظة، وفي كل منطقة، وعمدت على تهجيرهم بالقوة. ومن أكثر المحافظات التي شهدت تغييرات ديموغرافية نينوى وديالى وكركوك وحزام بغداد، التي كانت تتكون من قوميات وطوائف متعددة.

تعرضت مدينة نينوى، التي تُعتبر أكبر مدينة عراقية بعد العاصمة بغداد من حيث عدد السكان، للتهجير القسري والتغيير الديموغرافي كباقي المحافظات العراقية بعد الاحتلال الأمريكي سنة 2003، حيث اعتمدت سلطات الاحتلال وحكوماته الشيعية المتعاقبة عدة آليات للتغيير الديموغرافي في المدن العراقية، وكانت الآلية التي اعتُمدت في نينوى

■ إيران دربت الميليشيات الشيعية على نشر الكراهية والفوضى وتصفية الحسابات مع أبناء الشعب العراقي

مختلفة إلى حد ما عن بقية المحافظات، إلا أنها تصب في نفس الأهداف المحددة سلفًا، وهي تغيير التركيبة السكانية للمدينة.

ويؤكد سنان الفضلي، القيادي في حركة «نينوى الغد»، تعرّض قرى وبلدات كاملة في المحافظة إلى التغيير من قبل «داعش»، بعد أن طرد التنظيم الإرهابي عشرات الآلاف من المسيحيين وتفجير كنائسهم ودور عبادتهم.

ويضيف الفضلي، أن: اللاعبين الثلاثة على وتر التغيير الديموغرافي كانوا هم الحشد الشعبي وقوات «البشمركة» الكردية وداعش، ولدينا قرى عربية ابتلعها الأكراد، وأخرى ايزيدية وتركمانية مسحها «داعش» عن الخريطة، وهناك بلدات حدودية مع كركوك نفّذت قوات «الحشد» فيها جرائم دموية بقيت بعيدة عن الإعلام كونها نائية، معتبرًا أنه «لا يجب أن نتوقّع بقاء صورة العراق التاريخي المطبوعة بالأذهان بعد الآن، في حال عدم التدخّل الدولي وإيقاف عمليات التغيير التي تجري ضمن مخططات لتقسيم العراق مستقبلًا وفقًا لأسس قومية وطائفية معروفة.

من جهة أخرى، كانت مدينة ديالى تمثل خليطًا متجانسًا لجميع مكونات الشعب العراقي، ولكنها شهدت بعد احتلال تنظيم «داعش» لمناطق منها تغييرًا ديموغرافيًا من قبل جهات خارجية، لكونها تتمتع بموقع جيوسياسي متميز وذي تأثير كبير، نتيجة إحاطتها بكل من إيران وبغداد وإقليم كردستان، فبعد تحرير بعض المناطق من سيطرة «داعش» رفضت القوات الكردية إعادة سكانها الأصليين، بحجة أن الطرق والمنازل مفخخة.

زرع الفتنة الطائفية

جرت على قدم وساق، عمليات تجنيس الأجانب من إيرانيين وباكستانيين وأفغان،

التغيير الديموغرافي وأثره على التعايش السلمي في العراق

من الطائفة الشيعية تحديدًا لتجنيد أبنائهم في الميليشيات وإعطائهم امتيازات السكن والحصول على أراض سكنية وهبات مالية. ومارست هذه الميليشيات وأحزاب الفساد أعمالها بالتضييق الأمني على سكان المدن التي تسيطر عليها، مثل الموصل والقائم وبيجي وسامراء ومدن ديالى وأطراف بغداد، وقطع موارد أرزاقهم لإجبارهم على مغادرة مناطقهم.

وفي أبريل/نيسان عام 2021، كشف تقرير حقوقي عن مصادرة 15 ألف دونم من منطقة «اللطيفية» جنوب بغداد، ذات الغالبية السنية، ومنحها إلى وزارة الدفاع، ما أثار موجة غضب كبيرة في الأوساط الشعبية والسياسية العراقية.

وذكر التقرير الذي نشره مركز «أفاد» الحقوقي، أنه تم مصادرة 15 ألف دونم من منطقة اللطيفية جنوب العاصمة بغداد، ذات الغالبية السنية، ومنحها إلى وزارة الدفاع لإنشاء وحدات سكنية عليها.

وأضاف التقرير، أن هذه الأراضي كانت تقطنها 2000 عائلة من ثلاث عشائر سنية، مؤكدًا أن هذه الخطوة الخطيرة التي تنطوي على عملية تهجير قسرية جديدة، لا تختلف شكلًا ومضمونًا عما فعله «داعش»، في سنوات خالية، وتمثل واحدة من الانتهاكات القانونية والإنسانية التي تمارس تحت غطاء الدولة العراقية.

■ جو بايدن: الحل الوحيد في العراق تقسيمه إلى ثلاثة كيانات هي «كردستان وشيعستان وسنستان»

ويعتبر المراقبون أن التغيير الديموغرافي في العراق، الذي تم على أيدي الأمريكيين والإيرانيين هو أمر بالغ الخطورة، لأنه يهدف إلى زرع الفتنة الطائفية والكراهية بين مكونات المجتمع العراقي، مؤكدين أن ما حدث هو كارثة اجتماعية وإنسانية خطيرة لا يمكن إصلاحها في وقت قصير، وأنها تحتاج إلى جهد كبير في وقت هذه العمليات ولا سيما بتطبيق القانون وإبعاد الميليشيات من المشهد، وتجريم ما قامت به من عمليات تغيير ديموغرافي، وإرجاع المدنيين إلى بيوتهم وأماكنهم، وتعويضهم عما فقدوه وخسروه من بيوت وأراضٍ.

من جهته، يقول الدكتور يحيى السنبل، أمين سر مجلس شيوخ عشائر الثورة العراقية، إن عملية التغيير الديموغرافي التي مارستها قوات الاحتلال الأمريكي والإيراني وأدواتها الميليشياوية، ومازالت تمارسها عبر أساليب كثيرة، تعد ضمن مسميات التهجير والإخلاء القسري تندرج ضمن جرائم «الإبادة الجماعية» ضد الإنسانية.

ويضيف د. السنبل، أن ما قامت به أمريكا وإيران وحلفاؤهما من أعمال إجرامية بالتغيير الديموغرافي واستهداف العرب السنة، تعد سابقة خطيرة في تاريخ العراق وشعبه الكريم، وسيقف الشعب العراقي بكل أطيافه لإعادة اللُحمة الوطنية من جديد.■

■ المصادر:

1- التغيير الديموغرافي في العراق، موقع الميثاق الوطني العراقي، 9 ديسمبر/كانون الأول 2021.

2- التغيير الديمغرافي، من حوارنا مع د. أسلم الشمري - الحلقة الثامنة – من توثيق جرائم الحرب - في بؤرة ضوء، موقع الحوار المتمدن، 23 أبريل/نيسان 2021.

التغيير الديموغرافي لإنشاء «الهلال الشيعي»

مخطط إيران لـ «اختطاف» أرض الرافدين

400 ألف عراقي ممنوعون من العودة إلى مدنهم

أحمد النعمان

■ انتهج ملالي إيران بعد الغزو الأمريكي سياسات أدت إلى تغييب مؤسسات الدولة العراقية، وظهور عدد من الكيانات السياسية التي لا ترقى إلى وصف مؤسسات دولة، ولكنها تمثّل قوى طائفية تعيش في أقاليم منفصلة، في الشمال والجنوب والوسط، وحتى داخل الأقاليم ذاتها.

وسيطرت إيران على صناعة القرار السياسي في الدولة العراقية، بدءًا من مجلس الوزراء وانتهاءً بالبرلمان والكتل السياسية، مستغلةً خضوعَ العراقيين، وجرت عمليات التغيير الديموغرافي لإنشاء «الهلال الشيعي»، حيث تم استحداث آلية عسكرية جديدة أكثر راديكالية وعنفًا، عُرفت باسم «الحشد الشعبي»، لإعادة ترسيم الحدود بين مختلف الأقاليم ديموغرافيًا، بحسب المخطط الإيراني لاختطاف أرض الرافدين.

■ ميليشيات «الحشد الشعبي» الشيعية منعت سكان 13 قرية ومدينة عراقية من العودة إلى بيوتهم وأراضيهم

لتحقيق هذا الهدف، أدارت إيران عمليات عسكرية بدعوى الحرب على الإرهاب، إلا أنها حملت بين طيّاتها مخطط التهجير لاحتلال الأرض وتغيير الديموغرافيا، فكانت محاربة تنظيم «داعش» مبرّرًا لعمليات التهجير وتدمير المنازل والبنى التحتية في المناطق المحرّرة، ومن ثم استخدام أساليب شتى لضمان عدم عودة النازحين.

القتل على الهوية

لم تقتصر مأساة النازحين على الأوضاع الإنسانية المتردّية، وإنما امتدت إلى الاضطهاد الطائفي والعنصرية تجاه مَن يقيمون في مخيمات اللاجئين التي أنشأتها الأمم المتحدة ولا تخضع لسيطرتها، فكثيرًا ما يتعرّض السكان لعنف مفرط من قبل الميليشيات الشيعية، التي تعمل في محيط مخيمات اللاجئين في العراق،

تهجير العرب السنة في العراق

سواء في إقليم كردستان أو المناطق الأخرى، إضافةً إلى أكثر من 700 ألف نازح آخرين، قرّروا السكن في الفنادق والمنازل المستأجرة، بل وفي هياكل المباني التي لم يكتمل بناؤها، أو عند أقاربهم، أو في مخيمات مختلفة، منها مخيم النازحين في أربيل، ومخيم النازحين في قضاء خانقين شمال بعقوبة مركز محافظة ديالى.

وكشفت العديد من الروايات عن معاناة هؤلاء النازحين، بدايةً من اختفاء أرباب الأسر وعائليهم، مرورًا باستجوابهم، في محاولة لإرهابهم ومنعهم من العودة إلى منازلهم، وهو ما أكده سكان منطقة الفلوجة عبر وسائل الإعلام، مؤكدين أن الميليشيات الشيعية تتعمّد تفجير كافة المنازل والمرافق في المناطق المحررة، لضمان عدم عودة الأهالي لمنازلهم.

وأكد كاهن الكنيسة الكلدانية في العراق أن جميع المسيحيين التابعين للطائفة، تمّ تهجيرهم من منازلهم شمال العراق، منهم مَن نزح إلى محافظات الجنوب، ومنهم مَن سافر إلى الدول الأوروبية طلبًا للجوء، مؤكدًا تخطي أعدادهم المليون مسيحي.

وأضاف كاهن الكنيسة الكلدانية، أن اضطراب الأوضاع الأمنية وانتشار السلاح والإرهاب، كان دافعًا رئيسيًا لهروب المسيحيين، فضلاً عن التعصّب الديني ووقوع العديد من عمليات القتل على الهوية من قبل الميليشيات المسلحة، رافضًا التعليق على قضية إعادة تغيير ديموغرافية أقاليم العراق، إلا أنه ذكر عبارةً تدلّ على قناعته بتنفيذ إيران لهذا المخطط، حينما ردّد قائلاً: «هناك أطماع من قِبل القوى الإقليمية لاحتلال العراق وهدم حضارته وتغيير هوية أبنائه، لطمس حضارة آلاف السنين».

كان من أساليب التهجير القسري التي اتبعتها إيران في العراق، قيام الطائرات العسكرية من حين لآخر بإلقاء منشورات في بعض مناطق شمال البلاد، تتضمن تحذيرات من بقاء السكان في مدنهم وقراهم، بذريعة تنظيم «داعش». ومن أمثلة ذلك منشور كان يقول: «على أهل المنطقة مغادرتها حفاظًا على حياتهم قبل اقتحام الجيش لمحاربة الدواعش»، ليتفاجأ سكان تلك المناطق، ومعظمهم من أتباع المذهب السنّي، بقرار غير مباشر لتهجيرهم، بدعوى قتال المتطرفين. وما بين تلك المدن، اضطر ملايين النازحين للرضوخ لسيطرة الجماعات المتطرفة، سواء كان تنظيم «داعش»، أو الميليشيات الشيعية.

وبعد القضاء على الوجود العسكري لـ «داعش»، منعت ميليشيات «الحشد الشعبي» سكان 13 قرية ومدينة عراقية من العودة إليها، ودمّرت منازلها وبنيتها التحتية بدعوى احتضان هؤلاء الأهالي لعناصر تنظيم «داعش».

هذه المدن والقرى، التي استعادها الجيش العراقي من «داعش» بمساندة ميليشيات الحشد الشعبي، ومقاتلي الحرس الثوري الإيراني، توزّعت في محافظات بابل وبغداد وصلاح الدين والأنبار وديالى ونينوى، ورغم مرور عدة أعوام على استعادة تلك المدن والقرى، لم يَعُد النازحون إليها بسبب رفض الميليشيات عودتهم كعقاب على احتضانهم «داعش».

لاجئون بلا وطن

تعمّدت الميليشيات الطائفية تدمير البنية التحتية والمنازل والمدارس والمستشفيات في المدن المحرّرة، حتى تصعب الحياةُ فيها بعد تدمير شبكات المياه والكهرباء والاتصالات تمامًا.

وأكدت الشواهد وجود عمليات تغيير طائفية لسكان مدينة «النخيب» في الأنبار، الملاصقة للسعودية، من قِبل الميليشيات خلال الأعوام

سنة العراق بعد 2003 وضياع القضية والهوية

الماضية، بهدف تحويلها من هُويّتها المذهبية والعشائرية الحالية، إلى مدينة خاضعة لطهران، عبر الترهيب والترغيب.

ويشير المراقبون إلى أن هناك مخططًا يجري تنفيذه منذ بداية الاحتلال الأمريكي للعراق، لإحداث تغيير حقيقي للخريطة السكانية على أرض الواقع، وعلى حساب العرب السنة.

المرحلة الأولى من هذا التغيير، تزامنت مع الاحتلال الأمريكي للعراق، وبدأت بتهجير السنة في المحافظات الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية، والتي لم تكن واحدة منها تخلو من وجود سني بنسب متفاوتة تصل في البصرة إلى 35%، ولكن هجوم الميليشيات الشيعية على السنة في هذه المحافظات وهدم مساجدهم واعتقال الشباب وحتى النساء بحجة اجتثاث حزب «البعث»، أجبر معظم السنة على ترك ديارهم في الجنوب، متجهين إلى بغداد والمحافظات السنية في الشمال.

وظن البعض أن بغداد ستكون بعيدًا عن محاولات التغيير الديموغرافي، فالمدينة كانت تسكنها أغلبية سنية، ويفترض أن تكون السيطرة فيها لقوات الحكومة العراقية التي يفترض أيضًا أن تكون أكثر عقلانية من الميليشيات، لكن الواقع كان عكس ذلك تمامًا، فوحشية الميليشيات الشيعية في بغداد تجاه السنة لم تكن أقل من مثيلاتها في الجنوب، والقوات الأمنية النظامية لم تكن بأحسن حال في ممارساتها تجاه السنة من الميليشيات الشيعية.

وبينما سمح للشيعة بتكوين ميليشيات خارج إطار القانون لم يُسمح للسنة بأي كيانات مسلحة، وكان لوجود تنظيم «القاعدة» واحتسابه على السنة فرصة لتبرير ممارسات الميليشيات ضدهم، فأُجبر عدد كبير من السنة على النزوح من بغداد لتنخفض نسبة السنة فيها بشكل حاد.

ويقول الباحث العراقي مصطفى فاوي الخطيب، إن العراق متجه الآن ليكون جمهورية شيعية خالصة، ومعظم سكانه من العرب السنة قد نزحوا الآن، إما إلى خارجه كلاجئين حول العالم أو إلى إقليم كردستان الذي يعد العدة لإعلان انفصاله عن العراق الموحد، وإن نجح هذا المخطط – ولا يوجد ما يعوقه – سيكون مصير العراقيين السنة مشابهًا لمصير الفلسطينيين في الشتات، وسيعيش جزء كبير منهم في دولة كردستان بعد انفصالها وضعًا مشابهًا لأهالي المخيمات الفلسطينية في لبنان وسوريا، لاجئون بلا وطن، يفتقدون لأي حقوق للمواطنة، أقصى ما يحلمون به أن يتمتعوا يومًا ما بجواز سفر ومواطنة كاملة من أي دولة، يحملون مفاتيح بيوتهم يورثونها لأبنائهم، ويحكون لهم قصة التغريبة العراقية.■

■ المصادر:

1- التغيير الديموغرافي.. مخطط إيران لاختطاف سوريا والعراق، موقع مركز القرار للدراسات الإعلامية، 18 يوليو/تموز 2019.

2- التغيير الديموغرافي في العراق بعد 2003.. أبعاد وأهداف، موقع يقين، 19 سبتمبر/أيلول 2021.

3- مصير العرب السنة بعد التغيير الديموغرافي في العراق، موقع ساسة بوست، 28 أكتوبر/تشرين الأول 2017.

بدأ جرائمه بعد هزيمة «داعش» عام 2017

«الحشد الشعبي» يغيّر ديموغرافية العراق

أقليات سهل نينوى تتصارع على النفوذ

سحر عزوز

■ مع انقشاع غبار المعارك بين ميليشيات «الحشد الشعبي» وتنظيم «داعش» الإرهابي عام 2017، ظهرت حقيقة عمليات التغيير الديموغرافي في تركيبة السكان الجارية منذ سنوات خاصة في المناطق السُنية، لخلق كتلة سكانية شيعية في المناطق الواقعة على طريق الممر الإيراني البري الذي يشق العراق باتجاه سوريا، وهو ممر بالغ الأهمية لاستراتيجية إيران في المنطقة برمتها، وكان من الأهمية بالنسبة لطهران السيطرة عليه.

هذا الممر الاستراتيجي، يعبر من طهران ويشق الحدود العراقية عبر بعقوبة في ديالي، ويسير في وسط وشمال العراق ليصل إلى نينوى على الحدود مع سوريا، ثم يخترقها إلى دير الزور حتى يصل إلى اللاذقية على ساحل البحر المتوسط، وكذلك ينحرف جنوبًا إلى بيروت.

من تلك المناطق السُنية التي جرت فيها عمليات تغيير ديموغرافي لأهداف طائفية، محافظة بابل، خامس أكبر محافظات العراق، والمسيطر عليها من جانب ميليشيات «الحشد الشعبي» الموالية لإيران منذ عام 2014 بحجة حمايتها من عودة «داعش» إليها. ولكن كان الهدف الحقيقي من هذه السيطرة، هو منع عودة سكانها الأصليين الذين أُجبروا على الفرار، بزعم أنه «وضع مؤقت»، حتى الانتهاء من المعارك مع التنظيم الإرهابي، غير أن الوضع أصبح دائمًا.

■ الهدف خلق كتلة سكانية شيعية في المناطق الواقعة على طريق «الممر الإيراني» المار باتجاه سوريا

ومنذ ذلك التاريخ، جرت عملية عمليات التغيير الديموغرافي واسعة النطاق، والتي هدفت إلى تغيير تركيبة السكان بشكل واسع في محافظات ديالي وجرف الصخر (في بابل)، وحزام بغداد، ومحافظتي صلاح الدين ونينوى، كبرى محافظات البلاد، بمعرفة «الحشد».

وأُخليت بلدة «جرف الصخر» من سكانها

بابل.. نموذج لجرائم الحشد الشعبي في تغيير ديموغرافيا العراق

البالغ عددهم 120 ألف نسمة أغلبهم من العرب السّنة، عام 2014، وهي تكتسب أهمية استراتيجية بالغة، نظرًا لطبيعتها الجغرافية الصعبة وموقعها المهم الذي يربط بين المحافظات الغربية والوسطى والجنوبية في البلاد.

نينوى.. العبث بالجغرافيا والتاريخ

في محافظة نينوى، مارست ميليشيات «الحشد الشعبي» بدءًا من عام 2017، أعمالًا تندرج ضمن عمليات التغيير الديموغرافي، منها الضغط على السكان من السنة والمسيحيين لبيع منازلهم وعقاراتهم وأراضيهم، وقد تم تسجيل حالات ضغوط كثيرة أجبرت العائلات على ترك مناطقها المحررة خوفًا من تعرضها للاستهداف.

ووفق تقارير إعلامية صدرت في حينه، كانت هناك خمسة من مقرّات الميليشيات تتبع مقتدى الصدر، ويشرف عليها عبد الله الأعرجي، وستة مقرات تابعة لميليشيا «بدر»، ومقرين لحزب «الدعوة» التابع لرئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، تشرف على عمليات التغيير الديموغرافي، وتنفّذ حملات لاستقدام أسر تابعة لها، وإسكانها مكان أهالي تلك المناطق والأقليات الأخرى، وتقوم بوضع اليد على الأراضي والعقارات العائدة للمواطنين، عبر اتباع أساليب تتراوح بين ترغيبهم ودفع أموال لهم، أو ترهيبهم لترك مناطقهم.

وفي الوقت الذي نفى فيه «الحشد» وجود عمليات تغيير ديموغرافي طائفية في محافظة نينوى، أكد النائب السابق في البرلمان العراقي عن نينوى محمد إقبال الصيدلي، وجود عمليات تغيير ديموغرافي، وقال إن «تعديل الضوابط العقارية واعتماد تعداد ٨٧ باتت ضرورة عاجلة لإنهاء التغيير الديموغرافي في نينوى»، وأردف «نستغرب غياب الحكومة عما يجري مع مواطنيها واستمرار تقصيرها مع غياب الخطط الناجعة لإعمار المنازل المهدمة في المحافظة».

وقال الصيدلي، إن أهالي المحافظة ومنازلهم وقعت في وسط سباق محموم من جهات مجهولة تعمل على شراء أكبر قدر من بيوت وأراضي المواطنين بأسعار بخس، مطالبًا رئيس الوزراء العراقي والجهات المعنية بـ وضع ضوابط جديدة لشراء الأراضي والدور في نينوى واعتماد تعداد ٨٧ للمحافظة، وموضحًا أهمية تلك الإجراءات «للحفاظ على ممتلكات المواطن بالإضافة إلى منع أي عملية تغيير ديموغرافي للمدينة والحفاظ على موروثها الثقافي والبشري».

من جانبها، حذرت مديرية أوقاف محافظة نينوى من وجود محاولات لإحداث تغيير ديموغرافي في الموصل، وقال مدير أوقاف نينوى أبو بكر كنعان «إن هناك مخططًا لتغيير تاريخ مدينة الموصل وإجبار أهالي الأحياء القديمة فيها على ترك منازلهم».

ولم تكتف الميليشيات بالسيطرة على ممتلكات سكان المدن التي كانت تحت سيطرة «داعش»، بل إن هذه السياسة انتهجتها قبل ظهور التنظيم في مناطق كانت خاضعة لسيطرتها، وأبرزها محافظة البصرة، حيث خضعت هذه المدينة لسيطرة الميليشيات، وبدأت بتهجير جميع الطوائف من المدينة التي عرفت بتنوعها، ومارست جميع أنواع التهديد والقمع بحق المكونات الأخرى في المحافظة، مما اضطرهم لترك المدينة، أو التعرض للتصفية الجسدية أو الخطف أو الابتزاز، وقامت بالاستيلاء على أملاك هذه المكونات، حتى أصبحت محافظة البصرة اليوم حكرًا على طائفة معينة وتكاد تخلو من الطوائف الأخرى، مما أدى إلى تشويه نسيجها الذي عرف بالتنوع والتعايش منذ عشرات السنين.

يعد تدمير المدن من الجرائم الأساسية التي يرتكبها الحشد الشعبي

تهجير السكان الأصليين

تعرضت مناطق ذراع دجلة والثرثار الواقعة بين الأنبار وصلاح الدين لعمليات تغيير ديموغرافي كبيرة ومتسارعة، حيث استقدمت عناصر من فصائل مسلحة منضوية تحت لواء «الحشد الشعبي» العشرات من المسلحين وعوائلهم واستوطنوا في تلك المناطق، بدلًا عن سكانها الأصليين الذين تم تهجيرهم قبل سنوات في مناطق تبدأ من أطراف منطقتي أبو سديرة والشيحة التابعة للأنبار، وتنتهي عند منطقة الثرثار مرورًا بالطريق الجانبي المتجه إلى ناظم الثرثار، وتفرّع ذراع دجلة حيث تقع عدد من القرى.

وشهدت تلك المناطق في أجزاء واسعة منها عمليات تهجير سكانها الأصليين، بحجج وذرائع مختلفة، وبدون أي سند قانوني أو سبب أمني، حيث مارس أفراد جماعات مسلحة تنضوي ضمن «الحشد» أنشطةً مختلفةً في منازل المواطنين بتلك المناطق، من بينها استقدامهم قسمًا من أسرهم وإسكانهم في منازل المواطنين، فضلًا عن ممارسة أنشطة تجارية فيها.

وبعد سيطرتها على المناطق الغربية من العراق، قامت ميليشيا «الحشد الشعبي» والفصائل التابعة لها بالاستيلاء على أراض ومنازل أهالي هذه المناطق، بعد أن غادرها أهلها خشية من الصراع العسكري الذي كانت تعيشه تلك المناطق، وتعددت أسباب هذا الاستيلاء والنتيجة واحدة وهي حرمان أهالي هذه المناطق من العودة إلى مدنهم بعد استعادتها.

وهدفت ميليشيا «الحشد الشعبي» لإحداث تغيير ديموغرافي في المناطق التي سيطرت عليها، من خلال زرع سكان جدد في هذه المدن ونشر أفكار وإيجاد بيئة تناسب تطلعاتها وما تخدمه من أجندات، حيث بدأت بتقديم الإغراءات لعناصرها لجلب عائلاتهم إلى المناطق التي تخضع لسيطرتهم، فيما تُعد العاصمة بغداد واحدة من أهم المناطق المستهدفة لتغيير ديموغرافيتها.

وفي دراسة منشورة له، يقول الباحث عثمان المختار، إن عمليات التهجير للسكان الأصليين من عدة مناطق في العراق، جرت تحت مزاعم وذرائع مختلفة، تورطت بها أجهزة حكومية إلى جانب الميليشيات، مع استمرار ظاهرة المدن منزوعة السكان التي تسيطر عليها الميليشيات المسلحة وتمنع أهلها العودة إليها، وأبرزها: (جرف الصخر، ويثرب، والعوجة، والعويسات، وعزيز بلد، وذراع دجلة، والثرثار، والسعدية، وبهرز، ومناطق أخرى مماثلة شمال وغربي البلاد)، فضلًا عن عشرات القرى الأخرى في صلاح الدين ونينوى وديالى وكركوك، مشكلة الإبعاد والتهجير وخاصة في مناطق اللطيفية والرضوانية والمحمودية وأطراف التاجي قرب المعسكر إلى جانب مناطق في جزيرة سامراء ضمن محور الإسحاقي.

وتم ذلك بحجج مختلفة، منها فسخ العقود الزراعية وأخرى تحويل جنس الأراضي من زراعي إلى استثماري، ويوافق أنّ جميع تلك المشاريع تستهدف مكونًا طائفيًا معينًا.■

■ المصادر:

1- بابل.. نموذج لجرائم «الحشد الشعبي» في تغيير ديموغرافيا العراق، موقع العين، 25 أغسطس/آب 2017.

2- نينوى العراقية.. تغيير ديموغرافي تقوده إيران عبر «الحشد»، موقع إيران إنسايدر، 12 يوليو/تموز 2019.

3- عام (2021م) ملامح متكاملة لمشاريع التغيير الديموغرافي وطمس جرائم الحرب في العراق، موقع مركز الأمة، 13 أبريل/نيسان 2022.

عبر تهجير السكان الأصليين وتجنيس الأجانب

الحرب الديموغرافية الإيرانية.. «تفريغ» المجتمع العراقي

أدانت منظمة العفو الدولية ارتكاب الميليشيات الشيعية جرائم حرب وممارسة عنف حيال المواطنين السنة

■ كان التغيير الديموغرافي الذي نفذته إيران في العراق أسهل بكثير من نظيره في سوريا، لأن العراق دخل فيما يُسمى «الحزام المذهبي» الإيراني، بعد الغزو الأمريكي للبلاد عام 2003، لذلك استطاعت إيران تجنيد وتأسيس ميليشيات تتكون من عشرات الآلاف تابعة رأسًا لـ «الحرس الثوري» والقيادة الإيرانية.

وصنعت طهران في سبيل تنفيذ هذا التغيير الديموغرافي على الأرض، ولاءات مذهبية وعشائرية، بالإضافة إلى وجود حزب «الدعوة» المدعوم منها في الحكم، فاستطاعت أن تنفذ سياساتها الديموغرافية بغطاء شعبي طائفي، وسلطوي متحكم في مفاصل السلطة العراقية.

مروان محمود

وهكذا، عملت إيران منذ سنوات عديدة على تغيير ديموغرافيا العراق لصالحها، عن طريق التهجير القسري وخلخلة المعادلة السكانية والتوازن الديموغرافي، واستغلال الحرب ضد الإرهاب لتحقيق ذلك في المدن السنية.

فتّش عن المخابرات الإيرانية

شهد العراق في مطلع عام 2021، حالة من الجدل حول مشروع قانون لمنح الجنسية للمقيمين في العراق مدة عام، وهو القانون الذي فتح الباب أمام إجراء عمليات تغيير ديموغرافي في العراق.

وضجت وسائل التواصل الاجتماعي، في حينه، بأخبار حول ضبط دوائر التحقيقات في هيئة النزاهة الاتحادية معاملات قيود مدنية مزوّرة، منحت على أساسها الجنسية العراقية لأشخاص أجانب في ديالى. وعلى الرغم من أنّ خبر الجهات الرسمية لم يذكر هوية المجنسين الأصلية، إلا أنّ الناشطين تحدثوا عن انتماءات هؤلاء، محذرين من تغيير ديموغرافي قد تشهده البلاد، خاصة في المدن التي تمّ تهجير أهلها.

وكشفت دائرة التحقيقات في «هيئة النزاهة العراقية» عن عمليات منح الجنسية العراقية لأكثر من 1360 أجنبيًا في مدينة خانقين

إيران توظف استراتيجية الإرهاب لتغيير ديموغرافيا العراق

بمحافظة ديالى الحدودية مع إيران، من خلال اعتماد أوراق مزورة، مشيرة إلى أنها ضبطت 4333 قيدًا مزوّرًا في المحافظة، تم على أساسها منح الجنسية العراقية لأشخاص أجانب.

وأكدت مصادر أمنية عراقية تغلغل عناصر من المخابرات الإيرانية في دوائر الجنسية العراقية، منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، موضحة أنّ الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين كان قد شكّل لجنة أمنية عليا للتحقيق في حريق مفتعل طال ملفات الجنسية في منطقة «الكرادة» وسط بغداد في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وانتهت نتائج التحقيق إلى وجود ضابط عراقي جندته المخابرات الإيرانية في دائرة الجنسية، لتزويد مئات الإيرانيين والأفغان بهويات لأغراض وأهداف سياسية.

وهناك مئات الآلاف من هويات الأحوال المدنية وشهادات الجنسية العراقية، ومثلها من الجوازات، صدرت خلال الأعوام التي أعقبت الاحتلال الأمريكي، بهدف تجنيس مبرمج للإيرانيين أو لعناصر أجنبية موالية لإيران.

ويوضح المراقبون، أن تبنّي إيران سياسة تغيير ديموغرافية الأقاليم في بعض مناطق العراق، جاء ضمن مخطط الحرب على الإرهاب، بهدف التحكّم في استقرار تلك الأقاليم وتغيير هويتها، لضمان الولاء وتنفيذ السياسات الإيرانية بالسيطرة على بغداد، وهو الحلم الإيراني الممتدّ عبر تاريخ طويل.

■ الهدف من الحرب الديموغرافية التي قادتها إيران هو تغيير هوية المجتمع لصالح قوى شيعية نافذة على الأرض

مخططات إيران الديموغرافية

رصدت العديد من الدراسات مخططات إيران التي تطابقت آليتها مع آلية (الإسرائيليين) في فلسطين المحتلة، ألا وهي السيطرة على بقعة معينة وإنشاء مستوطنة بها، ثم إنشاء مستوطنة ثانية وثالثة، ثم محاولة السيطرة على الأرض بين هذه المستوطنات الثلاث، وهذا المخطط القديم الحديث جارٍ في العراق، فشيعة الجنوب والوسط في العراق هم شبه أداة لتنفيذ ما تمليه عليهم إيران وما تخطط له لتغيير الديموغرافية العراقية، وتكريس ولاء العراقيين لها، واتبعت إيران طريقتين في سبيل ذلك:

1- حثّ سكان الجنوب الشيعة سيما من محافظات «ميسان، الديوانية، المثنى، الناصرية، البصرة»، على الانتقال لمناطق الوسط، الغرب، والشمال «السنية»، فمثلاً كانت الأنبار محافظة سنية 100%، لكنها تضم الآن 750 عائلة شيعية.

الانتهاكات ضد السكان العرب السُنّة في العراق واقع مؤلم

2- استغلال الوجود الشيعي القديم، ومثاله مدينة تلّعفر في محافظة نينوى، ومدن الدجيل وبلد وطوزخورماتو في محافظة صلاح الدين، لتكون مرتكزًا للتمدّد، أو استغلال مراقد دينية لنشر التشيّع من خلالها، وهذا الأمر الأخير يُستخدم حتى في الدول الأخرى، فقد حاولت إيران استغلال قبر «جعفر الطيار» في مدينة المزار بمحافظة الكرك الأردنية، لجعله منطقة سياحية دينية شيعية، ومن ثم التحرّك داخل المناطق المجاورة، وكذا فعلوا في حي السيدة زينب بالعاصمة السورية دمشق وغيرها، إذ إن الوجود الشيعي الإيراني داخل المناطق السنيّة، يتيح لها استمالة عدد من ساسة وقادة السنة إليها، سواء بالمال أو بالمناصب، وخلق القطعان العسكرية من جيش وشرطة من شيعة الجنوب داخل مناطق السنّة، وهذا يؤدّي إلى بناء علاقات استخباراتية مع المواطنين السنّة بالمال وغيره.

ولا تقتصر مأساة النازحين العراقيين على الأوضاع الإنسانية المتردّية، وإنما امتدت إلى الاضطهاد الطائفي والعنصرية تجاه مَن يقيمون في مخيمات اللاجئين التي أنشأتها الأمم المتحدة ولا تخضع لسيطرتها، فكثيرًا ما يتعرّض السكان إلى عنف مفرط من قبل الميليشيات الشيعية، التي تعمل في محيط مخيمات اللاجئين في العراق، سواء في إقليم كردستان أو المناطق الأخرى.

وهناك أكثر من 700 ألف نازح آخرين قرّروا السكن في الفنادق والمنازل المستأجرة، بل وفي هياكل المباني التي لم يكتمل بناؤها، أو عند أقاربهم، أو في مخيمات مختلفة، منها مخيم النازحين في أربيل، ومخيم النازحين في قضاء خانقين شمال بعقوبة مركز محافظة ديالى، التي شهدت معظمُ مناطقها اضطرابًا أمنيًا نتيجة سيطرة مسلحي تنظيم «داعش»، ومن ثم سيطرة ميليشيات «الحشد الشعبي» بعد طرد مسلحي التنظيم.

ويشير المراقبون إلى أن هناك مخططًا لطمس الهوية العراقية والقضاء على حضارتها، وهناك شواهد على ذلك، بدأت بمقترح إقامة إقليم للسنة وسط العراق، بدعوى وقف الاحتراب الطائفي إثر استقطاب تنظيم «داعش» للمضطهدين من أهل السنّة، بعد أن أثبتت الوقائع تورّطَ قوات «الحشد الشعبي» في ارتكاب جرائمَ ضدَّ سكان المحافظات الوسطى في العراق.

ويقول الباحث د. فريد خان، إن الهدف الرئيسي من الحروب الديموغرافية يكمن في تفكيك المجتمعات، وتفريغ السّكان، لصالح قوة نافذة على الأرض تسعى للهيمنة والتوسع وإملاء القرارات، فتقوم بتغيير ديموغرافيا السكان بأن تستبدل مجموعات شعبية غير موالية لها، بمجموعات شعبية موالية لها ثقافيًا وفكريًا وسياسيًا، أي ذات تأثر بنفس الميراث الثقافي وربما العرقي، وهذا هو واقع السياسة الإيرانية تجاه بغداد. خاصة، وأن إيران تدرك محددات أي صراع إقليمي وارتكاز تلك المحددات على الموقع الجغرافي وعدد السكان.

كما أن التغيير الديموغرافي في العراق اعتمد تارة على الاستبدال التام، واعتمد تارة أخرى على الإبقاء على المجموعات السكانية المحلية، لكن مع تفكيكها مجتمعيًا عبر سياسة التجهيل والإفقار والحرمان من الموارد العامة، وجعلهم مواطنين من الدرجة الثانية.■

■ المصادر:

1- تفريغ السكان: كيف توظف إيران استراتيجية الإرهاب لتغيير ديموغرافيا العراق؟ موقع مركز رع للدراسات الاستراتيجية، 18 فبراير/شباط 2021.

2- التغيير الديموغرافي.. مخطط إيران لاختطاف سوريا والعراق، موقع مركز القرار للدراسات الإعلامية، 18 يوليو/تموز 2019.

3- هل أجرت إيران عمليات تغيير ديموغرافي في العراق؟ موقع حفريات، 17 يناير/كانون الثاني 2021.

بهدف تغيير «الخريطة السكانية» في البلاد

كيف تحوّلت جغرافية العراق لصالح الشيعة؟

الصراعات الطائفية تسببت بمعاناة واسعة للمدنيين في العراق (رويترز)

■ جرى تنفيذ مخططات التغيير الديموغرافي والتهجير القسري للسكان في العراق بدعم إيراني، منذ بداية الاحتلال الأمريكي، بهدف إحداث تغيير حقيقي للخريطة السكانية في البلاد على أرض الواقع.

وبدأ هذا التغيير بتهجير السنة من المحافظات الجنوبية، ذات الأغلبية الشيعية، والتي لم تكن واحدة منها تخلو من وجود سني بنسب متفاوتة تصل في البصرة إلى 35%، ولكن هجوم الميليشيات الشيعية على السنة في هذه المحافظات وهدم مساجدهم واعتقال الشباب وحتى النساء بحجة اجتثاث «البعث»، أجبر معظم السنة على ترك ديارهم في الجنوب متجهين إلى بغداد والمحافظات السنية في الشمال.

أما محافظات المثلث السني شمال بغداد، فاعتبرها الأمريكيون «مناطق مفتوحة» للحرب،

سحر عزوز

فاضطر قسم كبير من سكانها للهروب إلى إقليم كردستان أو إلى خارج العراق. وبعد خروج الأمريكان من العراق، ازداد اعتماد النظام في بغداد على الميليشيات خاصة في عهد نوري المالكي، لتزداد تبعًا لذلك عمليات تهجير السنة.

هذه الممارسات رافقها إقصاء كامل للسنة من العملية السياسية، ومن تولي المناصب القيادية خاصة في الجيش والشرطة، وتصدر مراجع الشيعة المشهد السياسي، وأصبح العراق يدار بنظام أشبه بنظام ولاية الفقيه في إيران، وفعليًا كان السياسيون في «المنطقة الخضراء» بالعاصمة بغداد، ينتظرون تعليمات المرجعية العليا لاتخاذ القرارات المهمة.

الخطر الأكبر

يؤكد الأكاديمي العراقي د. ماجد السامرائي، أن الخطر الأكبر الذي واجهه العراق في تاريخه الحديث هو مشروع التغيير الديموغرافي الذي تنفذه جهات إيرانية أو موالية لإيران، ويعبّر عن طموحات إمبراطورية مرتبطة بولاية الفقيه، حيث لا تريد طهران قيام إقليمَيْن سني وشيعي (شيعستان وسنيستان) في الجزء العربي من العراق إذا ما خسرت الجزء الكردي فيه. والمطلوب أن يصبح كل العراق تحت ولاية الفقيه. لقد أرادوا تهديم بلوكات المحافظات العربية السنية لمنع «سنيستان»، ولتكون جميع مدن العراق ومحافظاته تحت ولاية مذهبية واحدة.

وجدت إيران في مشاريع التغيير الديموغرافي وسيلة نافذة لبسط نفوذها عبر إقناع الزعماء السياسيين الشيعة في العراق بأن

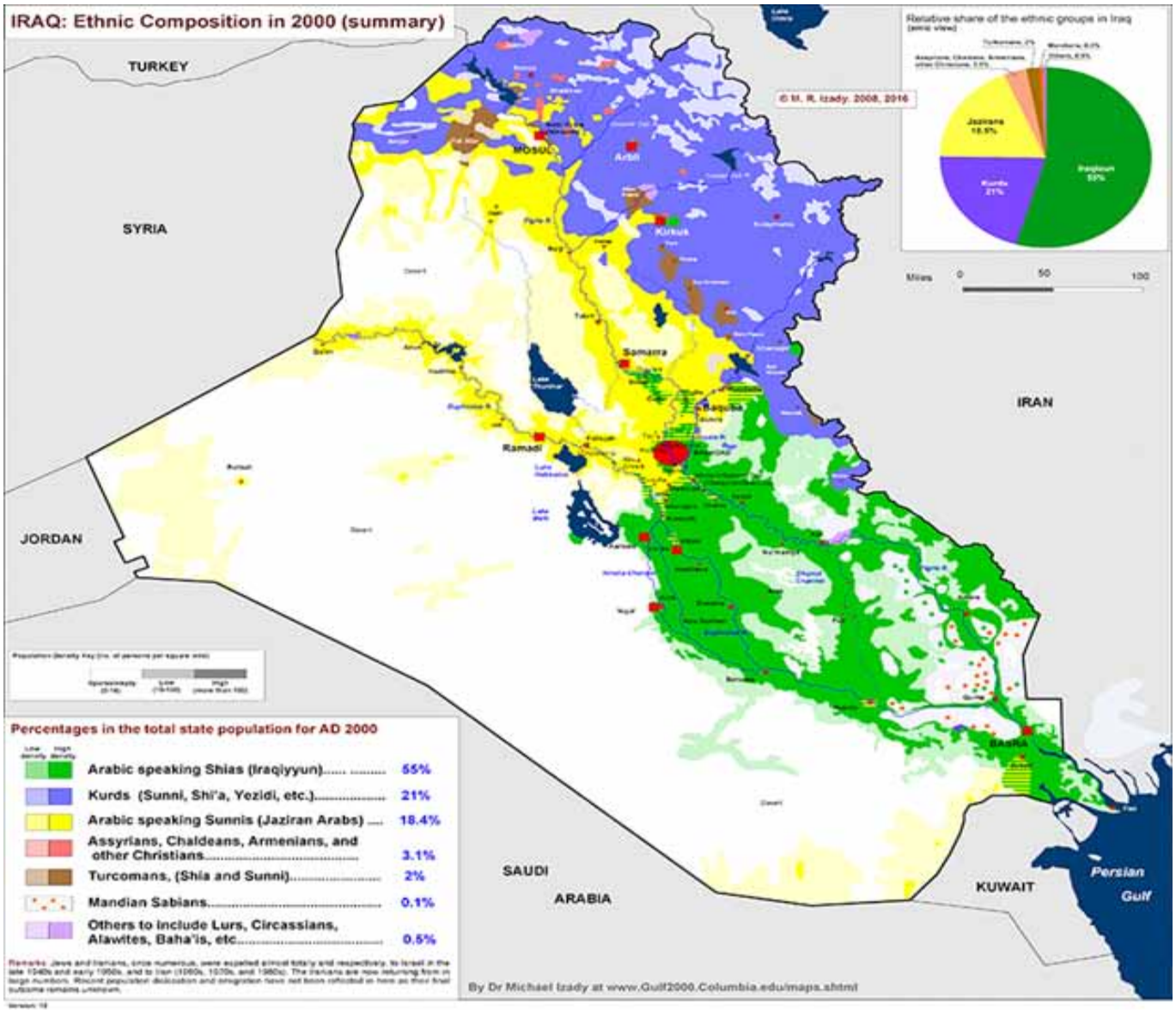

خريطة تبين توزيع إثنيات السكان بالعراق

وجود الطائفة العربية السنية يعني بقاء الخطر على الحكم قائما. مشروع التغيير الديموغرافي اعتمد على قاعدة ذهبية وفرها الأمريكيون بشكل خاص، وهي «محاربة الإرهاب»، وتم توطين هذه القاعدة الأمنية في العراق. وارتبط هذا البرنامج بالمتغيرات الأمنية، وكان أكثرها بشاعة ما حصل في 22 فبراير/شباط عام 2006، حين تم تفجير مرقد الإمامين العسكريين في مدينة سامراء، وهو التفجير الذي أشعل حربًا طائفية في البلاد.

وعقب تفجير سامراء، بدأت في أعقابها معركة دموية مفتوحة بين الشيعة والسنة داخل المدن والأحياء العراقية، استمرت طوال عامين، وخلفت عشرات آلاف القتلى والمعطوبين والمهجرين العراقيين.

■ الأمريكيون اعتبروا محافظات المثلث السني شمال بغداد «مناطق حرب مفتوحة» فاضطر سكانها إلى الهروب

وكانت تلك الفترة القصيرة، كافية لتغيير خريطة العراق السكانية بشكل بارز في العديد من المناطق، مثل بغداد والموصل والبصرة وغيرها، حيث تبادلت الميليشيات الشيعية والسنية التفجيرات والاغتيالات وأعمال التخريب والاعتداءات، بحق المدنيين المحسوبين على الطائفة الأخرى، بغرض إرغام العوائل العراقية على مغادرة بيوتها نحو مناطق أخرى، بعيدًا عن منطقة الأكثرية الشيعية، أو الأكثرية السنية.

بهذه الطريقة، تحولت العديد من مناطق العراق إلى ما يشبه مساحات مقسمة بشكل فرزي على أساس طائفي، بعد أن كانت تعرف تنوعًا دينيًا بين الساكنين في نفس المنطقة، بل إن هناك مدنًا كاملة مُسخت، وأخرى جرى تغيير اسمها، كما حدث في «جرف الصخر» بمحافظة

بابل التي أصبحت «جرف النصر».

الأقليات تدفع الثمن

إذا كان الصراع الدموي بين الشيعة والسنة، حول السلطة والنقاء المذهبي، في المناطق التي يتمركز كل طرف منهما بها، فإن الأقليات الدينية تدفع ثمن هذا الصراع، وتضيع وسط هذه الحرب الكبرى، دون أن يكون لها يد في ذلك.

وفي هذا الإطار، بدأ التصعيد في استهداف المسيحيين منذ عام 2004، عندما تعرضت العديد من الكنائس للتفجيرات الانتحارية والسيارات المفخخة، من طرف تنظيم «القاعدة»، الذي سبق أن فجر كنيسة مار يوحنا في الدورة جنوبي بغداد، وكنيسة العذراء في حي المعلمين، وكنيسة مار يوسف وغيرها، كما تعرض حينها المدنيون المسيحيون إلى الاغتيالات العشوائية، وحملات الاعتداء والتخريب.

وتسبب الاضطهاد الديني الذي لحق الطائفة المسيحية بالعراق، في هجرة معظم المسيحيين العراقيين إلى الدول المجاورة والبلدان الأوروبية، حتى إن العاصمة بغداد التي كانت تعرف تواجدًا ديموغرافيًا مسيحيًا مكثفًا، أصبحت شبه خالية من الطائفة المسيحية.

ولم يختلف حال الأقليات الدينية الأخرى في العراق عن حال المسيحيين، فالبهائيون والكاكائيون واليهود والصابئة المندائيين وغيرهم، جميعًا، تعرضوا للقهر الديني وعمليات التهجير القسري، وبعضهم تعرض للإبادة، حتى صارت بعض الأقليات على وشك الانقراض

لم يغير تنظيم «داعش» الخريطة الجغرافية للعراق فقط، بل أحدث أيضًا تغييرات عميقة في الخريطة الديموغرافية للبلد، إذ عمل التنظيم جاهدًا على إبادة الأقليات الدينية بمختلف أنواعها، في المناطق التي يسيطر عليها، واستولى على ممتلكات الفارين.

كان استيلاء «داعش» على الموصل بمثابة كارثة على المسيحيين هناك، بعد أن فضل عشرة آلاف مسيحي مغادرة مدينة الموصل على البقاء فيها، حسب رئيس ديوان أوقاف المسيحيين في العراق رعد كجه جي، بعد أن خيّرهم التنظيم بين الإسلام، أو تقديم الجزية، أو السيف.

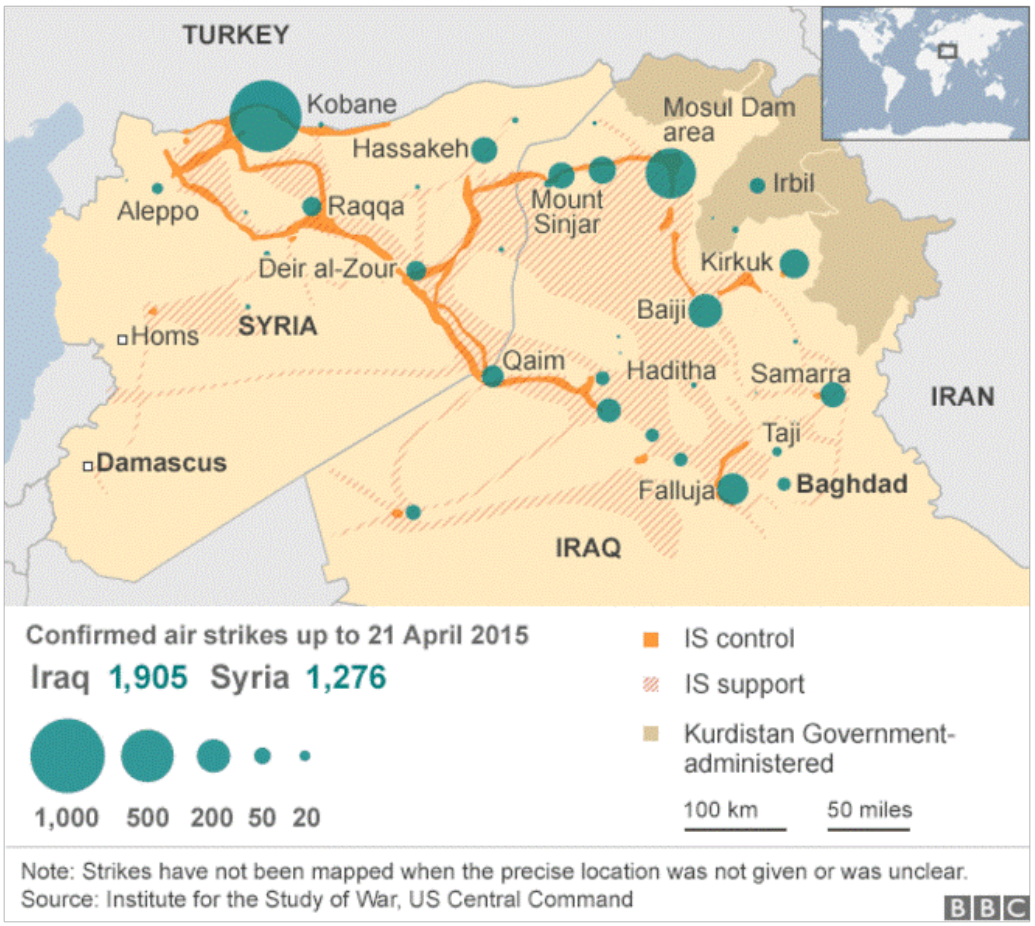

التوزع العسكري في العراق المصدر.. بي بي سي

أما حال اليزيديين فلا يقل سوءًا، حيث ارتكب تنظيم «داعش» بحقهم مذابح جماعية، صنفتها منظمات حقوقية دولية، ضمن «جرائم الحرب ضد الإنسانية»، كما استعبد آلاف النساء والأطفال من الطائفة اليزيدية كـ«سبايا حرب»، وكان التنظيم قد حاصر الآلاف من اليزيديين سنة 2014 في سهل نينوى، قبل أن تتدخل قوات فرنسية وأمريكية، كسرت الطوق عنهم وأمدتهم بحاجات الحياة الأساسية.

وانطبق ذلك أيضًا على أتباع الطائفة البهائية والصابئة المندائية والشبك والكاكائية، فكلهم نالوا حظًا وفيرًا من الإبادة الطائفية، التي نفذها التنظيم بحق الأقليات الدينية، وهو ما دفع بعض الأصوات الدولية إلى فرض منطقة آمنة لصالح الأقليات الدينية، بعيدًا عن الصراع الشيعي- السني.

من جهة ثانية، ارتبطت المشاريع بنظرية «الولاء المذهبي» العابر للوطنية، وفي ظل هذه الحالة الخطيرة لا مكان للاستقرار السياسي والاجتماعي، ولا لإمكانيات محتملة لقيام نظام مدني مستقر يمنح جميع المواطنين حقوقهم، ومن بينها حرية تنقلهم داخل أرض العراق.

ويرى السامرائي، أن التقسيم سيصبح مطلبًا للأمن الاجتماعي وللذين يشعرون بأنهم مهمّشون، وسيكون مثل هذا الخيار المرّ معرقلا لعملية التغيير الديموغرافي المرتبط بالقوى الخارجية، فهذا المشروع ليس صناعة محلية، ومن المستبعد أن تفكر أو تنفذه الأحزاب الشيعية التقليدية خصوصا القوى العروبية المعتدلة، وهي ذات ثقل كبير في الشارع الشيعي، كما أن أبناء الشيعة لا يتعاطفون مع مشروع التغيير الديموغرافي، وخيارهم الحقيقي مع إخوتهم العرب السنة. ولو افترضنا قيام النظام المدني اللاطائفي، لوجدنا كيف تعود لحمة أهل العراق قوية بلا أحقاد ولا كراهية.■

■ المصادر:

1- لماذا التغيير الديموغرافي بالعراق؟ موقع الراصد، 20 سبتمبر/أيلول 2017.

2- مصير العرب السنة بعد التغيير الديموغرافي في العراق، موقع ساسة بوست، 10 مايو/أيار 2017.

3- تعرف على تغيرات العراق الديموغرافية بسبب الصراعات الطائفية بين مكوناته القومية والدينية، موقع أزاميل، 6 أغسطس/آب 2018.

1.2 مليون شخص من ضحايا النزوح والتهجير

النازحون.. مأساة العراق المنسية

أطفال المخيمات من أبرز الضحايا في العراق

إسراء حبيب

■ منذ أن فرض تنظيم «داعش» الإرهابي سيطرته على ثلث مساحة العراق عام 2014، نزح نحو 6 ملايين شخص من 6 محافظات، وسط وغربي وشمالي البلاد، إلى مناطق أخرى، وانتهى بهم الحال في «مخيمات النازحين».

ورغم عودة معظم هؤلاء النازحين إلى مناطقهم الأصلية خلال السنوات الماضية، التي أعقبت استعادة القوات العراقية السيطرة على هذه المناطق، لا يزال هناك 1.2 مليون نازح في المخيمات، وفق آخر إحصائية لـ «منظمة الهجرة الدولية».

ويتوزع النازحون في إقليم كردستان على 25 مخيمًا، 15 منها في محافظة دهوك و6 بمحافظة أربيل، و4 في السليمانية، حيث يواجه نازحوها وضعًا إنسانيًا صعبًا، لاسيما في الشتاء بسبب أجواء الإقليم شديدة البرودة، والتي تصل إلى ما دون الصفر المئوي في ظل

■ هناك أكثر من 400 موقع غير رسمي للنازحين داخليًا تضم أكثر من 14 ألف عائلة

تأخر المساعدات الإنسانية المقدمة من وزارة الهجرة، وتراجع الدعم الدولي.

في غضون ذلك، ينتشر نحو ثلث العدد الكلي ممن تبقى من النازحين (200 ألف) في مخيمات عشوائية موزعة في عموم البلاد، حيث لا تعترف الحكومة العراقية بمسؤوليتها تجاههم، سيما أن وزارة الهجرة والمهجرين كانت قد أعلنت عن إغلاق جميع المخيمات، باستثناء مخيمات كردستان ومخيم الجدعة بمحافظة نينوى، ضمن خطة «العودة الطوعية» التي وصفتها منظمات حقوقية بـ «غير المدروسة»، والتي انتهت بالكثير من النازحين في العشوائيات وسط ظروف إنسانية مأساوية.

وفي ظل هذه الظروف التي يكابدها النازحون، والذين يعدون بمثابة قضية العراق المنسية، تُطرح العديد من الأسئلة عن أسباب عدم عودة هؤلاء إلى ديارهم، لتبرز بعد

أحد مخيمات اللجوء شمال العراق

التدقيق أسباب يصفها النازحون بـ «الطائفية والديموغرافية» مما يحول دون عودتهم إلى ديارهم حتى الآن.

نازحون «طال أمدهم»

يتضمّن التقرير الأخير الذي أصدرته «المنظمة الدولية للهجرة» في العراق، منتصف نوفمبر/تشرين الثاني 2022، نتائج مُتشائمة بشأن أحوال النازحين الداخليين في البلاد، وخطط استقرارهم المُستقبلية.

وذكر التقرير، أن قرابة 1.2 ملايين عراقي من أبناء هذه المناطق، لا يزالون في حالة نزوح داخلية، 41 في المئة منهم نازحون داخليون في هذه المناطق نفسها، ضمن المُحافظة، يعيش غالبيتهم في المُخيمات التي صُممت داخل المُحافظات في الفترات الأولى من تمدد تنظيم «داعش». أما الباقون فيعيشون خارج تلك المناطق، وتحديدًا في إقليم كُردستان العراق، الذي تمتد مناطقه على شكل قوس طويل مُحيط بتلك المناطق التي نزح منها هؤلاء النازحين.

وهناك أكثر من 400 موقع غير رسمي للنازحين في العراق، يضم أكثر من 14 ألف عائلة، غالبيتهم يمتلكون بيوتًا في مناطق سكناهم الأصلية، غير أن عوائق عديدة تحول دون عودتها، من بينها تعرض البيوت لأضرار أو عدم وجود ظروف معيشية ملائمة.

وأكد التقرير، أن ثُلثي هؤلاء يُصنّفون في خانة «النازحين الذين طال أمد نزوحهم»، باعتبار أن مُدة نزوحهم تخطت الثلاث سنوات، ولا يخططون في الأفق المنظور للعودة الطوعية العاجلة، أقله خلال سنة. وحصلت المُنظمة على هذه الأرقام من خلال رصدها سلوك كتلة النازحين طوال عام كامل، إذ لم يُغير سوى 15 في المئة منهم أماكن سكنهم إلى مناطق أخرى.

التقرير الدولي هذا لم يعرض التأثيرات البُنيوية التي يُمكن أن يُحدثها هذا الاستقرار المديد لملايين النازحين، ومدى تأثيرهم في الحساسيات والحسابات الداخلية العراقية.

ويرى المراقبون، أن بقاؤهم يعني أن المناطق الوسطى والغربية من العراق (العربية السُنية) قد خسرت ثُلث طاقتها الديموغرافية، تحديدًا القوى الاجتماعية الأعلى في سلم الرأسمال الاجتماعي. وغالبية هؤلاء النازحين من أبناء الطبقة الوسطى، ومن أبناء المُدن المُصنفين الأفضل تعليمًا والأكثر حيوية وتنمويًا.

وسيكون لبقائهم خارج بيئتهم تأثير مُستقبلي على متانة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في تلك المناطق، وبطبيعة الحال سيُغير نسبيًا من الطبيعة الديموغرافية الطائفية لتلك المناطق، في وضع تستقر عشرات الآلاف من العائلات في تلك المناطق، من المُنتمين إلى فصائل «الحشد الشعبي» والقوى الأمنية العراقية المُستقدمة من مناطق أخرى من البلاد.

وتيرة شبيهة بتلك ستحدث في مناطق استقرار هؤلاء النازحين، وتحديدًا في إقليم كُردستان العراق، قوس جُغرافيا الأقليات الدينية والمذهبية الفاصل بين الإقليم والمُحافظات التي نزح منها هؤلاء.

هذا الوضع سيعني أن ثُلث سكان إقليم كُردستان سيغدون من العرب، بعدما كانوا يشكلون من قبل أقل من 5 في المئة. وهذا ما سيفرض تحولات سياسية وبيروقراطية وإدارية وتعليمية على مؤسسات الإقليم، التي يجب أن تكون مُراعية لهوية التشكيلات المُجتمعية بداخله.

كذلك، فإنها ستؤثر في طبيعة قوس المناطق اليزيدية والمسيحية في تلك البيئة.

مخيم بزيبز لا يزال يضم أكثر من 1300 عائلة نازحة من جرف الصخر وبلدة العويسات

فأبناء هاتين الطائفتين يستفيدون بشكل مُستمر من ظروف النزوح أو الهجرة الخارجية، التي تؤمنها بعض الدول، خصوصًا دول الاتحاد الأوربي، في وقت يستقر النازحون الداخليون في مناطقهم.

حالة النزوح مستمرة

يرى المراقبون أن بقاء منازل النازحين مدمرة من دون خطط سريعة لإعادة بنائها، إنما يشكل السبب الرئيس الأول لامتناع 52 في المئة من النازحين خارج المخيمات، من العودة إلى مناطقهم، و38 في المئة من النازحين المقيمين داخل المخيمات.

في هذا السياق، فإن التقرير لا يعرض الخشية الرهيبة لمئات آلاف النازحين من الأوضاع السياسية والأمنية في مناطقهم، حيث تسيطر فصائل «الحشد الشعبي» على القطاعات السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية في تلك المناطق.

بقاء تلك الفصائل إنما يفقد هذه القواعد الاجتماعية الثقة بإمكان الاستقرار المديد لتلك المناطق، السياسي والاجتماعي والأمني. كذلك لا يعرض التقرير شعور النقمة الدفينة للنازحين، وذلك لعدم مُبالاة الحكومة المركزية والقوى السياسية المُمثلة لتلك المناطق، بوضع حلول سياسية دائمة لتلك المناطق، تتعلق بمكانة العرب السُنة ودورهم في الحياة العامة والقرار الاستراتيجي العراقي، ومدى تمتعهم بالحصانة والاستقرار و«القوة»، مثلما تتمتع الجماعتان الأهليتان التأسيسيتان العراقيتان، الشيعة والأكراد.

ويقول الدكتور علي البياتي، العضو السابق في المفوضية العليا لحقوق الإنسان العراقية، إنه بحسب الأرقام الرسمية، فإن هناك ما يقارب مليونًا و200 ألف نازح ما زالوا خارج مناطقهم الأصلية، منهم 25% تقريبًا في المخيمات الرسمية، في حين يقطن الباقي خارج إطار المخيمات الرسمية.

ويعزو البياتي، الوجود في مواقع غير رسمية إلى قيام وزارة الهجرة بإلغاء أو رفع الصفة الرسمية عن كثير من المخيمات، على الرغم من بقائها، وعلى الرغم من امتناع أهاليها عن العودة لأسباب عديدة، لافتًا إلى وجود الكثير من عائلات النازحين في هياكل وبنايات ومواقع لم تدخل ضمن قاعدة بيانات وزارة الهجرة، ولم تكن أيضًا تحمل صفة المخيمات الرسمية، وبالتالي لا تحصل على المساعدات والمتطلبات الضرورية التي تقدمها وزارة الهجرة.

ويشدد البياتي، على أهمية قيام الجهات الحكومية المختصة بوضع خطة حقيقية لإعادة هؤلاء النازحين بشكل طوعي، وكان من المفترض إيجاد مساع وطنية بإشراك جميع المؤسسات الأمنية والخدمية بالتعاون مع المنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية لإعادة الحياة في المناطق، وجذب النازحين للعودة. غير أن عدم وجود مشاريع حقيقية للمصالحة وغياب دور العدالة الانتقالية، قد يدفعان النازحين للتخوف وعدم العودة، بالإضافة إلى تردي الجانب الخدمي، ووجود الألغام والمخلفات الحربية، مما يُصعب عودة العائلات النازحة.■

■ المصادر:

1- تحولات ديموغرافية في العراق يعززها «الاستقرار المديد»، موقع إندبندنت عربية، 22 أبريل/نيسان 2019.

2- التغيير الديموغرافي.. مخطط إيران لاختطاف سوريا والعراق، موقع مركز القرار للدراسات الإعلامية، 18 يوليو/تموز 2019.

3- سياسية وأمنية وديموغرافية.. لهذه الأسباب لا تزال رحلة نزوح العراقيين مستمرة، موقع الجزيرة نت، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

لوضع «خطوط تماس» طائفية بين العراقيين

التهجير القسري.. حرب غير مُعلن عنها

التهجير القسري

يوسف شرف الدين

■ السياسات الحكومية في العراق بعد عام 2003 رسمت «خطوطًا طائفية» بين أبناء البلد الواحد

■ شهد العراق خلال العشرين عامًا الأخيرة، وبالتحديد بعد الغزو الأمريكي للبلاد عام 2003، عمليات «تهجير قسري» واسعة النطاق، قائمة على أساس الهوية الطائفية، إثنية كانت أم دينية أم مذهبية. وانطوى هذا التهجير القسري المنظم والمنهجي على أغراض تتلخص في محاولة وضع «خطوط تماس» عرقية وطائفية، تعزل العراقيين فيما بينهم على أساس هذه الهويات الفرعية، ضمن مناطق محددة طائفيًا.

ورسمت السياسات الحكومية في العراق بعد 2003 خطوطًا طائفية بين أبناء البلد الواحد، بات من الصعب عبورها حتى في أوقات الأزمات الإنسانية، وتجلى ذلك بوضوح في أزمة نازحي الأنبار، التي تغلبت فيها المصالح السياسية والمواقف الطائفية على المشاعر الإنسانية.

وتصاعدت عمليات التهجير ووتائر العنف بشكل كبير بعد أحداث تفجير مرقد الإمامين العسكريين في فبراير/شباط 2006، لكن من دون أن يعني ذلك أن عمليات التهجير القسري هذه قد بدأت مع لحظة سامراء، ولكنها تكثفت وأخذت غطاء سياسيًا واضحًا.

جناية العنف الطائفي

من أخطر المظاهر التي ترتبت على عملية الاقتتال بين الطوائف في العراق، التي يرى البعض أنها تخدم وتسهل في النهاية مخطط تقسيم العراق إلى كيانات عرقية وإثنية، ما يطلق عليه ظاهرة «التهجير القسري»، وهي الظاهرة التي تعني إجبار أتباع طائفة معينة على ترك المناطق التي بها أغلبية من أتباع الطائفة الأخرى، حتى لا تتعرض للقتل.

ونتيجة للعنف الطائفي الذي اشتعل بعد تفجيرات سامراء، فر آلاف من السنة من مناطق الشيعة إلى مناطق ذات أغلبية سُنية، وهكذا الأمر

الاحتلال الأمريكي أثر على العنف الطائفي في العراق

بالنسبة للشيعة. ومع صعود العنف الطائفي السني الشيعي إلى ذروته في عام 2006، فر آلاف من الأقليات تجنب للتطهير الإثني الذي كان يجري لإقامة أحياء سنية وشيعية متجانسة، ولاسيما في بغداد، حيث فرت الأقليات إلى شمال العراق كالمسيحيين والصابئة بالإجبار، وقد وصل عدد المهجرين قسريًا من مناطقهم إلى مناطق أخرى إلى أكثر من 2 مليون مهاجر. وقد أشار تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق إلى أن عدد النازحين داخليًا بلغ حوالي مليون فرد منهم 148 ألف قبل 2006، و800 ألف بعد 2006.

وكشفت التقارير أن العنف الطائفي الذي شهده العراق كان سببًا لإكراه 25 – 30% من السكان على هجر ديارهم، إما داخليًا أو خارجيًا. والجدير بالذكر أن أغلب حالات النزوح كانت ناجمة عن العنف الطائفي المستتر، إذ ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن 88% من النازحين داخليًا الذين سجلوا مع المنظمة قد تم تهجيرهم على أساس هويتهم الطائفية والعرقية.

هيمنت المقاربة السياسية الطائفية على تعامل الحكومات العراقية مع مسألة التهجير القسري، سواء أكان نزوحًا داخليًا، أو خارجيًا، ولم يتم النظر إليها من وجهة نظر إنسانية، أو أخلاقية، أو حتى قانونية، تفرض عليها بالضرورة مجموعة من الالتزامات والواجبات؛ فقد تعاملت الحكومة العراقية مع حالات التهجير القسري والنزوح الداخلي قبل لحظة سامراء بنوع من الانتقائية غير المسوغة؛ حيث تركز الحديث عن المهجّرين قبل إبريل/ نيسان 2003 ولم يتم التعامل مع أي من حالات النزوح الداخلي، أو الهجرة بعد هذا التاريخ، بل تم تجاهل هذه الحالات تمامًا، كما حدث في محافظة كركوك مثلًا.

وذلك، باستثناء بعض الحالات التي تم التعاطي معها من منظور سياسي بحت، بوصفها واحدة من أوراق صراع الهويات الذي برز بقوة، كما حدث مع بعض حالات التهجير في مدينة المدائن في منتصف عام 2005.

وكانت طريقة التعامل مع النازحين من مدينة النجف، ومع ما يقرب من 250 ألف نازح عن مدينة الفلوجة نهاية عام 2004 بسبب العمليات العسكرية؛ هو المثال الأبرز لتجاهل الحكومة مسؤولياتها في هذا المجال، فالبروتوكول الثاني الملحق باتفاقية جنيف يحظر الترحيل القسري للمدنيين، ويفرض إذا تطلبت أسباب عسكرية مثل هذا الترحيل، اتخاذ الإجراءات الممكنة كافة لاستقبال السكان المدنيين في ظروف مرضية، من حيث المأوى والأوضاع الصحية والعلاجية والسلامة والتغذية (مادة 17). ولكن هذا لم يحدث.

المنهجية الإيرانية

حتى نفهم المنهجية الإيرانية في مسلسل التهجير القسري الطائفي وتجريف الأراضي عبر الميليشيات الولائية، علينا أن نرصد بعض الإحصاءات فقد شهدت محافظة ديالى صراعًا داميًا استمر لعدة سنين، تم خلاله تهجير أكثر من 3500 عائلة. والأمر نفسه تكرر في ناحية جلولاء وناحية السعدية التي هجر أهلها عندما اجتاحها تنظيم «داعش»، ثم تلاها سيطرة «الحشد الشعبي» والقوات الحكومية، التي لم تسمح بعودة أهلها إلا القليل منهم.

أما بغداد العاصمة، ففي الطيفية هجرت الميليشيات والقوات الحكومية 2000 عائلة وصودر 15000 دونم زراعي، وفي حي الشعب هجر عدد كبير من العوائل عام 2006، وفي

أسهمت عدة عوامل في تهجير المسيحيين من العراق

الطارمية التي تشهد وحدها مسلسل تهجير تعددت فصوله وطالت أحداثه تشهد تهجيرًا للسكان وتجريفًا للأراضي وحصارًا منذ 2003 حتى الآن، ومنطقة التاجي هجر أهلها وتمت مصادرة أرضهم والأمر نفسه في قضاء المحمودية والمدائن، واليوسفية والنهروان وقرى ذراع دجلة وحي العامل ومنطقة الحصوة والأعظمية، وشارع فلسطين، كلها شهد تهجيرًا للعرب السنة واستيلاء على ممتلكاتهم من قبل الميليشيات.

وتوسعت عمليات التهجير من محافظتي ديالى وبغداد، فيما بعد، لتشمل محافظتي البصرة وذي قار ذات الغالبية الشيعية؛ فقد تم تهجير عشيرة «السعدون» السنية من المحافظتين، فضلًا عن عمليات استهداف مباشرة للسنة في المدينة دفعت الوقف السني في البصرة إلى إغلاق جميع المساجد في المدينة، واختصار الشعائر الدينية على الأذان فقط، بعد محاولات إنكار رسمية لما كان يحدث في المدينتين.

وكانت هناك أيضًا عمليات تهجير في المحمودية واللطيفية جنوب بغداد؛ فقد أعلنت «دائرة الهجرة» في بابل في 15 سبتمبر/أيلول 2013 أنه تم تهجير (35) عائلة من مناطق المحمودية واللطيفية إلى شمال محافظة بابل قسرًا لأسباب طائفية. ولكن الرقم تضاعف نهاية الشهر؛ فقد أعلن النائب عن محافظة بابل مظهر الجنابي يوم 28 سبتمبر/أيلول 2013 عن نزوح أكثر من مائة عائلة سنية وشيعية من منطقة اللطيفية وحدها.

وظلت استجابة الحكومة العراقية بطيئة من جهة، ومسيسة من جهة أخرى، فيما يتعلق بموقفها من عمليات التهجير؛ إذ لم تصدر وزارة حقوق الإنسان العراقية أي بيان حول عمليات التهجير إلا بعد ثلاثة أشهر من وقوعها؛ فقد أصدرت الوزارة بيانًا مقتضبًا في 18 سبتمبر/أيلول 2013 أكدت فيه أن ما يحدث «في البصرة والناصرية من قتل وتهجير للسنة، وما يجري للعوائل الشيعية من قتل وتمثيل وتهديد لمساكنهم في اللطيفية، والشبك في الموصل، والتركمان في طوزخرماتو وديالى من المكونين» إنما هو «مخطط مدروس».

وحاولت الأجهزة الأمنية، من جهتها، إنكار عمليات التهجير، أو على الأقل التقليل من حجم انتشارها أو إبعاد العامل الطائفي عنها؛ فقد قال الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية في تصريح له لصحيفة «الدعوة» يوم 17 سبتمبر/أيلول 2013: إن «موضوع التهجير الطائفي في جنوب العراق، خصوصًا في محافظتي البصرة وذي قار مبالغ فيه كثيرًا»، وأن هناك «تهويلًا كبيرًا في التعاطي مع هذا الأمر».

وعبّرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، مرارًا، عن قلقها من موجات العنف الطائفي في العراق، والتي تهدد «بحدوث موجة نزوح داخلي جديدة». وتحدثت عن نزوح 5000 عراقي من بغداد وديالى ونينوى. فضلًا عن 160 عائلة من البصرة وذي قار. وأشارت المفوضية، إلى أن النازحين يمثلون طيفًا عراقيًا واسعًا؛ فهي تضم سنة وعربًا وأكرادًا وشيعة من الشبك وتركمانًا، فضلًا عن مجموعات من الشيعة العرب، ولكن بأعداد أقل.■

■ المصادر:

1- التهجير القسري: الحرب الأهلية غير المعلنة في العراق، موقع الجزيرة نت، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

2- الطائفية ترسم اتجاهات هجرة العراقيين داخل وطنهم، موقع الشروق، 7 مايو/أيار 2015.

3- أثر الاحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي في العراق (2003 – 2017)، موقع المركز الديمقراطي العربي، 15 يوليو/تموز 2019.

بسبب عمليات التهجير داخليًا وخارجيًا

20 عامًا من «الشتات العراقي»

التهجير القسري العراقي

سحر عزوز

■ شهد العراق على مدار العشرين عامًا الماضية، أي منذ عام 2003 حتى الآن، حراكًا سكانيًا وموجات هجرة كبيرة إلى الخارج، بسبب عمليات التغيير الديموغرافي والتهجير والإبعاد القسري، أطلق عليها المراقبون اسم «الشتات العراقي».

ويقول المراقبون إن الشتات العراقي لم يكن فرديًا، بقدر ما كان أقرب إلى التهجير أو الترحيل، وسواء كان قسريًا أو طوعيًا، فقد كانت عوامل داخلية وأخرى خارجية قد ساهمت فيه، ولعبت دورًا مهمًا في تزايد حدّته واستمراره.

وكان هذا الشتات نتيجة طبيعية للعنف المتنامي في البلاد، فقد طرأت على المشهد العراقي التفجيرات الانتحارية وجرائم القتل البشعة والعشوائية ضد المدنيين التي بلغت ذروتها بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء، إذ شكل هذا الحدث انعطافًا كبيرًا

■ «الشتات» المستمر منذ عام 2003 يشمل نحو أربعة ملايين لاجئ عراقي موزعين على كافة أنحاء العالم

أخذت بعده ظاهرة الهجرة القسرية أبعادًا سياسية واقتصادية واجتماعية، حتى وصف عام 2006 بأنه «عام الكارثة الإنسانية في العراق» نتيجة لارتفاع عدد القتلى والجرحى والنازحين.

وبلغ إجمالي عدد المدنيين الذين قتلوا خلال شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب فقط من العام نفسه (34452) قتيلًا ونحو (136985) جريحًا، بحسب ما جاء في تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، ووفقًا للمصادر الرسمية العراقية الصادرة عن وزارة الهجرة والمهجرين تجاوز عدد النازحين داخليًا في العراق خلال الأشهر القليلة التي تلت أحداث سامراء نحو (246337) عائلة، بواقع (1428755) نسمة.

تحولات ديموغرافية خطيرة

يؤكد الأكاديمي العراقي د. حسام صبار

تصاعد التدخل الإيراني والنفوذ الشيعي

هادي، الأستاذ بجامعة ذي قار، إن الظروف السياسيّة والاقتصادية التي شهدها العراق خلال العقدين الماضيين أدت إلى تحركات سكانية داخلية وخارجية واسعة، وأن معظم تلك التحركات لم تكن اختيارية، وإنما ارتبطت بمفهوم التهجير القسري (FORCED)، أو ما يسمى بالنزوح (EXODES). ويُعرف النزوح بحسب وثائق الأمم المتحدة: بأنه اضطرار أو إجبار مجموعة من السكان للهرب وترك ديارهم وأماكن إقامتهم المعتادة نتيجة لنزاع مسلح، أو حالات عنف عام، أو انتهاكات لحقوق الإنسان، أو كوارث طبيعية، تضاف لها الدوافع الاقتصادية والاجتماعية القاهرة التي تجبر السكان على الهجرة.

وإلى ذلك، بلغت حصيلة الأفراد النازحين داخليًا في العراق خلال المدة (2003– 2023) نحو (7611780) نازحًا، أي ما يشكل نسبة (18.9%) من إجمالي سكان العراق عام 2020، وهي نسبة مرتفعة جدًا رافقتها تحولات ديموغرافية كبيرة وخطيرة، لا سيما ونحن نتحدث عن جميع المحافظات التي ظهرت على شكل مجموعتين متساويتين من حيث قوة الجذب والطرد السكاني.

غير أن معظم تلك التحركات حدثت خلال السنوات الثلاث الأولى (2014 – 2017)، وتوصف هذه المرحلة بأنها المرحلة الأسوأ في تاريخ العراق المعاصر بسبب موجة النزوح والهجرة الواسعة غير المسبوقة التي حدثت بعد دخول مسلحي عصابات «داعش» الإرهابية إلى المحافظات الغربية وجزء من المحافظات الشمالية والوسطى في يونيو/حزيران عام 2014، وما خلفته من تداعيات وآثار خطيرة على حاضر المجتمع ومستقبله، ولا تقتصر خطورتها على الجانب الإنساني وما يعانيه النازحين، بل أن آثارها السلبية طالت كافة المستويات والأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والثقافية المختلفة.

وحسب الإحصاءات الصادرة عن وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، فإن عدد النازحين داخليًا في العراق خلال تلك المرحلة التي تمتد على مدى ثلاث سنوات تقريبًا بلغ (3064146) نازحًا، بواقع (548997) عائلة، كما أن غالبية النازحين (87.6%) هم في الأصل من ثلاث محافظات هي نينوى بنسبة (40.3%)، تليها الأنبار بنسبة (32%)، ثم صلاح الدين بنسبة (15.3%)، في حين أسهمت خمس محافظات أخرى هي كركوك وديالى وبغداد وبابل وأربيل بما نسبته (12.4%) من إجمالي عدد النازحين.

وبرزت محافظات الوسط والشمال عدا إقليم كردستان كمحافظات مستضيفة للنازحين باستقطابها (62.5%) من إجمالي عدد النازحين، في حين استضافت محافظات الإقليم الثلاث ما نسبته (29.5%) من إجمالي عدد النازحين، كما استقبلت محافظات الفرات الأوسط الخمس (النجف وكربلاء وبابل والقادسية والمثنى) نسبة (7.2%) من إجمالي عدد النازحين، أما محافظات جنوب العراق فلم تستقطب سوى نسبة ضئيلة بلغت (0.8%) فقط من إجمالي عدد النازحين.

وإذا ما اعتمدنا محافظة بغداد كحد فاصل لحركة النازحين، نلاحظ أن بغداد والمحافظات الواقعة شمالها استوعبت (91.2%) من إجمالي عدد النازحين، بينما جاءت حركة النازحين اتجاه المحافظات الواقعة جنوبها متدنية لم تتجاوز بمجموعها ما نسبته (8.8%) من إجمالي عدد النازحين.

وبعد الإعلان رسميًا عن تحرير كافة المحافظات والمدن العراقية أواخر عام

نازحون عراقيون قرب أحد مخيمات النزوح القسرية من الموصل

2017، التي سبق وأن استولت عليها التنظيمات الإرهابية، بادرت العديد من العوائل النازحة بالعودة لمناطق سكناها، ليبلغ عدد العائدين من النزوح الطارئ والمسجلين لدى وزارت الهجرة والمهجرين نحو (1226973) فردًا، بواقع (217050) عائلة، أي ما يشكل نسبة (39.5%) من إجمالي عدد العوائل النازحة.

ويقول الكاتب أحمد الحسيني، إنه بحلول فبراير/شباط 2007، حين كان الشتات العراقي على أشده، ضجّ الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش، والذي كان في وقتها المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بأن عدد اللاجئين إلى الخارج الفارين من الحرب بلغ مليوني شخص، وأن هناك داخل العراق ما يقدر بـ1.7 مليون نازح داخليًا، وازدادت حركة اللاجئين إلى خارج البلاد منذ اشتداد الحرب الأهلية.

ولكن هذه الأرقام تضاعفت خلال 20 عامًا، حيث يشمل الشتات العراقي اليوم، نحو أربعة ملايين عراقي، وهو موزّع على النحو التالي: الولايات المتحدة: 360 ألفًا، وبريطانيا: 450 ألفًا، والسويد: 280 ألفًا، وألمانيا: 190 ألفًا، وهولندا: 150 ألفًا، وبلجيكا: 90 ألفًا، والدانمارك: 150 ألفًا، وسويسرا: 40 ألفًا، والدول الاشتراكية السابقة: 20 ألفًا، وأستراليا: 50 ألفًا.

وفي نيوزيلاندا: 25 ألفًا، وكندا: 70 ألفًا، وفرنسا: 10 آلاف، والنرويج: 35 ألفًا، وفنلندا: 20 ألفًا، ومصر: 150 ألفًا، والأردن: 400 ألفًا، ودول الخليج: 40 ألفًا واليمن (قبل الحرب): 70 ألفًا، ولبنان: 50 ألفًا، وليبيا وشمال أفريقيا عمومًا: 30 ألفًا، وإيران: 300 ألفًا، وبلدان أخرى متفرقة 100 ألف.

وهؤلاء ليسوا أرقامًا، إنهم طبقات وديانات وشرائح، استمعوا مرغمين للحن مزاج النظام الجديد، وغادروا البلاد. وتقول التقديرات إن 40 في المئة من الطبقة الوسطى في العراق قد فرّوا بعد الغزو الأمريكي، غادروا بلدانهم على ألحان الاضطهاد المنهجي، لا يرغبون في العودة، أو سماع اللحن مرة أخرى. ثلاثة أرباع الديانة المسيحية غادرت العراق قهرًا وقسرًا منذ عام 2003، ولم يتبق سوى قلة من الذين لم تنجدهم ألحان النجاة للمغادرة.

إنهم عراقيون، ضلوا طريق الهدوء والأمن منذ احتلال العراق وإلى الآن. بعد لحن الحرب الأهلية جاءت معارك العراقيين مع تنظيم «داعش»، لتزيد الطين بلّة وتصنع من القسر لحظة ممتدة وواقع حال رغمًا عن أنف السلام والنصر. لم يعُد المبعدون بسبب «داعش» إلى بيوتهم برغم انتهاء الحرب، فالميليشيات الشيعية لها لحنٌ آخر.

قضية المُهجّرين من مناطقهم والمبعدين قسرًا من ديارهم خلال حقبة الحرب ضدّ «داعش» بين عامي 2014 و2017، لا تزال تتصدّر الملفات الحقوقية في العراق، بعد تبيان أنّ عمليات الترحيل والطرد التي نفذتها الميليشيات الشيعية، لم تكن ظرفية ضمن تكتيكات الحرب على التنظيم، بل بيّنت الأحداث أنّ التهجير القسري كان عبارة عن تغيير ديموغرافي واحتلال دائم لمناطق هؤلاء المهجّرين، بُنيَّ على خلفيات طائفية تنطلق من الكراهية، وحسابات سياسية تتجاوز حدود العراق بحدّ ذاته.■

■ المصادر:

1- التهجير القسري العراقي: نشاز لحن السلطة، موقع درج، 25 يناير/كانون الثاني 2022.

2- النزوح والتهجير القسري في العراق بعد عام 2003م، موقع المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف، 8 أغسطس/آب 2022.

على رأسهم المسيحيون والأيزيديون والشبك

الأقليات العراقية.. ضحايا التهجير بلا عودة

السياسات التي تعرضت لها الأقليات في العراق بعد الاحتلال الأمريكي دفعتها إلى التهجير والانزواء

مروان محمود

■ منذ قديم الزمان، شكّل العراق حاضنة لمكونات دينية ومذهبية وعرقية مختلفة، بعضها أصيل تعود جذوره لحضارات وادي الرافدين القديمة، وأخرى مستوطنة، وفدت من مناطق مختلفة مجاورة أو بعيدة، وخلال حقب زمنية طويلة.

غير أن الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وسيطرة الشيعة على مقاليد الأمور، أديّا إلى حدوث تغييرات ديموغرافية كبيرة، أثرّت بشدة في التركيبة السكانية لعدد من المدن والقرى العراقية، لا سيما تلك التي تقطنها أقليات عرقية ودينية مختلفة، من بينهم المسيحيون والصابئة والأيزيديون والشبك والكاكائية والتركمان.

كانت هذه الأقليات العراقية التي تشكل نحو 10% من سكان البلاد، على اختلاف أطيافها، الأكثر استهدافًا في عمليات التغيير الديموغرافي القسري، وإذا كان البعد الأيديولوجي للجماعات المسلحة عاملًا

■ الأقليات الدينية والعرقية كانت تشكل 10% من السكان.. وهم الأكثر استهدافًا في عمليات التغيير الديموغرافي

رئيسيًا في تسويغ هذا الاستهداف، فإن العوامل السياسية، والصراع القائم على الأرض لم تكن غائبة عن عمليات الاستهداف هذه. فقد اضطُر المسيحيون والإيزيديون والصابئة إلى نزوح واسع النطاق بعد 2003، سواء بسبب استهدافهم المباشر كأقليات دينية أو إثنية أو كليهما، أو نتيجة لاستخدامهم أوراقًا في إطار الصراع الأكبر بين الجماعات العراقية الرئيسية.

وفي يونيو/حزيران 2014، استولى تنظيم «داعش» الإرهابي على مدينة الموصل، مركز محافظة نينوى، وأعقب ذلك توسيع سيطرة المسلحين باتجاه مدن وأقضية تسكنها أقليات دينية وقومية، ونجم عن تلك العمليات العسكرية مقتل آلاف من مواطني الأقليات، ونزوح أعداد هائلة منهم باتجاه إقليم كردستان ومحافظات الفرات الأوسط والمحافظات الجنوبية، ليعيشوا مأساة إنسانية مروعة.

فرار الإيزيديين من بطش داعش

المسيحيون.. الحلقة الأضعف

شهدت البلاد انخفاضًا سريعًا في عدد السكان المسيحيين خلال العقدين الماضيين، منذ بداية الغزو الأمريكي عام 2003. في ذلك الوقت، كان هناك ما يقدر بنحو 1.4 مليون مسيحي. واليوم، يُعتقد أنّ عددهم لا يتجاوز 300 ألف شخص.

كان المسيحيون هم الحلقة الأضعف في المجتمع العراقي لعدم تسلحهم، أو لحصولهم على دعم داخلي محدود، لا سيما أنهم ثاني طائفة دينية من حيث الحجم بعد المسلمين، لكنهم يشتركون مع الطوائف والأقليات الأخرى بقلة نسبة الوجود السكاني.

ويقول الباحث العراقي صباح ناهي، «حين نعاين تاريخ العراق نرى أنه كلما تقدم الزمن زادت محن المسيحيين وباقي الأقليات الإثنية فيه، حيث بدأت مظاهر العنف ضدهم في العصر الحديث منذ مطلع القرن العشرين، حتى شكلت هجرتهم ظاهرة تكبر كل حين، وتؤلم عموم المجتمع العراقي، وهو يلمس تناقص عددهم رويدًا رويدًا، كلما زادت الحروب وحلت القلاقل واضطرب المجتمع. وفي حين أن المسيحيين في العموم مسالمون لا يحبذون العنف، بدأت

أعداد المسيحيين تناقصت خلال السنوات الأخيرة جراء الهجرة من 1,4 مليون شخص إلى 300 ألف فقط

مغادرتهم بوتائر متصاعدة بعد أن شعروا بتناقص أعدادهم منذ اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية التي قتل وجرح فيها ملايين من الطرفين، وامتلأت المدن والقرى العراقية بلافتات «الشهداء»، وكانت أسماء العراقيين المسيحيين من بينهم، حتى لجأوا إلى الهجرة ومغادرة البلاد بعد أن اكتشفوا أنهم في رحى حرب لا طائل منها، ولا منتصر فيها، خطابها عقائدي إسلامي، في مواجهة تحصد الأخضر واليابس».

غير أن وتيرة هذه الهجرة، وتناقص أعداد المسيحيين العراقيين، بدت أكثر تسارعًا بعد عام 2003 إبان الاحتلال (2003-2011)، حيث يقول رئيس أساقفة أربيل المطران شارلبورد إنهم خسروا مليون نسمة بعد عام 2003، ولم يبق منهم إلا 300 ألف مسيحي، معظمهم نزحوا إلى إقليم كردستان في الشمال نتيجة الاستهداف المستمر لكنائسهم وأديرتهم المنتشرة في عموم العراق، جراء مظاهر الحرب الطائفية التي اندلعت في عام 2006 إبان حكم رئيس الوزراء الأسبق إبراهيم الجعفري، وبعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء.

وفي استطلاع أجرته المنظمة الدولية للهجرة (IOM) التابعة للأمم المتحدة، في أوساط الأقليات النازحة في العراق، تبيّن أنّ معظم المسيحيين لا يعتزمون العودة إلى ديارهم، حيث قال 22 في المئة منهم إنهم قد يعودون. كما أنّهم كانوا الأكثر ميلًا إلى التعبير عن عزمهم على الاستقرار في الخارج، وبلغت نسبة هؤلاء 42 في المئة، وهو ما يعني عدم إمكانية عودة هؤلاء إلى العراق بأي حال من الأحوال.

محنة الاقليات في العراق

أقليات على وشك الانقراض

عاش الإيزيديون في مناطق مختلفة من العراق، لكن معاقلهم الأساسية في شماله، وتحديدًا في محافظة نينوى، حيث قضائي سنجار وشيخان. وقبل عام 2014، كان عددهم يُقدَّر بأكثر من 550 ألف نسمة، نزح 350 ألفًا منهم داخل العراق، وهاجر حوالي 100 ألف إلى أوروبا ودول أخرى، وأغلبهم الآن في ألمانيا.

ويشير الناشط الإيزيدي فارس كتي إلى أن الإيزيديين كانوا يشكلون 70-80% من سكان قضاء شيخان الذي لا يتجاوز عدد المقيمين فيه 50 ألف نسمة، لكنه يضيف أنهم الآن لا يشكلون سوى أقل من 30% فقط من السكان.

وتعرّض الأيزيديون لحملة دموية من قبل «داعش» بعد عام 2014، وسقط عشرات الآلاف منهم ضحايا للقتل أو الاختطاف أو التغييب القسري. ورغم تحرير كل مناطقهم من سيطرة التنظيم الإرهابي، إلا أن الكثير منهم ما زالوا يسكنون في إقليم كردستان العراق كنازحين داخليًا أو لاجئين في أرجاء أوروبا والولايات المتحدة.

من جهة ثانية، تعرضت أقلية الشبك الذين تقدر أعدادهم بـ 400 ألف نسمة، للتهجير ثلاث مرات وهدّمت منازلهم وسرقت ممتلكاتهم وسُبيت نساؤهم، أولها كان في زمن صدام حسين عام 1988، والمرة الثانية إبان سيطرة تنظيم «القاعدة» عام 2003، حيث هجّروا من داخل مدينة الموصل إلى سهل نينوى، وكذلك مع دخول «داعش» في 2014 حيث هجّروا قسريًا إلى المحافظات الشمالية والجنوبية.

ولا تختلف حال الأقليات الدينية الأخرى عن بقية المكونات المذكورة، فالبهائيون والكاكائيون والصابئة المندائيون وغيرهم، جميعهم تعرضوا للقهر الديني وعمليات التهجير القسري، وبعضهم تعرض للإبادة، حتى صارت بعض الأقليات على وشك الانقراض في العراق، وإن مناطقهم تكاد تكون بشكل شبه كامل ضمن مشاريع تغيير ديموغرافي تقوم به قوى إقليمية، وبتنفيذ مباشر من أطراف داخلية مسلحة سيطرت على أغلب هذه المناطق بعد تحريرها من سيطرة تنظيم «داعش» الإرهابي.

من جهته، ينوه أسلم الشمري، المستشار القانوني للمركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب، إلى أن الدستور كفل حماية حقوق الأقليات، التي كانت تشكل أكثر من 10 بالمئة من سكان العراق قبل عام 2003 وبعده، ولكن الإشكالية تكمن في تطبيق القانون مع استمرار الصراع السياسي وظهور مشكلة الجماعات المسلحة في العراق، وتغلغل الممارسات العنصرية في بنية المجتمع، فضلًا عن تصاعد التدخلات الإقليمية والدولية، مما دفع إلى بروز مشكلة هجرة الأقليات الدينية والعرقية من العراق.

وأوضح الشمري، أن هذه السياسات التي تعرضت لها الأقليات في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، أثّرت بشكل كبير على حقوقهم، حيث استولت جهات عراقية أخرى على أملاكهم، بعد أن قاموا بتهجير غالبيتهم لدوافع سياسية أو طائفية.■

■ المصادر:

1- التغيير الديمغرافي القسري في العراق، موقع القدس العربي، 13 مايو/أيار 2021.

2- نزوح الأقليات.. هل هو بداية تغيير ديموغرافي في العراق؟ موقع راديو سوا، 12 ديسمبر/كانون الأول 2014.

3- أزمة تضاؤل وجود المسيحيين في العراق بلا حلول قريبة، موقع إندبندنت عربية، 16 أبريل/نيسان 2023.

جرائم التغيير الديموغرافي مازالت مستمرة

كيف تسعى إيران إلى «نسف» حزام بغداد السُني؟

ميليشيات فدائيو المقدسات

فاروق الظفيري*

■ حاولت إيران بكل ما أوتيت من حيلة وقوة أن تسيطر على العراق كله، ومنذ أزمان بعيدة، ولا نقصد بذلك السيطرة السياسية ووضع حكومة تابعة لها فقط، فهذا تريده إيران، ولكنها تطمع وتخطط لأبعد من ذلك، ألا وهو التغيير الديموغرافي، وتغيير تركيبة العراق المذهبية، والذي يؤدي بالنتيجة إلى أن تكون جميع المناطق العراقية تابعة لها؛ لأن تاريخ العراق قديمًا وحديثًا حافل بمحاولات إيرانية تهدف إلى تصفية العراق من السُنة، فعندما احتل الصفويون بغداد قتلوا أهل السنة وعلماءهم ودمروا ديارهم ومساجدهم، وحولوا مسجدي أبي حنيفة والشيخ عبد القادر الكيلاني إلى اسطبلات لخيولهم حقدًا وحنقًا على أهل السنة، فجاء العثمانيون السنة وخلصوا العراق من دنس إيران وشيعتها مرتين.

والتاريخ القديم والحديث يؤكد رغبة إيران في تغيير وتحطيم أهل السنة وتحويلهم إلى شيعة، أو تهجيرهم من العراق كي يسهل السيطرة على أرض العراق، هذه حقيقة إن كانت غابت على المسؤولين قديمًا يجب ألا تغيب على أجيالنا اليوم وهم يرون هذا المخطط ينفّذ بعضًا منه على الأرض كل يوم، وهو الأمر الذي لم ينتهِ مع زوال الصفويين. بل جاء أحفادهم من يكمل هذا الطريق، وهم اليوم يتمثلون

تغيير ديموغرافي في حزام بغداد على يد الميليشيات

بالأحزاب والميليشيات الشيعية الحاكمة في العراق التي تتبع أوامر إيران، والتي سلمها المحتل الأمريكي على طبق من ذهب.

ولكي يتحقق هذا المخطط – السيطرة على العراق - لابدّ من وجود شيعي، وهو الأرضية الخصبة للوجود الإيراني، وجنوب العراق وبعض الوسط وجزء من بغداد أكثره شيعي، وهو أرضية خصبة لأي مؤامرة إيرانية؛ وهي تحاول اليوم العمل على المناطق السنية العربية بعد أن أصبحت الحكومة العراقية تحت القبضة الشيعية.

إيران على خُطا إسرائيل

طريقة إيران هي طريقة الإسرائيليين في فلسطين؛ ألا وهي السيطرة على بقعة معينة وإنشاء مستعمرة بها ومراقد ومشاهد لآل البيت على الطريق، مع إحياء التاريخ القديم ولو كان محرفًا كما في مشروع «طريق السبايا» الذي نادت به العتبة الحسينية عام 2020م. (1)

ومن ثم، إنشاء مستوطنة ثانية وثالثة، ثم محاولة السيطرة على الأرض بين هذه المستوطنات الثلاث، وهذا المخطط القديم

■ تاريخ العراق قديمًا وحديثًا حافل بمحاولات إيرانية إجرامية تهدف إلى تصفية الوجود السُني في العراق نهائيًا

الحديث جارٍ في العراق.

وأقول هذه طريقة الإيرانيين؛ لأن شيعة الجنوب والوسط اليوم في العراق هم شبه أداة لتنفيذ ما تمليه عليهم إيران بل ما تخطط لهم، لذا فهم اليوم ينفذون المخطط الإيراني لتغيير الديموغرافية العراقية، وذلك لجعل ولاء العراقيين لإيران بواسطة التيار الديني الشيعي.

نحا المخطط للتغيير الديموغرافي منحيين:

الأول: تهجير أو حث سكان الجنوب الشيعة سيما من محافظات (ميسان، الديوانية، المثنى، الناصرية، البصرة) على الانتقال لمناطق الوسط، الغرب، والشمال (السنية)، وهذا حاصل في بغداد اليوم.

الآخر: استغلال الوجود الشيعي القديم؛ ومثاله مدينة تلّعفر في محافظة نينوى، ومدينة الدجيل وبلد وطوز خورماتو في محافظة صلاح الدين، لتثبيته كنقطة انطلاق وتوسع وتمدد، أو استغلال مراقد دينية لنشر التشيع من خلالها. وهذا الأمر الأخير يستخدم حتى في الدول الأخرى، فإن إيران حاولت في الأردن استغلال قبر جعفر الطيار في مدينة المزار بمحافظة الكرك لجعله منطقة سياحية دينية شيعية، ومن ثم التحرك داخل المناطق المجاورة، وكذا فعلوا في سوريا في حي السيدة زينب وغيرها.

بهذين السلوكين، تكون الأمور ممهدة لوجود شيعي داخل المناطق السنية، ومن ثم استخدام الأثر السياسي؛ ولأن القبضة المركزية اليوم في العراق للشيعة، فهي تستطيع استمالة عدد من ساسة وقادة السنة لها سواء بالمال أو

التغيير الديموغرافي في مناطق حزام بغداد

بالمناصب، وكذا تواجد القطعات العسكرية من جيش وشرطة ومليشيات إرهابية من شيعة الجنوب داخل مناطق السنة؛ وهذا يؤدي إلى بناء علاقات استخباراتية مع المواطنين السنة بالمال وغيره، كجزء من الاستخبارات العسكرية.

ويتم كذلك استخدام بعض العملاء وبعض ممن اشترتهم إيران بالمال والمناصب من أصحاب العمائم كجماعة مجلس الرباط المحمدي وخالد الملا ومهدي الصميدعي وغيرهم. وقد تحقق لهم كل ذلك وبوتيرة كبيرة خلال احتلال المناطق السنية من قبل الميليشيات الإرهابية الطائفية وتهجير أهلها خلال مسرحية الحرب على «داعش» التي مكنوها من السيطرة على المناطق السنية ثم غزوها وهجروا أهلها جميعًا لسنوات عدة وما يزال الكثير من العوائل في مخيمات التهجير بعد مرور سبع سنوات على إزاحة داعش واحتلال هذه المناطق من قبل المشروع الشيعي الإيراني المتمثل بالميليشيات الإرهابية.

وفي العراق اليوم مخطط حقيقي للتوسع الإيراني، بدأ منذ أربعينيات القرن العشرين عندما هاجر جمع من أسوأ أنواع الشعب العراقي الشيعة (الشروك) من منطقة العمارة الجنوبية إلى ضواحي بغداد بمباركة السياسي الشيعي المعروف صالح جبر، وهم المكون الأساسي لمدينة الثورة (الصدر حاليًا) في بغداد، وهي الرافد الأساسي لـ «جيش المهدي».

ولكن هذا المخطط أخذ بعد الاحتلال منحى متسارعًا، ووصل خطره اليوم لمحافظات سنية خالصة مثل الأنبار، ونينوى وصلاح الدين، ومشروع التغيير الديموغرافي ليس ترفًا فكريًا أو أكاديميًا، بل هو مشروع واقعي حقيقي ملموس على الأرض.

وموضوع التغيير الديموغرافي على حجمه الكبير يحتاج الى عدة حلقات لتغطيته... وهذه الحلقة عن حزام بغداد السني

خلفية تاريخية

موضوع بغداد، وحماية طوقها، وحزامها والمحافظة على هويتها لا يهم العراقيين فحسب، بل هو يهم الأمن العربي كله، فبغداد مدينة سنية صرف منذ أن بناها أبو جعفر المنصور، وكانت بغداد مدينة سنية بحتة لغاية ما بعد الحرب العالمية الأولى وزادت نسبة الشيعة فيها إلى 20% من سكانها، بسبب هجرة شيعة لواء العمارة إلى بغداد، حيث هاجر 67% منهم إلى بغداد بينما هاجر 25% منهم إلى البصرة، وهذه الحقائق تذكرها الكتب المعتمدة حتى من الشيعة أنفسهم.

وتتحمل جريمة تغيير التركيبة الاجتماعية الحوزة العلمية في النجف برئاسة المرجع محسن الحكيم طباطبائي بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 م، وعقب إصدار قانون الإصلاح الزراعي حيث تم سحب أراضي الدولة والمسماة أميرية من الإقطاع الذي كان يستغل الناس أبشع استغلال وتوزيعها على الفلاحين، من أجل تحرير الإنسان العراقي من عبودية الإقطاع، ونظرًا لكون الإقطاع كان له صلة وثيقة بالحوزة إذ هو من يمدها بالخُمس، وتصدر الفتاوى لصالحه، فقد أصدر محسن الحكيم فتوى حرم فيها الصلاة والسكن والأكل والشرب من الأرض المغصوبة، واعتبر كل أرض وزعتها الدولة على الفلاحين أراضٍ مغصوبة، رغم ما كان فلاح الجنوب يعانيه من الفقر والجوع - ولكن لأن غالب عوام الشيعة لا يعرفون مصلحتهم ويسيرون وراء من يظلمهم ولا زالوا كذلك - فارتحل هؤلاء إلى بغداد، وقام عبد الكريم قاسم بتوزيع قطع أراضٍ سكنية صغيرة - كل عائلتين أعطاهم قطعة أرض لا تتجاوز 140 م - في مدينة الثورة، وكان أغلب القادمين إليها من مدينة العمارة.

وأثناء الحرب العراقية الإيرانية (1980-

التغيير الديمغرافي.. ضواحي بغداد

1988م) سكن كثير من شيعة الجنوب بغداد من الرتب الدنيا في الجيش العراقي (نواب الضباط)، وأصبحت لهم مدن مثل: الأمين الأولى والثانية، والشرطة، وغيرها من الأحياء العسكرية وجل سكانها شيعة.

وكانت الحكومات السابقة قد سنت قانون (57) لمحاولة الحفاظ على ديموغرافية بغداد، إذ منع بموجبه تملك الأراضي والعقارات في بغداد إلا لسكانها الأصليين الذين شملهم التعداد السكاني لعام 1957 وما قبله من إحصاءات دون غيرهم (أي قبل تزايد الهجرة من جنوب العراق إلى بغداد)، وقد ساهم هذا القانون بإبطاء عملية التغيير الديموغرافي ولكن الشيعة نجحوا في إلغائه بعد الاحتلال.(2)

التقسيم الإداري لمناطق حزام بغداد وأقضيتها

تحيط في العاصمة بغداد (7) سبعة أقضية، حسب التقسيم الإداري الحديث بعد سنة (2003)، وهذه الأقضية هي: (المحمودية، وأبو غريب، والمدائن، والطارمية، والتاجي، والاستقلال، والحسينية)، ومن هذه الأقضية ما هو كبير وبمساحات كبيرة وذو تعداد سكاني كبير مثل (المحمودية، وأبو غريب، والطارمية، والمدائن، والتاجي)، ومنها ما هو أقل مساحة وكثافة سكانية مثل (الحسينية، والاستقلال)، وهذه الأقضية المحيطة بالعاصمة بغداد كانت وما زالت تُشكّل بوّابات العاصمة بغداد، وتمثّل حصن بغداد ضد زحف النفوذ الصفوي، وتُعَدّ الأسيجة المنيعة التي منعت من جعل بغداد حالها حال محافظات الجنوب، وكانت وما زالت إحدى أهم مرتكزات مشروع تغيير التركيبة السكّانية (التغيير الديموغرافي)، وتمدّد زحف المشروع الشيعي لتشييع هذه الأقضية، بمشروع متكامل من (بناء مجمّعات استيطانية، وبناء حسينيّات. مساجد شيعية. جديدة، واستحداث قبور جديدة أو إحياء قبور قديمة منسوبة زورًا لأهل البيت، وتوزيع قطع أراضٍ سكنية لصناعة مجمّعات سكنية ترتكز على المذهب الواحد ومن الشيعة فقط) كما يفعلون اليوم في أبي غريب والطارمية والتاجي والمحمودية واللطيفية، ومن ثم تمرير مشروع الهيمنة الإيرانية وإخضاع بغداد لهيمنة مشروع «الولي الفقيه».

كانت الأقضية المحيطة في العاصمة بغداد بالأصل (4) أربعة أقضية فقط قبل سنة (2003)، تمثل وحدات إدارية من الجهات الأربع بجهات العاصمة، وتم استحداث (3) ثلاثة أقضية بعد سنة (2003) وهي أقضية تم فصلها من الأقضية الأصل الكبيرة، وهي (التاجي شمال غرب بغداد) وتم استحداثه وفصله من قضاء (الطارمية)، وقضاءي (الحسينية شرق بغداد، والاستقلال شمال شرق بغداد) وتم فصلها من قضاء المدائن جنوب شرق بغداد ومناطق من شرق العاصمة بغداد، وجعل جميع الأقضية عبارة عن وحدات إدارية يسهل السيطرة عليها وتمرير مخططات تغيير التركيبة السكانية، وجعل من هذه الأقضية حلقات ضعيفة يسهل من خلالها توسيع النفوذ الشيعي واختراق حصون بغداد وبوّاباتها المهمّة، التي يتم من خلال كسرها وإزاحة أهلها ومن يقف ضد التغيير الديموغرافي لتحقيق عملية الزحف السكاني الشيعي وطرد أهلها الأصليين، وتنقسم مساحات الأراضي التابعة لهذه الأقضية على أقسام عدة، هي:

أولًا . مساحات تحتوي على مدن مركزية وتجمعات عمرانية وأحياء، آهلة بالسكان، وفيها مصانع كبرى ((تم تعطيلها جميعًا، وإن كان أغلبها لم يتعرّض للتخريب أو التدمير))، وتم تعطيله بعملية ممنهجة ومرسومة، وذات أهداف ومرامي لا تخفى؛ لاستنزاف المنطقة وحرمانها وحرمان أهلها من الاستفادة.

ثانيًا . مساحات زراعية تحتوي على بساتين

ما يحصل بحزام بغداد ليس استثمارًا بل تغييرًا ديموغرافيًا

كبيرة وواسعة جدًا بمختلف أنواع الثمار، وتحتوي على ثروات زراعية أخرى، مثل (حقول تربية الدواجن، وحقول تربية الأسماك).. وتعدّ بأنها السلّة الغذائية للعاصمة والمحافظات المجاورة لها.

ثالثًا. أراضي تنتشر فيها شركات ومصانع كبيرة ومعامل، ومناطق صناعية كبيرة وواسعة وأسواق رئيسية وأخرى فرعية، توفر أكبر رصيد من فرص العمل لسكّان تلك المناطق.

وهذه الأقضية وفي مقدّمتها الأقضية الأربعة الأساس التي كانت قبل سنة (2003) معروفة بأغلبيّتها السنيّة التي يعرفها القاصي والداني، ويمثّل الوجود السني فيها إلى أكثر من (90%) تسعين بالمائة من التركيبة السكانية في هذه الأقضية، وقد تم استحداث وفصل الأقضية الثلاث الجديدة وهي (المشاهدة، والعبايجي، والتاجي) لتكون نسبة أهل السنة في قضاء (التاجي) شمال غرب العاصمة بغداد ما يقارب (80 %)، وفي قضاءي (المشاهدة، والعبايجي) شمال بغداد بنسبة (100%)، وتكون نسبة أهل السنة في قضاءي (الاستقلال، والحسينية) بما يقارب ألـ(50 %) خمسين بالمائة من التركيبة السكانية، ليكونا الخاصرة الرخوة ليتم تنفيذ مشاريع الزحف الشيعي تجاه العاصمة بغداد، ونشر المستوطنات الشيعية القادمة من الجنوب واستحداث أحياء شيعية عبر توزيع أراضي الدولة بمخالفات قانونية صارخة.

وكل ما جرى مؤخرًا بعد سنة (2010) ويجري الآن على المحافظات السنية (الأنبار، وديالى، وصلاح الدين، والموصل، وكركوك) من هجمات وتدمير وعمليات تصفية جسدية وعمليات تطهير طائفي، فإنه قد جرى أضعافه على الأقضية السبعة المحيطة بالعاصمة بغداد منذ سنة (2004).. وجرى ذلك بتعتيم إعلامي، مع قلب الحقائق وإظهار أن هذه الأقضية «إرهابية» وتقف بالضد من الحكومات التي تأتي بها إيران، وترفض التغيير الحاصل بعد سنة (2003).. وقد مورس ضدها شتّى أنواع الممارسات الإجرامية المروّعة للتطهير الطائفي ولتنفيذ مشروع التغيير السكاني وتهجير السكان الأصلاء.

مخطط السيطرة على حزام بغداد

يريد الشيعة اليوم تفكيك هذا الطوق السني حول بغداد بتكثير تواجد الشيعة فيه، وربما يكون أسهل عليها من منطقة شرق بغداد؛ كما في منطقة الحسينية في طريق محافظة ديالى، وكذا منطقة المعامل بطريق خان بني سعد أيضا في محافظة ديالى، ويبقى شمال بغداد وغربها من الصعب والعسير ففي شمال بغداد مناطق سنية خالصة وكذا في غربها، وهناك محاولات شديدة في جنوب شرقي بغداد من جهة منطقة المدائن والمحمودية.

وللوصول لهذه النتيجة والهدف سلكت الحكومة الكثير من الوسائل الدنيئة والمقيتة التي تكشف عن روحها الطائفية الحاقدة، منها:

× عمليات التهجير المنظمة والتي قامت بها المليشيات الشيعية عبر القتل والتعذيب والاعتقال لسنة بغداد، والتي نجحت في تهجير ملايين السنة، ومهجرو العراق اليوم داخليا وخارجيا تجاوزوا الأربعة ملايين والنصف، ثلاثة أرباعهم من أهل السنة.

× محاولات لتشكيل (تجمعات سكانية) داخل المناطق السنية، كناحية النصر والسلام في منطقة أبو غريب – ذات الغالبية السنية - غرب بغداد، وشراء الأراضي الواقعة في المساحات الخالية في منطقة الدورة - ذات الغالبية السنية - أيضا والمنطقة الفارغة التي تفصل بين منطقة الشعلة ذات الأغلبية الشيعية وبين منطقة الغزالية ذات الأغلبية السنية في بغداد.

× تكثيف الاعتقالات في هذه المناطق بحجة الإرهاب، ودائما ما تجري في هذه المناطق

مصير العرب السنة بعد التغيير الديموغرافي في العراق

عمليات تفجير أو اغتيال، ثم تقوم الحكومة بحملات اعتقال عشوائية، وكانت عمليات تنظيم القاعدة تساهم في زيادة عدد الهجمات التي تشنها الدولة على هذه المناطق، وقد ثبت فيما بعد ارتباط العديد من قيادات القاعدة بإيران.

× محاربة اقتصادية واضحة للمناطق السنية، وحصر التوظيف بالشيعة.وزرع شيعة داخل هذه المواطن ليكونوا الطابور الخامس للحكومة.

× شراء ذمم بعض السنة، وجعل ولائهم للحكومة.

وبغداد رغم كل هذه السياسات الطائفية لا زال محيطها سني، حيث أكثر من 85 % من أهلها سنة، لذلك حاول كثير من الكتاب القول أن هذا التواجد السني مصطنع من قبل حكومة صدام، ووصلت الوقاحة ببعض البرلمانيين والمعممين الشيعة بأن يصرح أن العشائر السنية في طوق بغداد يجب أن تزال كما قال ذلك المعمم الطائفي الفارسي جلال الدين الصغير على قناة «الفرات» بتاريخ 2006/3/29: أنه يجب إزالة الطوق الطائفي حول بغداد. وهذا الكلام يكرره ساسة الشيعة دائماً في الاعلام.

وتجري أحداث التطهير الطائفي والتغيير الديمغرافي في العراق دون أن تتدخل المنظمات الدولية المسؤولة، ودون أن تعترض حكومات الدول الإسلامية . والعربية منها على وجه الخصوص. وهم يرون ويعلمون بأن الشعب العراقي يعيش مآسي ونكبات إجرام التطهير الطائفي والتغيير الديمغرافي كل يوم، ما زال يتعرّض لأبشع حملات الإبادة والمقابر الجماعية ترتكبها عصابات إيران في العراق برضى (أمريكي. غربي)، وبصمت (إسلامي. عربي).(×)

وقد تعرّضت هذه الأقضية منذ عام (2004) لمختلف مشاريع التغيير الديموغرافي الممنهج؛ بمشروع كبير ومرسوم ومدعوم من جميع الجهات الراسمة لمشروع الهيمنة الإيرانية، وتمثلت بالآتي:

1 . استهداف (الكفاءات العلمية والجامعية، والشخصيات البارزة من ضباط وأطباء ومهندسين، وكبار الموظفين والإداريّين، وشيوخ العشائر، وأئمة وخطباء الجوامع، والوجهاء المؤثرين في عموم المناطق) بعمليات الاغتيالات والتصفيات الممنهجة.

2 . شن هجمات عسكرية كبيرة من قبل القوات والألوية والأفواج التي تم تشكيلها في المحافظات، وتم جمعها من الميليشيات وتم دمجها بالحكومة ومؤسساتها العسكرية (شرطة اتحادية، أمن وطني، وحرس وطني)، ومارست أبشع عمليات الاختطاف، ويتم نقل جميع المختطفين إلى المقرات العسكرية التابعة للقوات الحكومية والمناطق المهجورة ليتم تصفيتهم ورمي جثثهم في الطرقات ومكبّات النفايات لترويع أهالي جميع مناطق الأقضية، مما يضطرهم إلى الهجرة القسرية والرحيل وترك مناطقهم وبيع أملاكهم بأبخس الأثمان «والمشتري معروف الهوية!».

3.أغلب المعتقلين قد اعتقل بتهمة (4/ إرهاب) ولم يعرض في المحاكم ولم يتم تحريك قضايا الكثيرين، لعدم وجود مدّع بالحق الشخصي ضده، أو أنه قد اعتقل بجريرة وذريعة «المخبر السري»، ولا يتم تحريك قضيته لعدم وجود «مخبر سري» ضدهم أصلًا

4.تم اعتقال مئات النساء من أقضية حزام بغداد ذات التركيبة العشائرية الأصيلة، ومن عشائر سنيّة لها هيبتها ولها تاريخها المشرّف، وتم اعتقالهنّ بصورة مهينة واغتصابهنّ داخل المعتقلات.

ولا تزال في معتقلات الحكومة الطائفية أكثر من (530) امرأة سنيّة معتقلة ومنذ سنوات عدة، والحكومة تتأبّى من إطلاق سراحهنّ

مخطط التغيير الديموغرافي في حزام بغداد

وترفض فكاك أسرهن، بذريعة أن الحكومة قد اعتقلتهن نيابة عن أزواجهن أو آبائهن أو إخوانهن المطلوبين.

5. اغتيال أغلب أئمة وخطباء الجوامع في جميع الأقضية؛ باعتبارهم أحد أهم المرتكزات التي تعمل على تثبيت الأهالي بالقيم الشرعية والثبات على تحمّل تبعات المرحلة كي لا تهنأ إيران بما تريد، حيث تمّ في أغلب الجوامع اغتيال كوادر الجوامع بكامل موظفي الجوامع من (الإمام والخطيب، والإمام الاحتياط، والخدم والمؤذنين)..

6. من لم يتم اغتياله من الأئمة والخطباء والمؤذنين والخدم وبقية موظفي الجوامع فإنه يتعرّض للاعتقال ولعدة مرات هو وأبناءه وحتى الأطفال منهم، وتعرّضهم لأبشع أنواع التعذيب، ومن الخطباء من اعتقل أكثر من (5) فترات مختلفة هو وأبناؤه، حتى اضطره الأمر إلى ترك جامعه ومنزله والهجرة بأسرته إلى منافي الاستنزاف وحالات الضنك دون وظيفة ودون تعليم لأولاده لأنه أصبح لا يملك قوت يومه، وأولاده أصبحوا عاطلين عن العمل ولا وجود لفرص العمل حتى في منافي التهجير، كما أن «ديوان الوقف السني» يقوم بفصله من الوظيفة لأنه سجّل عليه عدم حضوره في الجامع، والوقف السنّي أول من يعلم بأن بقاء هذا الإمام

■ عندما احتل الصفويون بغداد قتلوا أهل السُنة وحوّلوا مسجدي «أبي حنيفة والكيلاني» إلى اسطبلات للخيول

والخطيب يعني هلاكه ومقتله وهلاك أسرته، ولكن جميع الجهات المشاركة في العملية السياسية وأولهم (سياسيو السنة) لا يكترثون لكل ما يجري بأهل السنة والجماعة في العراق، ولا يتكلّمون به للإعلام بل يتستّرون عليه، حتى لا يطردوا من مناصبهم ويحرموا من مكاسبهم الشخصية.

وهذا ما يجري أيضًا على بقية الموظفين ومن شتى أنواع الدوائر والمؤسسات الحكومية والجامعات فإنهم يضطرون إلى ترك وظائفهم لسلامتهم وخلاصهم من الاغتيال لهم ولأولادهم.

7. تهجير عدد كبير من العوائل بذريعة اتهامهم بتهمة «الإرهاب» ومن جميع الأقضية المحيطة ببغداد، واضطرار أغلب العوائل ونتيجة لتعرّضهم لأبشع سياسات التطهير الطائفي القمعي إلى الهجرة وترك منازلهم او بيعها بأبخس الأثمان باعتبار أن جميع مناطق أقضية حزام بغداد هي مناطق ساخنة وترفض التغيير الحاصل بعد سنة (2003)، وأنها مناطق (وهابيّة، ونواصب، ومتطرفين، ومتشدّدين)، الأمر الذي جعل من أسعار بيوت المواطنين رخيصة الثمن لا تنفع بشيء يُذكر، ولكن أصحابها قد اضطرتهم سياسة البطش الحكومية واعتقال أبنائهم واختطافهم والمساومة على سلامتهم وإنقاذ حياتهم واستهداف جميع سكنة مناطق الأقضية المذكورة على الهوية السنية بدوافع طائفية

8. عمدت الحكومة إلى قطع المياه عن أغلب الأنهر الممتدة في أراضي الأقضية المعروفة بالأغلبية السنية، كما في (المحمودية، وأبو غريب، والمدائن، والطارمية، والعبايچي، والمشاهدة)، مما أدّى إلى توقف أغلب المشاريع الزراعية وهلاك البساتين والزروع، في محاولة

لإفقار هذه الأقضية وحرمانها من أسباب عيشها ومورد قوتها ومنفذها الاقتصادي، وبما يؤدّي إلى ترك أراضيها الزراعية وكذلك الهجرة القسرية.

كما أدى قطع المياه عن الأراضي الزراعية في هذه الأقضية إلى شلل شبه تام للحياة عمومًا والزراعة خصوصًا وألحق أضرارًا كبيرة فيها، إذ هجر الفلاحون مزارعهم وماتت الأشجار والنخيل، وترك الكثير منهم الزراعة وتوجه نحو أعمال أخرى.. وقد تم تدمير آلاف المشاريع الزراعية الكبرى، وتعطيل وتدمير آلاف مشاريع التربية الحيوانية والثروة السمكية وتربية الدواجن، والتي تعتمد على المنتجات النباتية في المنطقة، إضافة إلى موجة هجرة من سكانها إلى مناطق أخرى، وانخفاض في أسعار الأراضي الزراعية والبساتين والدور السكنية.. كما أن المعدات المستخدمة في نقل المياه إلى المنطقة تضررت كثيرًا بعد تركها كل هذه المدة.. وهي معدّات وآليات ومكائن كبيرة.

9. لم تشمل هذه الأقضية بتخصيصات من ميزانيّة الدولة مما أدّى إلى حرمانها من أبسط المشاريع الخدمية، وحرمانها من الخدمات عن قصد، وتم حرمانها من أبسط وسائل العيش من الكهرباء والماء النقي والخدمات الصحية، ولم يتم شمولها بأبسط المشاريع العمرانية التي تعين على مواصلة العيش فيها، وهذا يأتي ضمن مفاصل الخطة الحكومية بقصد تهجير أهالي أقضية حزام بغداد.

10 . قامت الحكومة بالاستيلاء على أراضي الكثير من المالكين للأراضي الزراعية في الأقضية، وبمساحات شاسعة، وفي جميع الأقضية وأهمها (المحمودية، وأبو غريب، والمدائن، والطارمية، والمشاهدة، والتاجي، والعبايجي)، بذريعة عدم استغلالها من المالكين. مع العلم أن الحكومة هي التي قطعت المياه عنهم عن قصد. لتنفيذ مشروع نشر مغتصبات لجعلها تجمعات شيعية وهي أراضي مغتصبة من مالكيها الأصليين، لتوزيعها على ميليشيات الحشد الشعبي وذوي قتلاهم باعتبار أنهم يقدّمون تضحيات.(3)

بعض النتائج الأولية لمشروع التطهير الطائفي في العراق:

بالنظر لما ذكرناه مما سبق من الإبادات الطائفية التي ارتكبتها القوات الحكومية وميليشياتها الشيعية من القتل والاغتيالات والتصفيات وحملات التطهير الطائفي والاختطافات وحملات الاعتقالات التي طالت مئات آلاف مواطني أهل السنة وتهجير الملايين

■ الميليشيات الإرهابية الطائفية احتلت المناطق السُنية وهجرّت أهلها خلال مسرحية الحرب على «داعش»

منهم، فإنه قد نتج عنه:

أ. ملايين الأيتام ممن لا يملكون معيلًا، ولا يملكون قوت يومهم في منافي التهجير والشتات داخل البلد وخارجه، ووصول حالات عشرات آلاف عوائل أهل السنة إلى الفقر وعدم تمكنهم من الحصول على قوت يومهم، وحصول نكبات ومآسي اجتماعية ونفسية.

ب. ونتج عنها مئات آلاف الأرامل الثكلى مع مصائب التهجير والفقر وعدم الاستقرار، وهذا من أقضية حزام بغداد فحسب، مع عدم اكتراث حكومات الاحتلال المتعاقبة ولا السياسيين بما يجري لهن من ظروف معيشية صعبة، وهنّ لا يملكن قوت يومهن لمن يقمن بإعالتهم وتربيتهم، وهذا أدى إلى مصائب ونكبات اجتماعية.

■ التغيير الديموغرافي ليس ترفًا فكريًا أو أكاديميًا.. بل هو مشروع إيراني واقعي حقيقي وملموس على الأرض

ج. كما أن حملات الاعتقال اليومي وبأعداد مهولة ومروّعة وصلت إلى ملايين على مدى السنوات الماضية، ويرزح إلى الآن منهم في معتقلات الحكومة (السرية والعلنية) أكثر من (500) ألف معتقل، ومن حزام بغداد منهم مئات الآلاف، والغاية من هذا هو أن تحقق الحكومة الطائفية هدف حرمان العائلة السنية من معيلها، وقد أصبحت العوائل بلا معيل ومنذ سنوات، والعائلة لا تملك راتبًا شهريًا يسد الرمق ويعين على العيش، لأن معيلها قد اعتقل بتهمة (4/ إرهاب)،

د. أدى تكرار اعتقال الموظفين الحكوميين ولعدة مرات ومن جميع الوزارات إلى أن يضطر الموظف إلى ترك عمله، وقيام الدائرة الحكومية بتحقيق هدفها من استهداف الموظف من تكرار الاعتقال وهو فصله من الوظيفة لعدم تمكنه من الاستمرار بوظيفته وتواصل حضوره، وبالتالي سلبه من حقه الوظيفي ودرجته الوظيفية، وحرمانه من مرتبه الذي هو سبب قوته وعيشه، مما يؤدي إلى عجزه عن تلبية متطلبات أسرته، ولا يتمكن من تعليم أبنائه لعدم تمكنه من سداد تكاليف دراسة أولاده واحتياجاتهم اليومية الأخرى، ونتج جيل من أبناء الموظفين والعوائل المهجرة نتيجة إجرام وإرهاب الحكومة الطائفية دون تعليم. وأخذ مقعده الوظيفي الى توظيف شيعي مكانه

هذا بعض الإجمال عما جرى، ومازال يجري، في أقضية حزام بغداد، وعموم المحافظات السنيّة، بشكل موجز وبلمحات سريعة، وجميع ما ذكرناه يكون صفة عامّة وواقعة على جميع أقضية حزام بغداد، وكذلك الحصوة والإسكندرية والمسيب، وجرف الصخر، والصويرة وناحية إجبلة، وباقي المحافظات السنية .(4)■

---

(1) فاروق الظفيري، حقيقة طريق السبايا - دراسة في أبعاد التوظيف الطائفي المسيس.

(2) عبد الهادي علي، كاتب عراقي، أربعة مخططات أساسية لإحداث التغيير الديموغرافي في العراق.

(3) د. ناصر الفهداوي، التغيير الديمغرافي في مناطق جنوب بغداد امتدادًا إلى شمال بابل وواسط.

(4) د. ناصر الفهداوي، التغيير الديمغرافي في مناطق جنوب بغداد امتدادًا إلى شمال بابل وواسط.

■ *باحث عراقي في الفرق والجماعات

نفذتها مجموعة «ثورة حتى الإطاحة بالنظام»

خفايا «اختراق» موقع وزارة الخارجية الإيرانية

أحمد النعماني

■ نجحت مجموعة قرصنة إلكترونية تطلق على نفسها اسم «ثورة حتى الإطاحة بالنظام»، مؤخرًا، في اختراق مواقع وخوادم وزارة خارجية إيران على شبكة الإنترنت، ما تسبب في حرج كبير للنظام الإيراني، خاصة أن المجموعة سربت عددًا كبيرًا من الوثائق السرية تخص بعض القضايا المثارة على الساحة السياسية الإيرانية حاليًا.

ونشرت المجموعة وثائق سرية مسربة عن إجراءات وزارة الخارجية من أجل إعادة أسد الله أسدي، الدبلوماسي الإيراني المسجون حاليًا في بلجيكا إلى البلاد. ومن بين هذه الإجراءات، محاولة إبرام اتفاق لتبادل السجناء بين إيران وبلجيكا، وعشرات اللقاءات مع مسؤولين من دول أوروبية، وإجراءات إعلامية.

وعمد القراصنة إلى تشويه الصفحة الأولى للموقع بصور مطموسة للمرشد علي خامنئي،

■ تشويه الصفحة الأولى لموقع «الخارجية» بصور مطموسة للمرشد علي خامنئي والرئيس إبراهيم رئيسي

وكذلك رئيس البلاد إبراهيم رئيسي، وعدد آخر من كبار المسؤولين في نظام الملالي.

وبعد ساعات قليلة من الاختراق الذي كشفت عنه أولًا شبكة «فوكس نيوز» الأمريكية، اعتبر ناصر كنعاني، المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، أن هجوم القرصنة غير مهم أو مؤثر، وقال في تصريحات غامضة: «الوثائق التي تم نشرها في الفضاء السيبراني»، لا يمكن الاعتماد عليها، ولا علاقة لها بأحداث اليوم، وهي مجرد مبالغات لوسائل الإعلام».

وثائق بالغة السرية

ذكرت مجموعة القرصنة، في بيان إعلامي لها، أنه تم «الاستيلاء على الأنظمة الرئيسية وسير العمل الداخلي بوزارة الخارجية، والحصول على خادم الأرشيف الرئيسي للوزارة بسعة 50 تيرابايت، والذي يحتوي على أنظمة

■ الكشف عن قادة ومستشاري قوات «الباسيج» العاملين في وزارة الخارجية وأسماء 11 ألف موظف

“Olivier Vandecasteele is slachtoffer van deal gevangenenruil”: Iraanse oppositie lekt geheime documenten over akkoord met België

UPDATE **“Eerst bereikten België en Iran een akkoord over een gevangenenruil, en pas maanden later werd Olivier Vandecasteele opgepakt, als pasmunt.” Dat meldt de krant De Morgen op basis van geheime documenten die werden gehackt door de Iraanse oppositie. Volgens het kabinet van justitieminister Van Quickenborne (Open Vld) kloppen de beweringen niet.**

النسخ الاحتياطي وقواعد البيانات والخوادم. وتم الوصول إلى مجموعة الوثائق الخاصة بـ 75 خادمًا وأنظمة وزارة الخارجية، بما في ذلك نظام الأخبار والتقارير، ونظام التأشيرات، ونظام المواعيد والمراجع، ونظام الموظفين، ونظام الحقوق، ونظام السجلات».

وعلى إثر اختراق مواقع وخوادم وزارة خارجية إيران، نشرت مجموعة «ثورة حتى الإطاحة بالنظام» أيضا قائمة لوحات الترخيص السرية لسيارات الوزارة، وتفاصيل عن قادة ومستشاري قوات «الباسيج» العاملين في وزارة الخارجية، وأسماء 11 ألف موظف بوزارة الخارجية، بما في ذلك جوازات سفر لبعض كبار المسؤولين في النظام، ومن بينهم وزير الخارجية الحالي أمير عبد اللهيان.

وعلى مدار أربعة أيام، نشرت «ثورة حتى الإطاحة بالنظام» المزيد من الوثائق على قناتها في «تلجرام». لكن الوثائق التي تم نشرها على هذه القناة تناولت بشكل أساسي قضية سوريا، والعلاقة الخاصة بين طهران ودمشق.

وفي إحدى هذه الوثائق المسربة، تم كشف النقاب عن إجمالي ديون سوريا لإيران وصل إلى أكثر من 50 مليار دولار، وأنه من عام 2012 إلى نهاية عام 2020، تم إرسال أكثر من 11 مليار دولار من النفط إلى سوريا.

وبحسب الوثائق المنشورة، فقد ورد في جدول أعمال اجتماع «مجلس الأمن القومي» الإيراني، عدة مرات، أن الاتفاقية المهمة الموقعة بين إيران وسوريا عام 2018 «لم ولن تتم الموافقة عليها من قبل برلماني البلدين؛ لأن السوريين لا يريدون أن تضر هذه الاتفاقية بنفطهم المجاني، ومجلس الأمن القومي غير مستعد لإرسالها إلى البرلمان بسبب عدة بنود سرية في هذه الاتفاقية».

ويذكر أنه تم توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي الاستراتيجي طويل الأمد في يناير/ كانون الثاني 2018 بين إسحاق جهانجيري، النائب الأول للرئيس السابق حسن روحاني، وعماد خميس، رئيس وزراء سوريا آنذاك، في دمشق، ورافقتها دعاية واسعة النطاق في إيران.

ومع ذلك، وفقًا للوثائق المنشورة، لم يتم تنفيذ هذه الاتفاقية مطلقًا، وفي أحد جداول أعمال الاجتماع، تم الإعراب عن القلق من أنه في حالة عدم الموافقة على هذه الاتفاقية في برلماني البلدين، فإن إمكانية المتابعة القانونية للديون سوف «تضيع تماما».

من جهة ثانية، كشفت التسريبات المنشورة عن عينة من وثائق سفر بعض كبار المسؤولين من بينهم علي شمخاني، وسكرتير مجلس الأمن القومي، وجواز السفر وقائمة المرافقين والطائرة ومسار الرحلة.

ونشرت مجموعة القرصنة، كذلك، وثائق بالغة السرية من اجتماعات وزارة المخابرات ووزارة الخارجية بخصوص قضية الدبلوماسي

■ نشر وثائق بالغة السرية من اجتماعات وزارتي «الاستخبارات» والخارجية» بخصوص قضية أسد الله أسدي

الإيراني، أسد الله أسدي، الذي أدين بمحاولة تفجير اجتماع لمنظمة «مجاهدي خلق» المعارضة في باريس عام 2018.

وفي أحد هذه التقارير المنشورة، تم التأكيد على أن قضية «أسدي» تدخل في نطاق واجبات وزارة المخابرات وأن «جميع الحركات والأنشطة ذات الصلة» بعد اعتقال أسدي تمت «إدارتها وتوجيهها» من قبل تلك الوزارة.

وجاء في الوثيقة الصادرة عن وزارة الخارجية أن مجموعة العمل المشكلة في هذا الصدد بالوزارة قد أرسلت عدة تقارير إلى مكتب المرشد علي خامنئي ومجلس الأمن القومي الإيراني.

وقدمت وزارة الخارجية في تلك الوثيقة تقريرًا عن إجراءاتها لإبرام اتفاق بشأن تبادل السجناء بين إيران وبلجيكا، وأعلنت عن عشرات اللقاءات مع مسؤولين ألمان وبلجيكيين في هذه القضية. وأشارت إلى تعيين «محامين خبراء» في بلجيكا وألمانيا ضمن إجراءاتها في قضية أسد الله أسدي.

وأُعلن في هذا التقرير أن أعضاء سفارة إيران كانوا يجتمعون مع أسدي كل أسبوع، وفي أغسطس/آب 2021، تم إيداع 1500 يورو في «حسابه بالسجن لتوفير ما يحتاجه».

وأعلنت وزارة الخارجية الإيرانية أن مساعد ومستشار الوفد الإيراني التقى بمراسل صحيفة «لالبير»، بهدف «تقديم إيضاحات بشأن التأكيد على الحصانة القضائية» لأسدي، وشرح تصرفات «مجاهدي خلق».

كما نشرت مجموعة «ثورة حتى الإطاحة بالنظام» وثائق سرية أخرى عن تحركات وزارة الخارجية للتعامل مع جماعة «مجاهدي خلق».

اختراقات بالجملة

نفذت مجموعة «ثورة حتى الإطاحة بالنظام» اختراقات بالجملة لمواقع إيرانية رسمية، ففي أبريل/نيسان من العام الماضي 2022، أرسلت المجموعة صورًا ومقاطع فيديو إلى وسائل الإعلام الإيرانية المعارضة، معلنة عن اختراق نحو 50 نطاقًا لأنظمة وزارة الزراعة والدوائر والبنوك التابعة لها.

وأكدت مجموعة المخترقين، في حينه، أن هدفها هو «رد حازم على قمع انتفاضات المزارعين الإيرانيين المضطهدين، وخاصة في أصفهان» وسط إيران.

وبعد اختراق هذه المواقع، نشرت مجموعة «ثورة حتى الإطاحة» على المواقع التي اخترقتها صورًا لمسعود ومريم رجوي زعيمي منظمة «مجاهدي خلق»، إضافة إلى شعار «الموت لخامنئي».

وأتى اختراق مواقع وزارة الزراعة الإيرانية، بعدما أعلن نائب رئيس المركز الإيراني للإدارة الأمنية للإنتاج وتبادل المعلومات، عن هجوم إلكتروني واسع النطاق على البنية التحتية للبلاد.

وأوضح أن «المهاجمين اخترقوا مواقع أكثر من 100 مؤسسة حكومية وخاصة، لكنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى المعلومات الرئيسية لهذه المراكز، وتم احتواء الهجوم في مراحله الأولى».

وكانت مواقع بعض الوزارات الإيرانية قد تعرضت للهجوم سابقًا أيضًا، وقبل شهور انقطع بث برامج بعض قنوات التلفزيون الإيراني، وتم بث صور وصوت زعماء حركة «مجاهدي خلق».

وفي يونيو/حزيران من العام الماضي، أعلنت جماعة القرصنة «ثورة حتى الإطاحة بالنظام»، عشية ذكرى وفاة موسوي الخميني، مؤسس النظام الإيراني، أنها اخترقت، خلال عملية لها، أكثر من 5 آلاف كاميرا مراقبة لمراكز حكومية ومناطق مختلفة من طهران، وكذلك أكثر من 150 موقعًا وأنظمة تابعة لبلدية طهران.■

■ **المصادر:**

1- اختراق مواقع وخوادم وزارة الخارجية الإيرانية ونشر وثائق اتفاقية تبادل أسدي مع بلجيكا، موقع إيران إنترناشيونال، 7 مايو/أيار 2023.

2- وثائق مسربة: ديون سوريا لإيران 50 مليار دولار وقلق إيراني من عدم القدرة على تحصيلها، موقع ميدل إيست، 11 مايو/أيار 2023.

3- اختراق مواقع الخارجية الإيرانية... الكشف عن لقاءات مع مسؤولين أوروبيين وملفات فساد، موقع القوات اللبنانية، 7 مايو/ أيار 2023.

ما وراء إبعاد مهندس التقارب الإيراني - السعودي؟

لغز إقالة علي شمخاني

علي شَمخاني.. العربي الذي اختارته إيران لحلحلة خلافاتها مع العرب

سحر عزوز

■ المحللون: نظام الملالي رأى أن شمخاني «أكثر اندفاعًا» مما ينبغي فيما يتعلق بالعلاقات مع السعودية

■ أعلنت وسائل إعلام إيرانية، مؤخرًا، عن «استقالة» أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، علي شمخاني، من منصبه، الذي شغله خلال العشرة الأعوام الماضية.

وبعد نحو عام من الشائعات المتكررة بشأن استقالة شمخاني من منصبه، التي كانت وكالة «نور نيوز» الرسمية تنفيها على عجل، أكدت الوكالة هذه المرة خبر الاستقالة.

وقبل ساعات من إعلان الاستقالة، نشر شمخاني بيت شعر للشاعر الإيراني كمال الدين علي محتشم الكاشاني (القرن العاشر الهجري) على موقع «تويتر»، قال فيه إن «الكلام الذي كان يقال من وراء حجاب.. قيل رمزًا.. وفي نهاية المطاف سمع بالإيماءات، فغادر»، ما فسره مراقبون إيرانيون بأنه مؤشر على رحيل شمخاني من المؤسسة التي قضى فيها 10 أعوام.

ورغم عمله عن كثب مع الحكومات الإصلاحية والمعتدلة، فإنه يُعرف بالولاء للمرشد الأعلى علي خامنئي، حيث عينه الأخير عضوًا في المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية ورئيسًا للمركز الاستراتيجي للقوات المسلحة الإيرانية في عهد الرئيس أحمدي نجاد.

الجنرال والجاسوس

تقلد شمخاني مناصب عسكرية عديدة، منها وزارة الدفاع، قبل أن يتولى مهام سياسية ذات طابع عسكري وأمني، مهّدت له الطريق لخوض الانتخابات الرئاسية عام 2001، فاحتل المركز الثالث من بين 10 مرشحين خاضوا الانتخابات التي أدت إلى فوز محمد خاتمي للمرة الثانية.

تولى شمخاني منصب الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي، في سبتمبر/أيلول

حاول فتح صفحة جديدة مع عرب الأحواز

2013، واقترن توليه المنصب، بنقل صلاحيات المفاوضات النووية إلى وزارة الخارجية. ولم يشارك بشكل مباشر في المفاوضات النووية، لكنه كان حلقة الوصل بين المرشد الإيراني وفريق المفاوضين النوويين. ولعب دورًا أساسيًا في تقدم مسار المفاوضات.

وبسبب دوره في المفاوضات التي انتهت بالاتفاق النووي لعام 2015، كان شمخاني تحت ضغط خصوم الاتفاق النووي، خصوصًا بعدما تعثرت المفاوضات في سبتمبر/أيلول 2022 الماضي، لذلك ومن المرجح أن ينعكس إبعاد شمخاني على مسار المحادثات النووية، خصوصًا مع وصول علي أكبر أحمديان، الذي ينظر إليه على أنه أحد القادة المؤثرين على استراتيجية «الدفاع المتكافئ»، وهو ما يرجح كفة المطالبين بزيادة «الردع» الإيراني، ومن بين مطالبهم إنتاج سلاح نووي، على الرغم من «فتوى» المرشد الإيراني بمنع إنتاج أسلحة دمار شامل.

واعتبر بعض المحللين أن إقالة الأمين العام لمجلس الأمن القومي كانت مفاجأة غير متوقعة، فالرجل يُعتبر من الساسة المحنكين في دوائر صنع القرار الإيراني، وله دور بارز في رسم سياسة إيران الخارجية. وقد سطع نجمه خلال الشهور الأخيرة، وتحديدًا منذ أن لعب دورًا بارزًا في المحادثات التي استضافتها بكين في مارس/آذار 2023، والتي انتهت بتوقيع اتفاق عودة العلاقات السعودية-الإيرانية، وهي الاتفاقية التي منحت إيران فرصة للتخلص من العزلة الإقليمية ومراجعة علاقاتها مع دول الجوار، وكانت تحركات شمخاني مؤشرًا على دوره البارز والمؤثر.

من جهة ثانية، هناك تحليلات سياسية تؤكد أن نظام الملالي رأى أنّ شمخاني أكثر اندفاعًا مما ينبغي فيما يتعلق بالعلاقات مع دول الجوار، وهو ما ظهر في امتعاض عناصر من التيار «المحافظ» من الدور الذي لعبه شمخاني في إنهاء القطيعة السياسية مع السعودية والتقارب الإيراني-العربي، ما أدى إلى زيادة الضغط على رئيسي لإبعاده من منصبه.

في المقابل، رأى مراقبون في إيران أن إقالة شمخاني كانت متوقعة، بسبب الهجمات المتتالية التي استهدفته طوال العامين المنصرمين، بيد أن ملف علي رضا أكبري الذي أُعدم في يناير/كانون الثاني الماضي بتهمة التجسس لصالح الاستخبارات البريطانية، مكّن معارضي شمخاني من الإطاحة به.

وبعد الإعلان المفاجئ عن اعتقال أكبري، وإعدامه على وجه السرعة، فُسرت الخطوة بأنها «بداية نهاية» شمخاني في المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني ومشروع للإطاحة به، لكن وكالة «نور نيوز» دحضت في ذلك الوقت أي توجه لإقالة شمخاني من منصبه، وقالت الوكالة حينها ردًا على تقارير وسائل إعلام «الحرس الثوري»، إنه «لم يُتخذ قرار من هذا النوع».

وفي التسجيل الذي بثته خدمة «هيئة الإذاعة البريطانية» (بي بي سي فارسي)، روى أكبري جانبًا من الحوار الذي يدور بينه وبين القاضي في المحكمة. ونقل قوله للقاضي: «يقولون (محققو الاستخبارات) إن علي شمخاني أعطاني معلومات سرية عن الدولة مقابل إهدائه زجاجة عطر وقميصًا بين عامي 2018 و2019، وأنا نقلتها للأجانب»، وأضاف: «قلت للقاضي إذا كشف أمين المجلس الأعلى للأمن القومي معلومات البلاد مقابل زجاجة عطر، فلماذا لا يتم استدعاؤه؟ وقال لي القاضي: ليس لديّ القوة لاستدعائه، لكني سأدمرك».

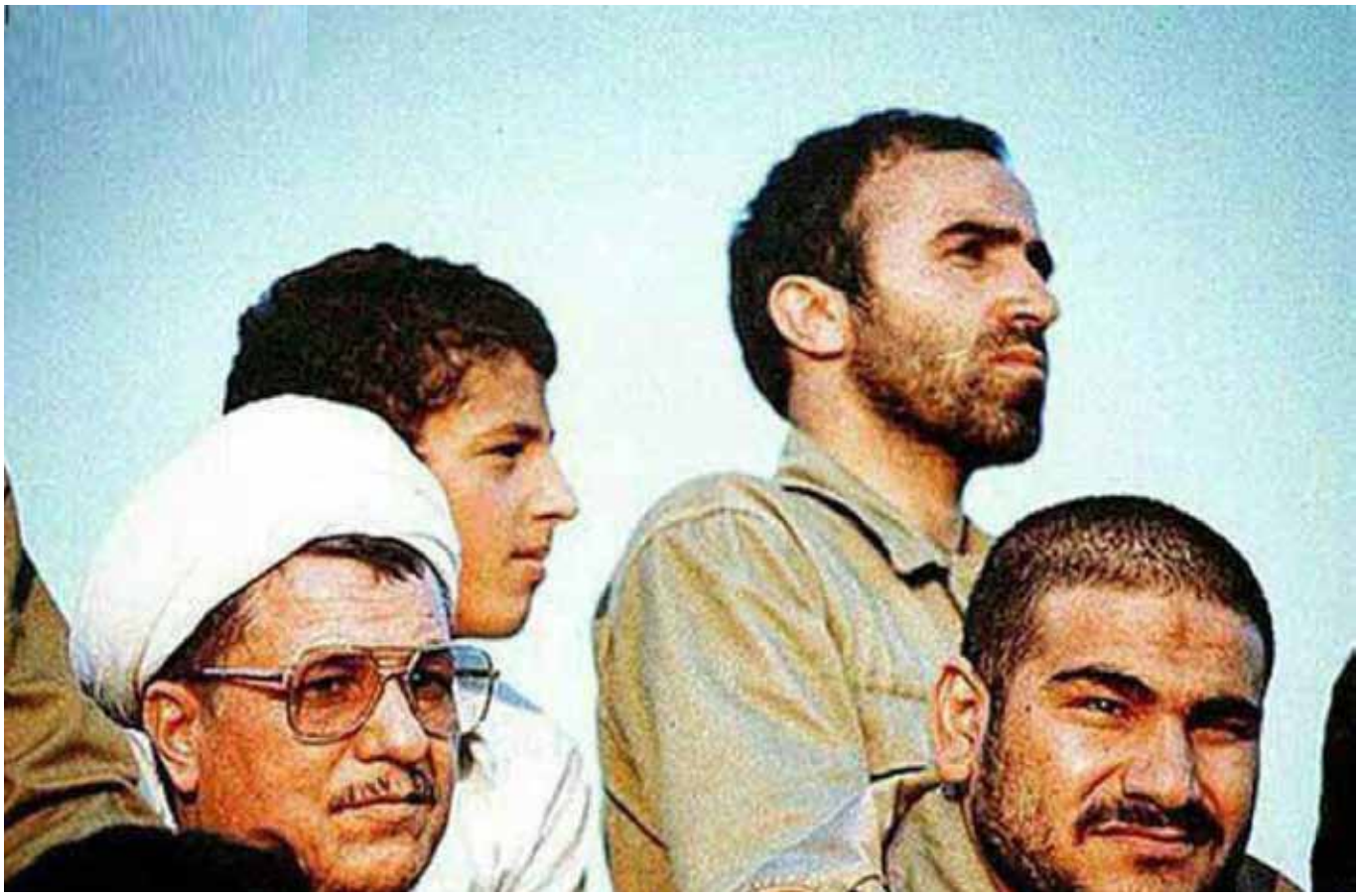

في شبابه مع رفسنجاني

إلى ذلك، اعتبر المراقبون أن رئيسي لم يكن راضيًا بإقالة شمخاني، بيد أنه انحنى أمام عاصفة الضغوط التي مورست عليه، خاصة أن شريحة من المحافظين تخشى أن يُحسب التقارب الإيراني- السعودي باسم شمخاني والتيار الإصلاحي.

وجاءت إقالة شمخاني بعد تكرار اتهامات بضلوع أقربائه في الفساد المستشري داخل البلاد، لكن هذه الاتهامات لم تثبت يومًا، وقد نفى الرجل خوض أفراد أسرته نشاطات اقتصادية تتعارض مع القوانين.

رجل من الماضي

أمام التكتم الرسمي الذي اكتنف أسباب إبعاد شمخاني من منصبه، تتأرجح القراءات بين الحسابات الداخلية في الصندوق الأسود للنظام الإيراني وبين الاعتبارات الخارجية.

وبغض النظر عن تلك الأسباب، فإنه بكل تأكيد ستكون هناك بعض الانعكاسات على السياسة الخارجية الإيرانية، نظرًا إلى أهمية منصب الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي في صنع القرار السياسي والأمني.

إزاحة شمخاني من المجلس بُعَيد نجاحه في توقيع اتفاق أعاد العلاقات السعودية- الإيرانية إلى مسار التواصل الطبيعي، تطرح كثيرًا من التساؤلات حول وجود علاقة ارتباطية بين الحدثين، وإن كانت أحاديث استبعاد شمخاني وردت قبل عقد الاتفاق بين طهران الرياض.

ويقول المحلل السياسي الروسي إيجور سوبوتين: عُزل علي شمخاني بمرسوم رئاسي. أشرف الأميرال، الذي ترأس هذه المؤسسة الأمنية طوال 10 سنوات، على عملية استعادة العلاقات التاريخية بين طهران والرياض في الأشهر الأخيرة، والتي أثارت أقاويل حول ضعف مواقف الخارجية الإيرانية.

ويضيف سوبوتين: فضلا الخلافات الداخلية بين أجنحة السلطة، هناك اتجاه عام في إيران لتجديد النخب، فأولئك الذين شغلوا مناصب مهمة في ظل «الإصلاحيين»، أي في عهد حسن روحاني، باتوا مع وصول رئيسي إلى السلطة ومع تعزيز مواقف المحافظين في البرلمان، يبتعدون بالتدريج، وتحل محلهم شخصيات أقرب إلى المعسكر المحافظ الكلاسيكي، الذي يجسده رئيسي. وهذه قوى معادية للغرب وأكثر تقليدية من تلك التي كانت من قبل.

وحسب المحلل الروسي، فإن شمخاني أظهر نفسه كسياسي براجماتي مرن، نجح في الجمع بين وجهات نظره ومواقف الإصلاحيين، وتعاون معهم بنشاط. من الواضح أن هذا رجل من الماضي. وعلى الرغم من حقيقة أنه ليس منفصلاً طبقيًا عن أولئك الذين وصلوا إلى السلطة، إلا أنه، كما تبين في كثير من النواحي، غريب عنهم، وعلى وجه التحديد، لأنه بدا ليبراليًا أكثر مما يجب.■

■ المصادر:

1- علي شمخاني.. ما سبب إقالة مهندس التقارب بين طهران والرياض؟، موقع لبنان 24، 23 مايو/أيار 2023.

2- مهندس العلاقات الإيرانية العربية.. ما أسباب إبعاد شمخاني عن رئاسة المجلس الأعلى للأمن القومي؟ موقع الجزيرة نت، 22 مايو/ أيار 2023

3- سيناريوهات المفاوضات النووية بعد إقالة شمخاني، موقع الشرق الأوسط، 22 مايو/ أيار 2023.

خفايا التصعيد العسكري بين طهران وكابول

إيران وطالبان.. «حرب مياه» أم ثأر قديم؟

إيران ستظل تتعاطى مع خلافها ضد طالبان في أي من الملفات بحذر شديد

إسراء حبيب

■ شهدت الحدود الإيرانية - الأفغانية، مؤخرًا، اشتباكات عنيفة بالأسلحة الثقيلة والخفيفة، بعد تهديدات علنية وجهتها طهران إلى كابول، بسبب خلافات على توزيع مياه نهر «هلمند» الذي ينبع من أفغانستان ويصب في جنوب إيران.

وعزت إيران الاشتباكات إلى محاولة عناصر من حركة «طالبان» التغلغل داخل الأراضي الإيرانية، فيما أظهرت صور عناصر «طالبان» وهم يطلقون النار بالأسلحة الثقيلة صوب مخافر حدودية في الجانب الإيراني من الحدود، ما أسفر عن مقتل عدد من الجنود الإيرانيين ومسلح أفغاني، وإصابة العشرات من الجانبين.

وخلال زيارته إلى إقليم «سيستان وبلوشستان» مؤخرًا، حث الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي «حكام أفغانستان» على منح شعب سيستان وبلوشستان حقوقهم المائية على الفور،

■ الاشتباكات الحدودية الأخيرة أسفرت عن مقتل عدة جنود إيرانيين ومسلح أفغاني وإصابة العشرات

مؤكدًا أن «طالبان» يجب أن تأخذ كلماته «على محمل الجد».

وذهب رئيسي إلى حد التهديد، مخاطبًا «طالبان» بقوله: «أقول لحكام أفغانستان أن لا يتعاملوا مع مطالبنا بشكل طبيعي، وعليهم التعامل معنا بشكل جاد، وأحذر المسؤولين وحكام أفغانستان وأقول عليهم تلبية مطالب المواطنين في سيستان وبلوشستان على وجه السرعة».

الدبلوماسية «الباردة»

اعتبرت أفغانستان أن تهديدات رئيسي «مهينة ومذلة»، وجاء الرد سريعًا وبأسلوب بدا مسيئًا لإيران، فبينما اتسم بيان حكومة «طالبان» بالدبلوماسية والإشارة إلى الاتفاقات بين البلدين، حرص أحد المسؤولين الأفغان على توجيه رسالة مصورة إلى الرئيس الإيراني. وذهب أحد كبار القادة العسكريين الأفغان إلى

حرب المياه.. مئة عام من الصراع بين إيران وأفغانستان

أحد الأنهار، وبينما كان يملأ وعاءً بلاستيكيًا خاطب الرئيس الإيراني بقوله: «خذ هذه وتوقف عن التهديد، لا تهددنا أكثر من هذا، نحن نخاف منك»!

وتصاعدت التوترات بشأن حقوق المياه بين إيران وأفغانستان في الأسابيع الأخيرة، حيث يعتمد جنوب شرق إيران الذي يعاني من الجفاف بشكل كبير، على تدفق المياه من أعلى نهر «هلمند» في أفغانستان، مما أدى إلى دعوات لأفغانستان للسماح بتدفق المزيد من المياه واتهامات لكابول بأنها لا تحترم معاهدة المياه الثنائية الموقعة بين البلدين في عام 1973.

ونفت «طالبان» انتهاكها للاتفاق، وقالت إن انخفاض منسوب المياه على نهر «هلمند» الذي يغذي البحيرات والأراضي الرطبة في مقاطعة «سيستان وبلوشستان» جنوب شرق إيران، بسبب موجة الجفاف، يحول دون إطلاق المزيد من المياه إلى الأراضي الإيرانية.

وعلى الرغم من العلاقات الدبلوماسية «الباردة» بين طهران وكابول، إلا أن إيران لا تعترف بحكومة «طالبان»، وهناك «ثأر تاريخي» قديم بين الجانبين، وما زاد من توتر العلاقات بينهما مؤخرًا هو النزاع على المياه.

ومنذ سنوات، واصل البلدان بناء السدود وحفر الآبار على طول نهر هلمند، ما أثر على تدفق المياه وزراعة المحاصيل في إيران وأفغانستان. وبرز الخلاف المائي بين أفغانستان وإيران حول نهر هلمند في عام 1882، وعندما فشل الطرفان في حل المشكلة اتفقا على اللجوء إلى لجنة تحكيم «جولد سميث» المكلفة بترسيم الحدود بين البلدين.

وكانت الولايات المتحدة قد لعبت دورًا في التوسط في النزاعات حول المياه بين إيران وأفغانستان في الماضي حينما كانت أفغانستان تحت سيطرتها.

وتسعى حكومة «طالبان» إلى زيادة الرقعة الزراعية، البالغة مساحتها ثمانية ملايين هكتار من أراضي البلاد، ولا تستغل منها سوى مليوني هكتار فقط.

من العداء إلى التعايش

ظلت العلاقة بين إيران و«طالبان» عدائية منذ عدة عقود، رغم أن الطرفين يجمعهما العداء المعلن للولايات المتحدة. وفي 1998 خلال حكم «طالبان» الأول كادت تقع حرب بين الجانبين بعد اغتيال مجموعة من الحركة 8 دبلوماسيين إيرانيين في هجوم على القنصلية الإيرانية بمدينة مزار شريف.

وكان لهذا العداء التاريخي أسباب عديدة، من بينها الخلاف الأيديولوجي، حيث تتبنى «طالبان» مذهبًا سنيًا محافظًا ينظر بريبة إلى الشيعة، كما تتهم الحركة إيران بأن لديها ميولًا توسعية وتتدخل في شؤون أفغانستان؛ حيث لدى طهران علاقات قوية مع المجموعات الشيعية في أفغانستان، ولديها علاقات قديمة مع التحالف الشمالي الذي عارض حكم «طالبان» الأول، وساعد الأمريكيون في إسقاط الحركة بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 التي اتهمت واشنطن بالمسؤولية عنها تنظيم «القاعدة» بزعامة أسامة بن لادن، الذي كانت تؤويه الحركة وقتها.

وتولى رموز «التحالف الشمالي» المعادي لحركة «طالبان» مناصب قيادية في النظام الذي نصبه الأمريكيون، بعد غزوهم لأفغانستان. وأصبحت العلاقة بين الجانبين أقل عدائية، بعد تحول «طالبان» إلى نهج سياسي أكثر براجماتية وأقل تشددًا.

ورغم أن طهران ظلت تحترز من «طالبان» لسنواتٍ عديدة بعد حادث عام 1998، فإن

نهر هلمند

التدخل الأمريكي الطويل الأمد في أفغانستان ساعد على انفراج العلاقات بين الجانبين نظرًا لعدائهما المتبادل تجاه واشنطن، ورغبتهما في انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان. ولهذا السبب، شهدت السنوات التي سبقت سقوط كابول في أيدي «طالبان» من جديد عام 2021 تقارير متزايدة عن قيام إيران بتزويد «طالبان» بالأسلحة.

ويؤكد المحللون أن هناك عدة أسباب ستدفع إيران إلى تجنب أي حالة تصعيدية مع الحركة الأفغانية، حتى في حالة تدهور الوضع الأمني داخل أفغانستان. وفى حال قيام إيران بالتصعيد ضد الحركة، فإن أفضل خيار لها لمواجهتها هو استخدام «لواء فاطميون»، وهي ميليشيا أفغانية مدعومة من قبل إيران كانت تقاتل في سوريا.

ومع ذلك، فإن التصعيد ضد «طالبان» قد ينطوي على بعض المخاطر المحتملة، وسيكون غير مستساغ لحكومة إيرانية تواجه تحدياتها الداخلية. والجدير بالذكر أن قدرة إيران على تجنيد لواء «فاطميون» واستغلاله ما زالت محدودة نظرًا لقلة عدد السكان الشيعة في أفغانستان وغياب العمق الاستراتيجي الذي يربط إيران مباشرة بمناطق الانتشار. من جهة أخرى، لدى إيران أسباب للتخوف من أن تنجح «طالبان» في حشد الإيرانيين الأفغان ضد طهران في حالة توتر العلاقات.

وربما يشجع التصعيد مع «طالبان» الجماعات الجهادية المسلحة على الانضمام للحركة، وتناسي الخلافات الفقهية، وتوحيد الجهود ضد إيران. وتشمل هذه الحركات المسلحة الحركة «البلوشية» الانفصالية في جنوب شرق إيران، والتي هي مزيج من العرق الأفغاني والإيراني. ومن أبرز تلك الحركات أيضا «جيش العدل»، وهو جماعة مرتبطة أيديولوجيا ومنهجيا بـ «طالبان»، وتقوم بعمليات مسلحة ضد «الحرس الثوري» بين الحين والآخر.

من جهة ثانية، يرى مراقبون أن التصعيد الحدودي بين إيران وطالبان، فضلًا عن الخلاف المتبادل، حفزت «نظريات مؤامرة» جديدة حول قرار الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن سحب القوات من أفغانستان. فقد رأى منظرو المؤامرة في الانسحاب الفوضوي الأمريكي عام 2021، والذي أدى إلى وقوع كثير من الأسلحة الأمريكية بأيدي «طالبان»، عنصرًا من عناصر خطة واشنطن، التي تمثلت في البداية في نقل السلطة إلى الحركة، ثم خلق منطقة من عدم الاستقرار بالقرب من الحدود الإيرانية.■

■ المصادر:

1- الصراع على المياه هل يشعل حربًا بين إيران وأفغانستان؟، موقع سبوتنيك عربي، 29 مايو/آيار 2023.

2- حرب المياه تشتعل بين أفغانستان وإيران، موقع العربي الجديد، 29 مايو/آيار 2023.

3- إيران وأفغانستان تقتربان من الحرب بسبب الخلاف على المياه، موقع إندبندنت عربية، 29 مايو/آيار 2023.

4- هل تستخدم واشنطن طالبان ضد إيران؟، موقع روسيا اليوم، 30 مايو/آيار 2023.

الإعدام في إيران عامل لإثارة الرعب أم دافع للانتفاضة؟!

نظام مير محمدي*

■ تُظهر عمليات الإعدام الأخيرة في إيران، والتي طالت 122 شخصًا على الأقل في مايو/ أيار 2023، إصرار الولي الفقيه للنظام الإيراني على إثارة الرعب في المجتمع والتعامل مع الروح المتمردة للشعب الإيراني بوحشية مفرطة.

لكن مع هذه الإعدامات، هل حقق هدفه كما أراد خامنئي، هل تعرض المجتمع للترهيب والتخويف أم أصبحت هذه الإعدامات سببًا للانتفاضة والتمرد في المجتمع؟

إن عمليات الإعدام في خضم الأوضاع المتفجرة حاليًا للمجتمع الإيراني، بذريعة الجرائم العادية، وتفضيل إعدام سجناء الانتفاضة، تسعى لتحقيق هدف في غاية الخبث، هو: مواجهة روح التمرد في المجتمع وتأخير انطلاق ثورة شعبية كبرى تطيح بالنظام.

لكن في الممارسة العملية، على عكس توقعات خامنئي وأجهزته القمعية الضخمة، أصبحت هذه الأعمال سببًا للانتفاضة والتمرد والثورة. يُظهر هذا التطور أن أداة الإعدام فقدت فعاليتها في ترهيب المجتمع وحفظ على النظام، وكل إعدام لسجناء سياسيين ومنتفضين يمكن أن يصبح حبل إعدام آخر للنظام.

والمنتفضون ومن يرددون مطالبهم في الشارع يهتفون: "هذه هي الرسالة الأخيرة.. نفذوا إعدامًا آخر.. وستندلع الانتفاضة"، أو يهتفون: "الانتفاضة هي الرد على الإعدام».

بعبارة أخرى، يمكن أن يصبح كل إعدام للسجناء السياسيين والمنتفضين بمثابة حبل المشنقة للنظام ويجعل الخناق أكثر إحكامًا على خامنئي نفسه.

تشير تصريحات مولوي عبد الغفار نقشبندي، رجل الدين البلوشي والإمام السني السابق في مدينة راسك في 17 مايو/أيار 2023، إلى أن المجتمع يتجه نحو الراديكالية.

وقال خلال حديثه: "لقد مرت أربعة وأربعون عامًا منذ أن دعوناك لمتابعة رغباتنا من خلال المسار القانوني، بمعنى آخر، لقد مرت أربعة وأربعون عامًا منذ أن قمنا بدعوتك إلى سراب بعيد المنال، لقد مرت أربع وأربعون عامًا منذ أن قدمنا لك العنوان الخطأ، لكن هذا يكفي، لن نحصل أبدًا على حقوقنا من خلال هذا المسار القانوني، لأن هذا النظام الفاسد لا يمكن إصلاحه، هؤلاء الملالي الفاسدون لا يمكن إصلاحهم، لغة الملالي هي القهر والعدوان، لغة الملالي هي الرصاص والرشاشات، لغة الملالي هي التعذيب والإعدام ولن يفهم أبدًا لغة المطالب، لذلك أقول لكم اليوم إن طريق المطالب هو الطريق الذي لن نحصل فيه على شئ أبدًا من هذا النظام الفاسد، ومن اليوم فصاعدًا، نعلن أن طريقنا هو طريق النضال وليس طريق المطالب، انتهى عهد الصمت، انتهى عصر الكر والفر، إذا ضربت ضربنا! اتخذنا قرارنا إما بالموت أو الحرية وسنطهر الوطن من وسخ ونجاسة الملالي القذرة... وعلينا أن ندفع ثمنًا باهظًا في هذا الاتجاه.

لذلك، فإن عمليات الإعدام تُسَرِّع الانتفاضة، يجب على المجتمع أن يضيف المزيد من النار والتنظيم، وبالطبع، هذا ممكن فقط في التماسك ودعم المقاومة المنظمة على مستوى البلاد، والتي تبلورت الآن في وحدات المقاومة .

يبدو أن النظام، وتحديدًا خامنئي، ليس لديه خيار آخر سوى المضي في تنفيذ الإعدامات واتباع نموذج مذبحة عام 1988 على غرار الخميني الذي أمر بتنفيذ تلك المذبحة.

يعتقد خامنئي وعصابته أنه من خلال زيادة عدد سجناء الانتفاضة والتعذيب والإعدام، يمكنهم ترهيب المجتمع ومنع انتفاضة أخرى من طريقهم، لكن الحقيقة هي أن الإجراءات القمعية للنظام تسببت في مزيد من الغضب والكراهية في المجتمع وخلقت إمكانات في المجتمع لتحويل أعمال التمرد المحلية والاضطرابات المكبوتة إلى انتفاضة.

يواجه النظام الإيراني اليوم موجة من الاحتجاجات الشعبية وأعمال الشغب، التي نجمت عن فشل النظام في الاستجابة لاحتياجات الناس وحقوقهم.

انتشرت أعمال الشغب هذه في مناطق مختلفة من البلاد بما في ذلك سيستان وبلوشستان وكردستان وطهران وأصفهان والعديد من المدن الإيرانية.

ترتبط بعض أهداف أعمال الشغب هذه بقضايا مثل الفقر والبطالة والظلم والفساد السياسي والاقتصادي ونقص الرعاية الاجتماعية.

في هذه الحالة، يمكن أن تؤدي عمليات الإعدام في النظام الإيراني إلى موجة من الانتقام والغضب بين الناس، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى سقوط هذا النظام القمعي والفاشي.

وغني عن التوضيح أن المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان يمكنها أيضًا أن تلعب دورًا فاعلًا في مواجهة الإعدامات الجماعية وقمع الشعب الإيراني.

يجب على هذه المنظمات ممارسة المزيد من الضغط على النظام الإيراني من أجل وقف هذه السلوكيات اللاإنسانية وإرساء الديمقراطية وسيادة القانون.

الخلاصة هي؛ على الرغم من أن النظام الإيراني يستخدم الإعدامات كأداة لترهيب المجتمع والشعب، لكن يبدو أن هذه الإجراءات قد فاقمت أعمال الشغب والغضب الشعبي وستؤدي في النهاية إلى ثورة وطنية تطيح بالنظام.■

---

* كاتب حقوقي وخبير في الشأن الإيراني

لم تدم سوى 11 شهرًا فقط

«مهاباد».. ثاني جمهورية كردية في التاريخ

قاضي محمد رئيس جمهورية مهاباد

سحر عزوز

■ إعلان تأسيس جمهورية مهاباد عام 1946 بدعم من جوزيف ستالين الزعيم السوفيتي الراحل

■ في مارس/آذار من عام 1947، سقطت ثاني جمهورية كردية يتم الإعلان عنها في التاريخ، حيث جرى إعدام قاضي محمد، مؤسس "جمهورية مهاباد" الكردية في إيران، والتي عاشت لفترة وجيزة، ولم تدم أكثر من 11 شهرًا فقط.

ظهرت هذه الجمهورية الكردية عام 1946، نتيجة للأزمة الناشئة وقتها بين الاتحاد السوفييتي "السابق" والولايات المتحدة الأمريكية، فرغم أن إيران أعلنت الحياد أثناء الحرب العالمية الثانية، إلا أن القوات السوفيتية توغلت في جزء من الأراضي الإيرانية. وكان مبرر جوزيف ستالين لهذا التوغل هو أن شاه إيران وقتها رضا بهلوي متعاطف مع الزعيم الألماني النازي أدولف هتلر. ونتيجة لهذا التوغل هرب رضا بهلوي إلى المنفى، وتم تنصيب ابنه محمد رضا بهلوي، فاستغل الأكراد هذه الفرصة لإقامة دولة مستقلة.

وكانت "جمهورية مهاباد" مسرحًا لصراع سياسي متكرر في العصر الحديث، فبعد فترة وجيزة من الحرب العالمية الثانية، أعلن الأكراد إنشاء "جمهورية مهاباد" المدعومة من السوفييت، والتي انهارت مع دخول القوات الإيرانية إلى المنطقة عام 1947.

وتُعد هذه الجمهورية فصلًا بارزًا في حركة الاستقلال الكردية، فقد كانت المحاولة الثانية من قبل الشعب الكردي لإقامة دولة خاصة به، بعد "جمهورية أرارات" في جنوب شرق تركيا في عام 1927، وعلى الرغم من أن هذه الجمهورية لم تعش طويلًا، إلا أن إرثها لا يزال قائمًا في المجتمع الكردي، ولا يزال يلهم القوميين الأكراد في جميع أنحاء العالم.

قاضي محمد رئيس جمهورية مهاباد يجلس في المنتصف

جمهورية قصيرة العمر

تأسست منطقة مهاباد، التي كانت تسمى سابقًا سافوج بلاغ، وأُعيد تسميتها «مهاباد»، عندما تولى رضا شاه السلطة في إيران قبل حوالي 4 قرون.

وفي الأربعينيات من القرن الماضي، كان هناك حوالي 20 عائلةً مهمةً في المدينة تشترك في السلطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والنفوذ المعنوي. وكانت العائلات الأكثر نفوذًا هي شمسي برهان وشيوخ زامبيل وقاضي.

وخلال الحرب العالمية الثانية، وتحديدًا في أغسطس/آب من عام 1941، دخلت جيوش الحلفاء إيران. واحتل البريطانيون جنوب البلاد، بينما احتلت القوات السوفيتية الشمال. وفي ذلك الوقت انهار الجيش الإيراني في المناطق المحتلة.

حينها، عاد الزعماء الأكراد المسجونون أو المنفيون إلى قبائلهم، وأعادوا تسليح أنفسهم بالأسلحة التي حصلوا عليها بعد هروب القوات الفارسية من المنطقة.

وفي المدن، نظم المثقفون مجموعات سياسية وبدأوا في الدعوة إلى الاستقلال السياسي والثقافي الكردي. وكانت نتيجة هذه الجهود إنشاء "جمهورية مهاباد" عام 1946.

وفي غضون ذلك، عمل الاتحاد السوفيتي على دعم القوميين الأكراد في إيران، فزودوا الجماعات القومية الكردية بالأسلحة والتدريب،

■ الإيرانيون أعدموا رئيس مهاباد بتهمة «الخيانة العظمى» في نفس الساحة التي أعلن فيها قيام الجمهورية

وشجعوها على إقامة دولة مستقلة في إيران.

برز من بين الزعماء الأكراد قاضي محمد، وكان مدرسًا وزعيمًا دينيًا أسس عام 1942 جمعية بعث كردستان التي تركز نشاطها في مهاباد ثم تحول اسمها في عام 1945 إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، وكان برنامجه يتلخص في تحقيق الحرية في إيران، والحكم الذاتي لكردستان داخل الحدود الإيرانية.

استغل قاضي محمد ظروف ضعف الحكم في طهران ووجود القوات السوفييتية في الأراضي الإيرانية، ليعلن في 22 يناير/كانون الأول من عام 1946 قيام "جمهورية مهاباد"، أو جمهورية كردستان الديمقراطية..

أعلن القاضي محمد عن تأسيس جمهورية مهاباد الكردية، خلال احتفال كبير وأمام حشد من الأهالي والعديد من رؤساء العشائر ورجال الدين في ساحة (جار جرا) في مهاباد، ورفع العلم الكردي لأول مرة، وانتخب ممثلو جميع الطوائف والعشائر القاضي محمد ليصبح رئيس جمهورية مهاباد.

وألقى القاضي محمد خطابًا جماهيريًا وسط مهاباد، قال فيه: "الشعب الكردي (أمة) تعرض وطنه للتقسيم والاحتلال، وصودرت حقوقه، ولم يتمكن من حل قضيته، الكرد استيقظوا من سباتهم، ولديهم أصدقاء أقوياء، وأن جمهورية كردية ذات حكم ذاتي قد تأسست في هذه اللحظات بالذات"، وقال "إن الجمهورية لا تستهدف الانفصال ولكن لوضع حد لسياسة طهران تجاه الشعب الكردي».

انهيار الدولة الوليدة

قدمت الحكومة الإيرانية، بدعم من المعسكر الغربي عام 1946 شكوى إلى الأمم المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي، متهمة إياه بالتدخل في شؤونها الداخلية، وعدم تنفيذ بنود معاهدة 1942 بالانسحاب من إيران.

وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفييتي كان يعتبر

الأكراد شعب يسكن المنطقة الجبلية الممتدة على حدود تركيا، والعراق، وسوريا، وإيران، وأرمينيا

الحليف الأول لحركات التحرر التي برزت خلال القرن الماضي، ورغم من كل الوعود التي قطعها السوفييت للكرد بدعم حقهم في تقرير مصيرهم، إلا أن المصالح الدولية غلبت على المبادئ.

كان الاتحاد السوفييتي يسعى بالدرجة الأولى إلى الحصول على امتياز نفطي في المناطق الشمالية من إيران، وقد حقق مسعاه عندما تم التوقيع على اتفاقية بين السفير السوفيتي في طهران ورئيس الوزراء الإيراني "قوام السلطنة" في 4 أبريل/نيسان 1946، تضمنت منح امتياز النفط والتصديق عليه من قبل المجلس الإيراني في أول جلسة له.

وبناء على ذلك، انسحب السوفييت من شمال غرب إيران، على خلفية ضغوط القوى الغربية بمن فيهم الولايات المتحدة، فضلًا عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وفي يونيو/حزيران من ذلك العام، أعادت إيران سيطرتها على أذربيجان الإيرانية حيث عزلت هذه الخطوة جمهورية مهاباد، فتضاءلت محاصيل وإمدادات القبائل التي دعمت قاضي محمد، كما اختفت المساعدات الاقتصادية والمساعدات العسكرية من الاتحاد السوفييتي، مما أدى إلى إعلان إفلاس مهاباد.

وفي 5 ديسمبر/كانون الأول من عام 1946، أخبر مجلس الحرب قاضي محمد أنهم سيقاتلون ويقاومون الجيش الإيراني إذا حاول

■ «مهاباد» جمهورية لم تعش طويلاً.. إلا أن إرثها الاستقلالي لا يزال قائمًا في المجتمع الكردي حتى الآن

دخول المنطقة، ولكن قاضي محمد رأى أن ما سيحدث سيكون مذبحة بحق المدنيين الأكراد من قبل الجيش الإيراني، فسعى إلى تجنب الحرب بأي ثمن.

هاجم الجيش الإيراني الجمهورية في 17 ديسمبر/كانون الأول 1946، وصل إلى وسط مدينة مهاباد، عاصمة الجمهورية. وفر بعض زعماء القبائل من المنطقة، لكن قاضي محمد وأصدقاؤه قاوموا حتى النهاية. لكن بحسب بعض المصادر، استسلم قاضي محمد للقوات الإيرانية من أجل منع ارتكاب المجازر بحق الشعب. بعد ذلك

ودخلت القوات الإيرانية مهاباد، وبمجرد وصولها إلى هناك أغلقت المطبعة الكردية، وحظرت تدريس اللغة الكردية، وأحرقت جميع الكتب الكردية بما فيها المدرسية. وفي 31 مارس/آذار من عام 1947، شُنق قاضي محمد في مهاباد بتهمة "الخيانة العظمى" في ساحة جارجرا، وهي نفس الساحة التي أعلن فيها قيام الجمهورية.

ومع ذلك، ظل الإيرانيون حتى هذه اللحظة يخشون من قيام «جمهورية مهاباد» ثانية، وبقوا يحرصون على ألا يحقق الأكراد أي إنجاز استقلالي؛ لا في تركيا، ولا في سوريا، وبالطبع ولا في كردستان العراق.■

■ المصادر:

1- جمهورية مهاباد: قصة الدولة الكردية التي تحالفت مع السوفييت وقضت عليها إيران، موقع بي بي سي، 31 مارس/آذار 2023.

2- جمهورية مهاباد الكردية لم تدم أكثر من 11 شهرًا.. هذه قصتها، موقع اليوم السابع، 31 مارس/آذار 2020.

3- جمهورية مهاباد.. محطة تاريخية مشرقة ودروس وعِبَر، موقع وكالة أنباء هاوار، 22 يناير/كانون الثاني 2021.

4- مرور 77 عامًا على الإعلان عن جمهورية مهاباد التي دُمِّرت جراء الخيانة الداخلية، موقع روج نيوز، 22 يناير/كانون الثاني 2023.

جريمة إعدامه أثارت ردود أفعال دولية

حبيب أسيود.. شهيد النضال الأحوازي

الشهيد حبيب إسيود

■ أقدمت سلطات نظام الملالي، مؤخرًا، على إعدام المناضل العربي الأحوازي الشهيد حبيب فرج الله الكعبي، الرئيس السابق لـ "حركة النضال العربي لتحرير الأحواز"، المعروف بـ حبيب أسيود، وذلك بعد إدانته أمام القضاء الإيراني بقيادة "جماعة عربية انفصالية" متهمة بشن هجمات مسلحة، منها هجوم على عرض عسكري في إقليم الأحواز العربي المحتل عام 2018 أودى بحياة 25 عنصرًا من قوات "الحرس الثوري".

وبث القضاء الإيراني عبر التلفزيون الحكومي، حكم الإعدام بحق أسيود، الذي يحمل الجنسية السويدية، بتهمة "الإفساد في الأرض وتشكيل جماعة متمردة والتخطيط للعديد من العمليات الإرهابية وتنفيذها».

وبدأت محاكمة أسيود، في يناير/كانون الثاني 2022 بشبهات "إرهاب"، خصوصًا "الإفساد في الأرض" وغيرها، وأعلن القضاء الإيراني، في السادس من ديسمبر/كانون الأول الماضي، الحكم بالإعدام على الرجل الخمسيني.

إسراء حبيب

■ إعدام أسيود بتهمة «الإفساد في الأرض» وتشكيل جماعة متمردة والتخطيط للعديد من العمليات «الإرهابية»

عملية اختطاف أسيود

وُلد حبيب أسيود عام 1973 في إحدى قرى «شوشتر»، وهو خريج فرع العلوم الاجتماعية، وكان موظفًا في أحد البنوك في الأحواز، وغادر البلاد عام 2006 بعد اعتقال عدد من أعضاء المجموعة التي أعدم عشرة من منتسبيها عام 2007 بعد بث اعترافات ضد أنفسهم عبر التلفزيون الحكومي.

هاجر أسيود إلى هولندا، وبعد ذلك انتقل إلى السويد، حيث حصل على الجنسية السويدية فيما بعد. وظل يمارس أنشطته المعارضة للاحتلال الإيراني، من هناك.

انتهاكات حقوق الإنسان في إيران

وكان المناضل الشهيد، من مؤسسي "حركة النضال العربي لتحرير الأحواز" التي أعلنت عن وجودها بالتزامن مع انتفاضة 15 أبريل/نيسان 2005، وكانت تنشط قبلها بشكل سري عبر خلايا متعددة بإشراف حبيب جبر.

وأصبح أسيود عضوًا في المكتب السياسي ثم اللجنة التنفيذية فنائبًا لرئيس الحركة، وقد تولى رئاسة الحركة بعد اعتقال مؤسسها حبيب جبر في الدنمارك.

وكشفت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية، في تقرير نشرته 13 ديسمبر/كانون الأول 2022، عن اختفاء أسيود، بعدما سافر من منزله في السويد إلى تركيا دون أن يخبر أيًّا من معارفه. وجرت محاولات للكشف عن مصيره بعد اختفائه في تركيا، إلا أنه كان نقل إلى طهران في إطار عملية أمنية.

وذكر رئيس لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني، مجتبى ذو النوري، لوكالة أنباء البرلمان، حينها، أن "المعتقل يخضع للتحقيق حاليًا، وبعد أخذ المعلومات اللازمة سيحاكم لينال العقاب».

ونقلت "واشنطن بوست" عن فؤاد الكعبي أحد أصدقاء حبيب أسيود قوله: "لم نكن لنقبل سفره بعدما أصبحت تركيا بمثابة الفناء الخلفي لعملاء الاستخبارات الإيرانيين"، مبينًا أن أسيود مطلوب من قبل طهران. ووفقًا للصحيفة، فإن أسيود اختفى بعد وصوله إلى إسطنبول.

■ الاستخبارات الإيرانية اختطفت الرئيس السابق لـ «حركة النضال العربي لتحرير الأحواز» من تركيا

وبعد يومين من تاريخ وصوله إلى تركيا، أعلنت وسائل إعلام حكومية إيرانية، عن اعتقاله.

وقال سعيد حميدان، رئيس حركة النضال العربي لتحرير الأحواز، إن "أسيود لم يكن في مهمة تنظيمية خلال زيارته إلى تركيا، ولم يبلغ أحدًا بالسفر إلى البلد الذي يتجنب أعضاء الحركة السفر إليه، نظرًا لأنشطة المخابرات الإيرانية هناك».

وأثبتت الصور والمعلومات أن العملية تمت من خلال استدراج أسيود إلى تركيا عبر جاسوسة أو "سنونوة" تعمل للمخابرات الإيرانية تدعى صابرين سعيدي، التي توغلت في صفوف التنظيم، باعتبارها ناشطة وشاعرة أحوازية.

تزوجت "صابرين" بابن عم لها في الأحواز، بعد عودتها إلى إيران، لكنها حصلت على الطلاق بعد سنوات، لتتزوج لاحقًا بأحد أقاربها في بريطانيا والتحقت به عام 2017. ومن هنا بدأت تنسج علاقات مع الناشطين الأحوازيين في أوروبا، وبشكل خاص مع قادة "حركة النضال العربي لتحرير الأحواز"، بمن فيهم حبيب أسيود.

سافرت "صابرين" من لندن إلى حيث يقيم قياديو حركة النضال، في الدنمارك والسويد وهولندا وبلجيكا، من أجل الإيقاع بهم، فحضرت إلى منزل حبيب أسيود وقياديين آخرين، ولعبت دور الناشطة المعارضة من أجل الحصول على المعلومات وإرسالها للمخابرات الإيرانية.

من جهة ثانية، أظهر تحقيق قضائي تركي أن أسيود سافر من السويد إلى إسطنبول في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2020، لمقابلة المرأة، التي سافرت من إيران بجواز سفر مزور، ووصلت إلى المدينة التركية قبل يوم واحد من سفر الناشط الأحوازي.

وفي اليوم الذي وصل فيه أسيود إلى تركيا، اشترى منفذو عملية الخطف أربطة بلاستيكية من متجر لأجهزة الكمبيوتر في إسطنبول. ووصل أسيود، وتوجه للقاء "صابرين" في محطة وقود في منطقة "بيليك دوزو" في إسطنبول، وانتظرها في شاحنة. وبمجرد دخوله إليها، تم تخديره وتقييد يديه وقدميه.

وذكر التحقيق التركي أنه نقل إلى مقاطعة "وان" شرق تركيا، لتسليمه إلى مهربي الاتجار البشر، لتهريبه عبر الحدود في اليوم التالي. وعادت "صابرين" أيضًا إلى إيران.

اعترافات قسرية

بث التلفزيون الإيراني ما وصفها بـ «اعترافات» أسيود، عقب ثلاثة أسابيع من اعتقاله، بينما أدانت منظمات حقوقية ما وصفتها بتكرار ظاهرة الاعترافات القسرية، التي تؤخذ تحت التعذيب من المعتقلين السياسيين.

ظهر أسيود على التليفزيون الحكومي، وهو يعترف ضد نفسه ورفاقه بالعمل لصالح أجهزة استخبارات أجنبية والقيام بعمليات عسكرية وتفجيرات، وكذلك عن تورط مزعوم له ولقادة الحركة التي ينتمي إليها في الهجوم المسلح على العرض العسكري السنوي الإيراني في 22 سبتمبر/أيلول 2018 في مدينة الأحواز، والذي تبناه تنظيم "داعش" في حينه. واعترفت أجهزة النظام نفسه بذلك لاحقًا، وقالت إن خمسة مهاجمين قتلوا أثناء الهجوم.

عُرض حبيب أسيود في هذا المقطع التصويري بشكلين متغايرين في مشاهد مختلفة. ففي صور ظهر مرتديًا سترة سوداء وخلفيتُه مظلمة، وفي صور أخرى ظهر جالسًا على الكرسي وظهرُه إلى ستائر فاتحة اللون تُذكّر بقاعة استقبال، واعترف بما اقترفه من "جرائم" مزعومة.

وفي بداية الحلقة الاعترافية، تم بث مشاهد من حادث 22 سبتمبر/أيلول في الأحواز، ثم يتلوها تعريف حبيب بنفسه وبمنصبه.

وقال المعلّق على الفيديو إن أسيود كان يخطط لهجوم إرهابي لكنه وقع في قبضة "جنود إمام الزمان"، وهو الآن بين "الأيادي القاهرة للاستخبارات"!

وأعقب هذا الكلامَ مشهد لحبيب أسيود؛ وهو جالسٌ على الكرسي يَرفع عن عينيه عصابة سوداء مُطلقا آهةً عميقة. وترافق المشهد مع صوت المعلّق القائل إن حبيب أسيود ومجموعته كانوا على صلة بالاستخبارات السعودية والنظام الصهيوني. وأسيود الظاهر أمام الكاميرا وظهرُه إلى الستائر يأتي على ذكر عدد من الأشخاص كرفاق شاركوه في هجومه في سبتمبر/أيلول 2018 في الأحواز. كما يعترف بدوره في سرقة شركة مقاولات وفي السطو المسلح على "مصرف صادرات».

وأكد سعيد حميدان، أن الاعترافات التي أجبر عليها حبيب أسيود من قبل السلطات الإيرانية في سفارتهم بتركيا، ما هي إلا اعترافات قسرية أُجبر عليها ولا صحة لها، وشدد على أنهم سبق وأن حذروا منها، ووضح قائلاً: قلنا إن السلطات الإيرانية ستأخذ من الأخ حبيب

■ إجبار إسيود على الاعتراف بالهجوم على العرض العسكري في سبتمبر 2018 بالأحواز.. والذي تبناه «داعش»

حبيب إسيود خطفه النظام الإيراني خلال زيارة له إلى تركيا وحكم عليه بالإعدام

اعترافات قسرية، وذلك لإدانة نفسه ورفاقه المحتجزين في دولتي الدنمارك وهولندا.

وأثارت جريمة إعدام أسيود ردود أفعال دولية، سعت السويد لتقديم مساعدة قنصلية للرجل الخمسيني دون جدوى، نظرًا إلى عدم اعتراف إيران بالجنسية المزدوجة. وقالت السويد حينها إن "الإعدام عقوبة غير إنسانية لا يمكن تداركها والسويد مع بقية دول الاتحاد الأوروبي تدينها في كل الظروف».

وندد مجلس الاتحاد الأوروبي، في بيان له، بإعدام حبيب أسيود، بأقوى لهجة ممكنة، وأعلن تضامنه مع السويد، مطالبًا إيران بالامتناع عن تكرار عقوبة الإعدام في المستقبل، واتباع سياسة متماسكة بهدف إلغاء هذه العقوبة.

وأكد هذا البيان، على معارضته لعقوبة الإعدام في أي حالة، مشيرًا إلى أن الإعدام ينتهك الحق الذي لا يمكن إنكاره في الحياة ويظهر أقصى درجات القسوة والوحشية والإذلال.■

■ المصادر:

1- إيران تنفذ حكم الإعدام بحق معارض إيراني – سويدي، موقع إندبندنت عربية، 6 مايو 2023.

2- تركيا تؤكد اختطاف إيران للقيادي الأهوازي أسيود على أراضيها، موقع العربية، 13 ديسمبر 2020.

3- استمرار الإدانات الواسعة لإعدام حبيب أسيود والتشديد على ضرورة إلغاء عقوبة الإعدام في إيران، موقع إيران إنترناشيونال، 7 مايو 2023.

إيران.. نهاية عهد المطالب من الديكتاتورية!

عبدالرحمن كوركى (مهابادي)*

■ كان «الإعدام» طيلة فترة حكم الدكتاتورية الدينية المتسلطة على إيران جزءًا لا يتجزأ من بقاء ووجود هذا النظام حتى اليوم

■ في مطلع الشهر التاسع من انتفاضة الشعب الإيراني الأخيرة رأت الدكتاتورية الحاكمة لإيران أن بقاءها يكمن في التشدد بإعدام الشباب الإيراني، ذلك لأنه أصبح ضعيفًا بل وفي أضعف نقطة لبقائه، ويمارس هذا النظام الإعدامات لكي يتمكن من البقاء واقفًا على قدميه أجل، ويعلمون أن الشعب الإيران لا يريد هذا النظام وقد وطأت قدماه طريق الإطاحة بالنظام وقد عقد العزم مصممًا على الإطاحة بدكتاتورية ولاية الفقيه!

أقدمت سلطة الجلادين القضائية صبيحة يوم الجمعة 19 مايو/آيار 2023 بأمر من خامنئي وعلى الرغم من الاحتجاجات المحلية والدولية الواسعة على إجراء إجرامي حيث أعدمت ثلاثة من سجناء الانتفاضة وهم: صالح ميرهاشمي (36 عامًا)، ومجيد كاظمي (30 عامًا)، وسعيد يعقوبي (37 عامًا)، بعد أشهر من التعذيب الجسدي والنفسي بتهمة من صنع الملالي وهي تهمة (المحاربة) وكانت الفاشية الدينية الحاكمة قد ذكرت مبررات هذه الإعدامات بسبب مهلك عددًا من عناصر القوى القمعية أثناء أحداث انتفاضة الشعب في أصفهان في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي.

واستنادًا إلى الأخبار والمعلومات المنشورة فقد أعدم النظام الحاكم أكثر من 112 شخصًا في الشهر الثاني من العام الإيراني الجديد، وقد كان «الإعدام» طيلة فترة حكم الدكتاتورية الدينية المتسلطة على إيران جزءًا لا يتجزأ من بقاء ووجود هذا النظام حتى اليوم، وبحسب خبراء في الشؤون الإيرانية فإن هذا النظام سيسقط على الفور بمجرد التخلي جانبًا «ليوم واحد فقط» عن الإعدام والتعذيب والقمع، ذلك لأن قمع الشعب من قبل الحكومة واحتجاجات الشعب ضد الحكومة قد بلغ ذروته، ويسري هذا القمع في جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويعيش ما يقرب من نصف المجتمع الإيراني تحت خط الفقر، وقُتل أكثر من 120 ألف شخص من أبناء الشعب الإيراني على يد هذه الحكومة، ولا توجد عائلة في إيران في مأمن من ظلم هذا النظام.

من ناحية أخرى هناك «مقاومة متأصلة» ضد هذا النظام بقيادة السيدة مريم رجوي، ومعارضون أصيلون للنظام الحاكم يديمون مسيرة النضال من أجل إسقاط هذا النظام، وعلى الرغم من حجم الشعارات المضللة خلال أحداث انتفاضة الشعب الإيراني الأخيرة من خلال تنفيذ مختلف المشاريع الرجعية والإستعمارية والمحاولات الدؤوبة لإطفاء شعلة الانتفاضة إلا أن أبناء الشعب الإيراني كانوا مترابطين لصيقين بأركان قيادتهم وتمكنوا من السيطرة على الأوضاع في أيديهم وأغلقوا الطريق على المخططات الرجعية والاستعمارية.

هذه المقاومة التي تشكل منظمة «مجاهدي خلق» الإيرانية قوتها المركزية متجسدة في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية تمكنت الآن وأكثر من أي وقت مضى من تضييق الخناق على نظام ولاية الفقيه في جميع أنحاء إيران، وخارج إيران (دبلوماسيًا ودوليًا) جاعلة الرغبة الرئيسية للشعب الإيراني أي (الإطاحة بالدكتاتورية في إيران) في «مقدمة» التضحيات والحفظ والصون.

المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية هو التحالف السياسي الوطني الأقدم في تاريخ إيران وقد تأسس على قاعدتين هما «الحرية» و«الاستقلال»، وتأسس هذا المجلس في طهران على يد السيد مسعود رجوي في صيف عام 1981 وله هيكل «حكومة في المنفى» والتي لديها برنامج يأخذ على عاتقه «توفير الحريات» و«إحقاق حقوق جميع مكونات الشعب الإيراني»، في برنامجها، وهو البرنامج والمظلة الفريدين من نوعهما في تاريخ إيران حتى اليوم، وترتكز أسس هذا المجلس على التعددية والجمهورية وفصل الدين عن السلطة والعلمانية، وقد تم اختباره واختبار مرونته بالتوازي مع التطورات السياسية المتعلقة بإيران، وحظي بثقة الشعب الإيراني وطيف واسع من المجتمع الدولي، وهذا هو السبب الذي دفع بإرسال البدائل المزيفة للإستعراض بساحة الأحداث في الأشهر الماضية وسرعان ما بهتت وتلاشت!

نهاية عهد المطالب من الديكتاتور

الآن وقد أصبحنا في الشهر التاسع من الانتفاضة الأخيرة للشعب الإيراني؛ هناك بعض الحقائق التي لا يمكن إنكار وجودها ونوردها على النحو التالي:

- أولًا: على الرغم الألاعيب ومختلف المناورات التي أظهرتها الدكتاتورية الدينية الحاكمة في إيران حتى اليوم إلا أنها وصلت إلى نهاية خط بقائها والشعب الإيران عازم على إسقاطها، وهناك إجماع واضح في الرأي يدل على «حتمية الإطاحة بالنظام»، وبنظرة على الانتفاضة الأخيرة للشعب الإيراني نجد أنها قد ثبتت مُرسخة مثل هذه الحقيقة.

- ثانيًا: وبنظرة واقعية لتاريخ إيران وما لوحظ في انتفاضة الشعب الإيراني الأخيرة لا سيما ما لوحظ في كافة المدن الإيرانية، وكما يتضح في شعارات ومطالب الشعب الإيراني الدالة على حقيقة ذلك فإن «الأوضاع لن تعود إلى الوراء»، ولا يريد الشعب الدكتاتورية الدينية الحاكمة ولا العودة إلى دكتاتورية سلالة بهلوي السابقة، وفي ظل هكذا حقائق فإن جهود الرجعية والاستعمارية لإعادة نظام الشاهنشاهية إلى إيران ليست أكثر من سراب ولا يمكن أن تجد لها موطئ قدم ترتكز عليه.

- ثالثًا: لا يوجد على الأرض وفي ميادين العمل الاجتماعي بديلًا آخر للدكتاتورية في إيران سوى «المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية»، وهو مجلسٌ يمثل رغبات الشعب الإيراني، بديل حقيقي واقعي بمؤشرات ومُحددات حية قائمة على الأرض مثل «القاعدة الاجتماعية»، و«التنظيمات الإدارية»، «تراكم الخبرة العملية والتي هي محط ثقة الشعب»، «البرنامج والنظام الأساسي القائم على: الحرية وفصل الدين عن السلطة والاستقلال»، وقد عُرف كهيكل «ديمقراطي وجمهوري» ذي إعتبارات شعبية وعالمية.

كلمة أخيرة، أعلنت السيدة مريم رجوي إثر إعدام ثلاثة شبان من أصفهان قائلة: «لايمر يوم دون أن يسفك فيه الولي الفقيه السفاح دماء شبابنا على الأرض حفاظًا على حكمه المشين الآيل للسقوط. ولا يستطيع نظام الملالي أن يحكم ليوم واحد بدون قمع وتعذيب وإعدام، والطريق الوحيد للتحرر من حكومة التعذيب والإعدام هي الانتفاضة والمقاومة، وأضافت السيدة رجوي: «إن التقاعس أمام نظام يمثل وصمة عار على الإنسانية المعاصرة يتعارض بشكل واضح مع المبادئ والقيم العالمية المعروفة لحقوق الإنسان».

وفي كل يوم يمضي يتردد صدى هذه الحقيقة أكثر فأكثر.. حقيقة أن «عهد المطالب من هذا النظام قد انتهى» وما يجب أن يكون هو «النضال من أجل إسقاط الدكتاتورية في إيران» وما من سبيل آخر غير ذلك.■

---

*كاتب ومحلل سياسي خبير في الشأن الايراني

«الدولة البويهية» في العراق... من النشأة إلى السقوط

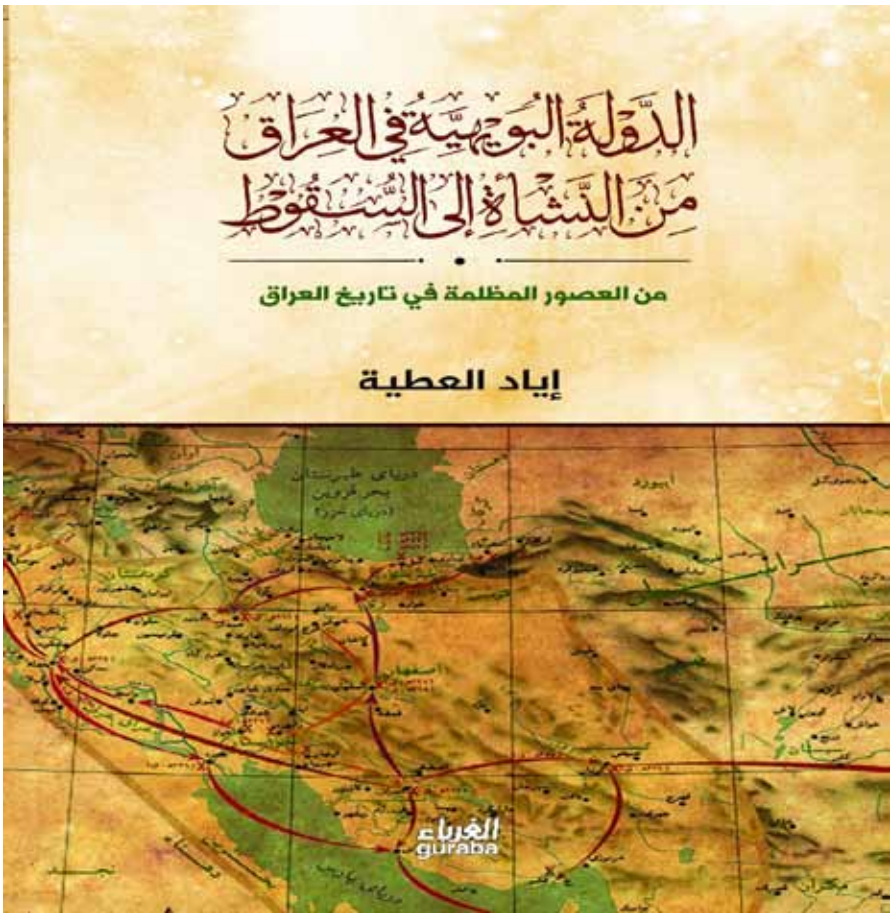

الكاتب والباحث إياد العطية

■ إن الحقيقة التاريخية التي حاول أعداء الأمة طمسها ودثرها هي: أن للصراع الحالي الذي تخوضه الأمة، وتكالب أعدائها عليها، بخاصة من المجوس وأذنابهم في العراق، وباقي بلدان المسلمين، جذوره التاريخية التي زرعها ونثر بذورها «بنو بويه» أثناء فترة حكمهم وتسلطهم على مقدرات الأمة.

بل إن الصراع اليوم مع المجوس وأدواتهم في كثير من بلاد الإسلام هو امتداد لتلك الحقبة الزمنية المظلمة التي تسلطت فيها الدولة البويهية على مفاصل الحكم في الدولة العباسية، والتي كادت أن تذهب بالخلافة الإسلامية وتصادرها بالكامل، عندما تجرّأ معز الدولة البويهي بعد أن سيطر على بغداد سنة 334 هجرية، وسمل عينيّ الخليفة المستكفي بالله، وأذهب ببصره، وسجنه، وهم بقتله، وإسقاط

■ الصراع مع المجوس وأدواتهم اليوم امتداد للحقبة المظلمة التي تسلطت فيها الدولة البويهية على «العباسيين»

الخلافة الإسلامية، وانتزاعها منه، ومن عموم بني العباس، وتحويلها إلى الفاطميين العلويين في مصر، شركائهم في العقدية والمذهب، لولا أن أشار عليه بعض خواصه بغير ذلك، فاكتفى بسمل الخليفة وخلعه من منصبه وسجنه.

ابتلاءات عصر البويهيين

الحقيقة الساطعة أن الدولة البويهية كانت تشكل تهديداً حقيقياً لوجود الخلافة الإسلامية، وبقاء الدين على الأرض، لولا لطف الله بهذه الأمة، ووعده لها بالنصر والتأييد، كما أن عصر الدولة البويهية يعتبر فاصلاً مهماً وخطيراً يفصل بين أهم مراحل التاريخ الإسلامي، فالأمة قبل سيطرة البويهيين على مفاصل الحكم فيها، ليست كما هي بعد سيطرتهم عليها ونشر نفوذهم في كل مدنها وولاياتها، حتى أن تأثير دولة بني بويه على الأمة استمر إلى ما بعد

سقوط دولتهم، وانتهاء حكمهم، بل أن تأثيرهم ما زلنا نعاني منه إلى يومنا هذا!

كما أن عصر البويهيين يُعد أيضاً من أكثر العصور ابتلاءات، وامتحانات، وشدة مرت بها الأمة، لأن بني بويه قد تعرضوا للأمة في قلبها، واستهدفوها في عقيديها، عندما حاولوا إفساد عقائد المجتمع الإسلامي، وتغييرها إلى عقائد مبتدعة فاسدة، تؤيد قضيتهم، وتصب في مصلحتهم، وتخدم أهدافهم، فنفر منها الشارع الإسلامي، ورفضها في قلبه، وحاول ردها بيده ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، ولكن سيطرة البويهيين على كل مفاصل القوة في تلك الفترة منعتهم من ذلك.

وقد تأثر بهذه العقائد بشكل مباشر دون الأمة كثير من عوام الشيعة، واستطاع بنو بويه بمكرهم المجوسي إفساد عقائد هؤلاء، حتى جعلوهم غلاة متطرفين، وقتلة متمردين، طعنوا في أصول الدين، وشككوا برسالة النبي الأمين، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأهل بيته أجمعين، فانحرفوا عن المنهج القويم، وصراط الله المستقيم، وأعلنوا حربهم على الله رب العالمين، وأوليائه الصالحين.

إن العصر البويهي لعب دوراً أساسياً في تعميق وتأصيل الانحراف الفكري لدى عوام الشيعة ومحاولة السيطرة عن طريقه على كل فئات المجتمع الإسلامي ( )، ففشلوا في ذلك، ورد الله كيدهم وأبطل دعوتهم.

إن معرفة مجريات الأحداث في تلك الحقبة الزمنية المظلمة التي مرت بها الأمة بشكل عام، وفي بغداد على وجه الخصوص، ومعرفة أصول هؤلاء المحتلين، والوقوف على عقائدهم الفكرية، والبحث في ممارساتهم اليومية، ودراسة النتائج التي وصلت إليها دولتهم البويهية، يجعلنا نفهم طبيعة الصراع الطائفي الدائر اليوم في العراق، والذي انتقل منه إلى باقي بلدان العالم الإسلامي، مثل سوريا، واليمن، ولبنان، وعلى الأبواب، السعودية، والكويت، والبحرين، وباقي بلدان الخليج العربي، وحتى تركيا لن تسلم من هذا أبداً، إذا ما تدارك ذلك المخلصون.

إن الفترة التي ظهرت فيها الدولة البويهية، تُعتبر نقطة تحول خطيرة في تاريخ الأمة، بعد أن نجحت في تفكيك المجتمع الإسلامي، وزرع الكره، والحقد بين أفراده، وإحداث فجوة كبيرة بين الأهالي الذين كانوا يتعايشون بسلام، وأمان لفترات طويلة على الرغم من اختلافاتهم الفكرية والعقدية التي لم تكن تضر بأصول الدين، حتى إذا ما ظهرت تلك الانحرافات

■ «بنو بويه» حاولوا إفساد عقائد المجتمع الإسلامي وتغييرها إلى عقائد مبتدعة فاسدة تؤيد قضيتهم.. فنفر منهم المسلمون

الفكرية، والممارسات البدعية، والطقوس الشركية التي زرعتها، ونمتها، ورعتها الدولة البويهية ليقتلوا فيها روح الإخوة، والتسامح، بين أفراد المجتمع الإسلامي، واستبدلوها بروح الانتقام، والقتل، والإقصاء، وهي البيئة المناسبة التي ينشطون فيها، ويستطيعون من خلالها الوصول إلى أهدافهم، وتحقيق مأربهم، ولعل هذا الناتج الذي وصلت إليه المنطقة الإسلامية اليوم، وتسلط المجوس على كثير من بلدانها، وإظهار علناً العقائد التي تنافي أصول الدين الإسلامي الحنيف، كان من أهم الأهداف بعيدة المدى التي رسمها الفرس المجوس للأمة أيام البويهيين، وبدأوا اليوم يقطفون ثمارها، بخاصة بعد أن سيطروا على كثير من بلدان العالم الإسلامي، إما من خلال حكومات وأحزاب متنفذة موالية لإيران كما هو الحال في العراق، أو من خلال مليشيات مسلحة تأتمر بأوامر قادة الحرس الثوري الإيراني مثل العراق، ولبنان، واليمن، أو من خلال حركات فكرية مؤثرة في المجتمع، ولها خلايا مسلحة نائمة ينتظرون ساعة الصفر لأطلاقها كما هو الحال في السعودية، والكويت، وباقي دول الخليج العربي إضافة إلى تركيا.

ولقد سميت هذا الكتاب "الدولة البويهية في العراق من النشأة إلى السقوط"، وفي أثناء عملي على هذا الكتاب وبحثي، وتقليبي في كتب التاريخ بخاصة في مرحلة تسلط الدولة البويهية على الخلافة العباسية التي كان مقرها في بغداد دار السلام، لمست أن الصراع الحالي الذي نعيشه اليوم مع المجوس ما هو إلا امتداد لتلك الحقبة الزمنية المظلمة، التي تسلط فيها المجوس على الخلافة الإسلامية من خلال الدولة البويهية التي غلفت حربها على الأمة بانتمائها إلى أتباع محبي أهل البيت، ونصرة مذهبهم، كذباً وزوراً، فعاثوا في الأرض فساداً، وأحرقوا الحرث والنسل، وأهانوا الخلفاء، وصادروا حقهم في الحكم والسلطة، وسلبوهم القوة، والمال، حتى أصبح الخليفة في عهدهم منزوع الصلاحيات، ليس له سلطة إلا على خدمه، وجواريه، وكل ما هو داخل قصره، بعد أن كان الخليفة يمثل أعلى سلطة في الدولة الإسلامية، وله هيبته، وقوته، وسلطانه، وهو المسؤول الأول عن صيانة الدين، وحماية المسلمين! .

لقد تسلط البويهيون على الخلفاء العباسيين وأصبح قرار تعين الخليفة، أو عزله عن منصبه، أو نفيه، أو حتى قتله، بيد سلاطين الدولة البويهية يقررون مصيره، ويحددون صلاحياته، فكان مصير بعض الخلفاء بين القتل، والاعتقال، والنفي.

وقد تكلمت في هذا الكتاب بشيء مختصر عن أصل هذه الدولة، وركزت على تواجدهم داخل العراق دون التطرق إلى نشاطهم خارجه، إلا في الخطوط العريضة التي استوجب ذكرها، كون العراق وتحديداً بغداد كانت عاصمة الدولة الإسلامية، ومقر حكم العباسيين، ومركز قرارهم.

واستعرضت بإيجاز أهم المراحل التي مرت بها هذه الدولة في العراق، من القوة، إلى الضعف، ثم السقوط، وبينت وبأسلوب مختصر غير مضر، الغرض الرئيسي من إنشاء هذه الدولة، مستوعباً كل الأنشطة المهمة التي قامت بها خلال فترة حكمهم في العراق، ومستعرضاً كل قياداتها الذين تعاقبوا على حكم العراق، ولقد استخدمت في كتابي هذا أسلوب سهل مبسط غير متكلف، وتجنبت ما استطعت المصطلحات غير الدارجة التي من شأنها أن تُشكل على القارئ، بما يناسب عقول عامة القراء بخاصة أولئك الشباب الذين ليس لهم اطلاع كبير على التاريخ الإسلامي، ليتنسى لهم التعرف على أهم المراحل التاريخية خطورة على الأمة، والتي ما زالت آثارها باقية إلى هذا اليوم، وما زالت تشكل خطاً زمنياً متصلاً في الصراع إلى يومنا هذا، متجنباً الإسهاب وكثرة التفاصيل غير المهمة، مراعياً ذوق القارئ البسيط الذي يميل إلى الاختصار والتبسيط، مع التركيز على حبك الفكرة، وضبط التسلسل الزمني لقيام هذه الدولة حتى سقوطها.■

الكُرد في الشرق القديم حتى ظهور الإسلام

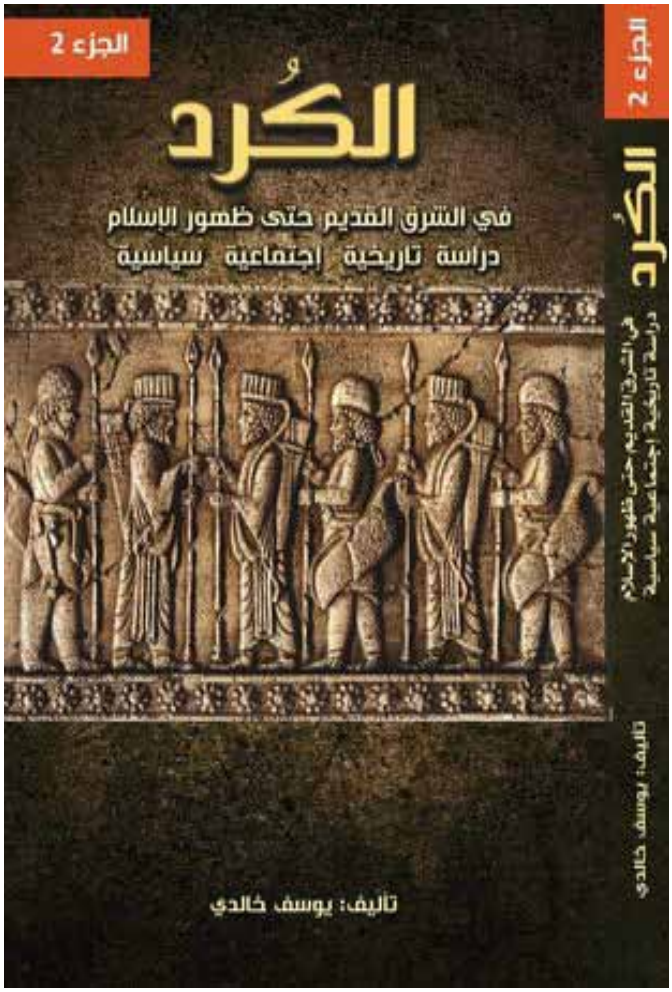

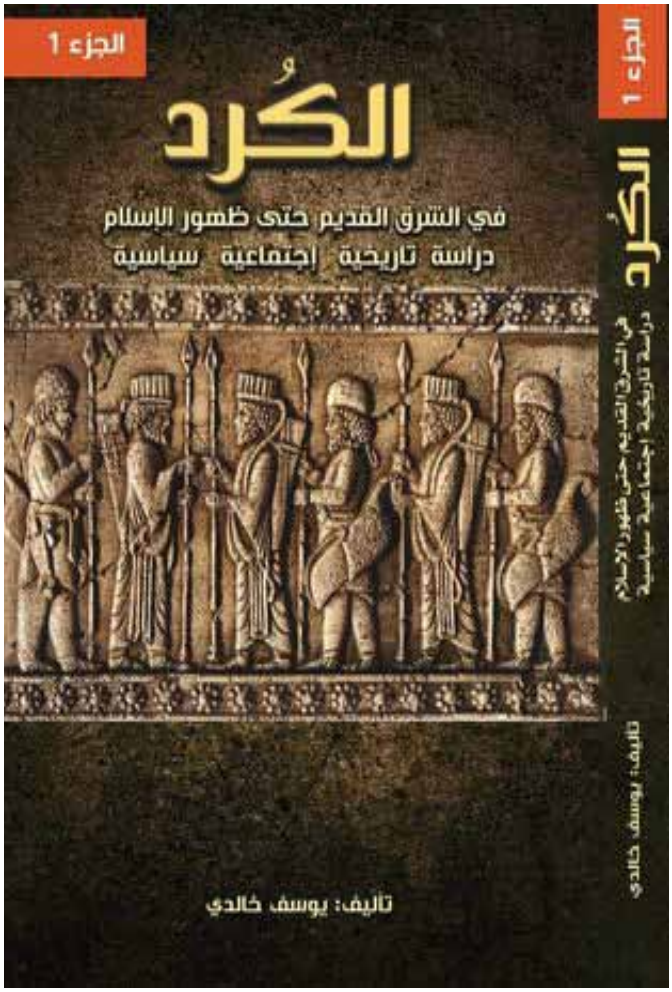

■ لابد من التأكيد على مقولة مينورسكي بأن إثبات أصول أي شعب عن طريق اشتقاق الأسماء، يعد مجازفة، ولابد في هذه الأحوال من الاعتماد على وقائع تاريخية وجغرافية واجتماعية، وهذا هو الأسلوب الذي اختاره المؤلف يوسف خالدي، كمنهج في تناوله لمسألة الكرد وأصولهم، في الجزأين الموسوعة «الكرد في الشرق القديم حتى ظهور الإسلام»، معتمدًا في ذلك، على الوقائع التاريخية، من خلال تتبع سيرة شعوب جبال زاغروس والهضبتين الإيرانية والأناضول وبلاد الرافدين خطوة بخطوة، ودراسة ما خلفه لنا هؤلاء الأسلاف من إرث حضاري ومدني، وأساليب عيشهم والحروب التي خاضوها، أو خاضتها ضدهم دول الجوار، مع تسليط الضوء على الأماكن الجغرافية، وتسمياتها، والتغيرات التي كانت تنال من تلك الجغرافيا بتبدل وتغير العهود، أبدى فيها المؤلف كل الحرص في

سحر عزوز

الحفاظ على نقاط الربط بين المتغير والثابت الذي يتحول بعد فترة إلى متغير، بسبب تبدل الأوضاع والظروف، وانتقال السلطة من شعب إلى شعب، ومن قوم إلى آخر، ومن أسرة إلى أخرى، داخل هذا الكيان السياسي أو ذاك. فكان الثابت دومًا هو وجود واستمرارية تلك الشعوب ودوام الجغرافيا التي احتوتهم، وكان المتغير هو الدول واللغات وأسماء تلك الشعوب على مر الزمن. وقام بتنوير المساحات المظلمة، التي سكتت السجلات والوثائق عن تسجيلها لدى بعض الشعوب، باللجوء إلى ما وفرته وثائق الشعوب الأخرى، وإلى ما أصبح اليوم متوفرًا من معلومات وأدلة، قدمتها الكشوف واللقى الأثرية، ودراسات الباحثين والعلماء الذين لا يزالون يقدمون المعلومات والأفكار في وقتنا الحاضر فسددت الفجوات من خلال الاستنتاجات ونقد وتحليل الآراء على ضوء المتوفر منها.

فعلى الرغم من الأصل المشترك لكل من الفرس والميديين (جبال زاغروس وآريا القديمة) فقد خضعا إلى تطورات متنوعة ومتمايزة. بعد وصول الفرس إلى إقليم آنشان «فارس» تعرض هؤلاء الفرس بدرجة كبيرة إلى التأثير الإيلامي «اللور»، ويكاد المرء يميل إلى الاعتقاد بأن هؤلاء الفرس الذين تواجدوا في عهد كورش (قبائل باسارجداي ومارافي وماسبي) أصبحوا جزءًا من السكان المنحدرين من مزيج من الزاغروسيين والإيلاميين، كما واظب هؤلاء الفرس على استعارة المفردات والعادات الإيلامية واستخدامها في كل مناحي وجوانب الحياة السياسية والاجتماعية. (موسوعة تاريخ الإمبراطورية الفارسية ج1 ص 80.)

كما إن القبائل التي ذكرتها نصوص

الآشوريين بالماد والزوكرتو والتوروكو، بعد تأسس الإمبراطورية الميدية ومع دخول الأراضي التي كانت تابعة لأورارتو وريثة الإمبراطورية الحورية - الميتانية، أصبحت مناطق آسيا الصغرى بمجملها من أملاك تلك الإمبراطورية في عهد كي أخسار، حين أصبح نهر الهاليس حدًا فاصلًا بين مملكة ليديا والإمبراطورية الميدية.

خضعت تلك الشعوب بدورها إلى التطورات ذاتها التي مرت بها شعوب زاغروس، حتى أصبحت القبائل الميدية في العهد الإخميني، جزءًا من السكان المنحدرين من شعوب الأناضول، امتزجت خلالها الثقافة الحورية مع العناصر الثقافية الآرية بشقيها الشرقي والغربي ضمن دولتي ميتاني وحاتي، اللتان كانت تتألف غالبية سكانهما من العنصرين الحوري والهندو آري. فالحوريون بلغتهم الحورية المستقلة عن باقي اللغات المعروفة، كاللغات السامية والآرية بفرعيها الشرقي الهندو-إيراني والغربي متمثلة باللغة اللاوية، لغة سكان كيزوادنا «سهول كيليكيا» وإسووا «سهول مالاتيا» التي كانت تعتبر امتدادًا لمناطق كيزودنا في زمن الصراع الحوري - الحثي، على النفوذ في شمال سوريا والأناضول، ومع صعود أسر في العصر الحاتي الحديث واستلامها العرش في حاتوشا من خلفية حورية لاوية «أسرة تودحليا الثاني»، وتبوأ الإله تيشوب وزوجته خيبات مركز الصدارة بين الآلهة في المجمع الديني الحثي، في منطقة تميزت بطغيان العناصر الثقافية الحورية اللاوية على غيرها من الثقافات الأخرى، ومع انتشار الثقافة الحورية ولغتها التي كانت قد أصبحت شبه متجانسة مع اللغة اللاوية -الآرية، وانتقال هذا المزيج الحضاري اللغوي الثقافي، مع الحوريين والموشكيين من أصول لاوية إلى شرقي الأناضول، بعد سقوط الإمبراطورية الحثية وتدمير حاتوشا وأوغاريت والآلالاخ مع وسط وغربي سوريا، بسبب غزوات شعوب البحر، الكرد والشرق القدمي 7 واضطرار أعداد كبيرة منهم إلى الهجرة باتجاه شرق الأناضول، حيث سوبارتو ونخيريا ومنطقة وان، ظهرت إلى الساحة لغة حورية جديدة سميت باللغة الأورارتية اختلفت عن الحورية القديمة، بقدر ما دخل إليها من مفردات اللغة الآرية، التي كانت تتحدث بها شعوب الأناضول في ميتان وحاتوشا معًا. بإخراج الفرس من دائرة شعوب زاغروس وفصلهم عن الميديين والبارثيين، بالنظر إليهم على أنهم ليسوا من أسالف «الكاردان» الكرد، هو إنكار للعنصر الميدي - البارثي في الحين ذاته سلف للكرد الحاليين، حيث ثبت لنا وبالدليل

أبدى المؤلف كل الحرص في الحفاظ على نقاط الربط بين المتغير والثابت الذي يتحول بعد فترة إلى متغير بسبب تبدل الأوضاع والظروف وانتقال السلطة من شعب إلى شعب داخل هذا الكيان السياسي أو ذاك

القاطع وفق النصوص الآشورية وكتابات بيهستون وما قدمته لنا الدراسات الحديثة، أن قبائل بارثيا وميديا ومن سكنوا آنشان التي سُميت بفارس، كانت قبائل تتحدث بلغة واحدة بلهجات متعددة، وديانتهم واحدة، والمصطلحات الثلاثة كانت جغرافية ومكانية وليست إثنية وعرقية. بعد استيلاء كورش على عرش أكباتانا، كان اليونانيون وشعوب الشرق الأدنى يشيرون بشكل متكرر إلى الفرس على إنهم ميديون، كما تم استخدام مصطلح الحروب الميدية كوصف لحروب الإخمينيين مع اليونانيين، وشاع آنذاك مصطلح «التميد» نسبة إلى ميديا، في وصفهم ممثلي الفئات اليونانية التي كانت تميل إلى التعاون السياسي مع الإخمينيين، ناهيك عن اقتناع بعض الباحثين، بأن الكلمات الميدية التي استعارها الفرس في زمن كورش من الميديين ظلت مستخدمة وبشكل متكرر في الألقاب الملكية والإدارية والحكومية، وهي أمور تدل على أن كورش قد اقتبس التقاليد الميدية كاملة، إضافة إلى أن مملكة ميديا كان لها تأثير قوي بالفعل على فارس خلال فترة السيادة السياسية الميدية. (موسوعة تاريخ الإمبراطورية الفارسية،ج.1 ص.75 بيير بريانت.)

الفرضية:

عُرفوا بالكرد (كاردان ومفردها كرد في اللغة البهلوية). من أقدم الأقوام الذين سكنوا وعاشوا في الشرق الأدنى القديم، صيادو كهوف، صناع ورواد الثورة الزراعية، بناة أولى القرى في العالم القديم، أول من مارسوا التجارة، أنتجوا عدة حضارات عرفت بأسماء مواقعها، قاموا باستصلاح مستنقعات أرض الرافدين وأسموها بالأراضي السفلى، ومناطق سكناهم القديمة بالأراضي العليا. تشكلت دول وممالك ونشأت حروب واستمر الصراع من أجل السيطرة على الأرض وثرواتها، بين سكان القرى والأرياف من المستقرين بين ضفتي أكبر نهرين وروافدهما في أرض الرافدين، وبين القبائل المرتحلة التي كانت تواصل زحفها البطئ بشكل سلمي، والسريع تارة أخرى عن طريق الغزوات والمعارك والحروب. أدت هذه الحركة إلى الصدام بين تلك الأقوام المستقرة، وتلك التي كانت تعيش حياة البداوة والترحال، حين استقر بعض منها وعلى مراحل وسط السهل الخصيب.

قام الكتاب الموسوعة بالكشف عن النظرية من خلال تقديم الأدلة كبرهان، وبالاعتماد على فلسفة التاريخ كمنهج وأسلوب للبحث، ومقومات هذا المنهج هي العناصر التالية:

- تناول الأحداث التي وقعت في الشرق الأدنى القديم على أنها من نتاج وصنع البشر سكان المنطقة، والتعامل مع الوقائع التي جرت في كل جزء من منظور موحد، لذلك فإن منهج الكتاب البحثي ورغم اهتمامه بالتفاصيل الدقيقة، فهو كلي ولم يقف عند جزء معين من جغرافية ذاك الشرق، أي المناطق التي ستسمى لاحقا بـ"كردستان"، وإنما تجاوزت جغرافية هذا المصطلح التاريخي إلى مناطق أخرى مجاورة،

وأبعد من المجاورة، بسبب ترابط وتشابك الأحداث التاريخية التي مرت بها مناطق كردستان مع باقي مناطق الشرق القديم الذي بات في بعض المراحل وكأنه جزء من الغرب والغرب جزء منه.

- تتبع نشاطات سكانه القدماء في الكيانات السياسية التي تشكلت في الأراضي التي يسكنها كرد اليوم، وصلة هذا الشعب بتلك الأقوام وعموم سكان مناطق الشرق الأدنى القديم، بتسليم دفة قيادة البحث إلى النصوص والوثائق والروايات التي خلفتها تلك الشعوب ورائها، لكي تتحدث بنفسها وتنطق بما جرى، متوخيًا بالنتائج على أنها مقدمات يتم فرضها على عملية البحث كأمر واقع والتعامل معها، على أنها فرضية تحتاج إلى براهين لإثباتها.

- لم يعتمد هذا المنهج على مبدأ الاشتقاق اللغوي للوصول إلى مفهوم مصطلح الكرد وأصلهم، إلا في حدود ضيقة بما يفيد البحث، وإنما كان الاعتماد على النصوص وعلى شرح وتفسير الوقائع الاجتماعية من حروب ومجاعات وهجرة وتهجير وأساليب عيش، والتغيرات السياسية التي حدثت، وما نتج عن ذلك من تغير في حياة وأساليب عيش الشعوب، نشوء دول وزوال إمبراطوريات، اندثار لغات وولادة لغات جديدة. من خلال تقديم الوصف الواقعي للأحداث التي جرت في الماضي والإجابة عن الأسئلة المطروحة. ما الذي جرى وكيف حصلت هذه الحادثة أو تلك؟ وما الظروف والملابسات التي رافقتها؟

- إعادة بناء الأحداث من خلال تصور الواقعة التاريخية ذهنيًا، بالاعتماد على ما توفر من معلومات وأهمها النصوص التي كشفت عنها التحريات والدراسات ومن مختلف المصادر التاريخية، إجراء المقارنة بينها وإخضاعها للنقد والتحليل، تقديم الأدلة القادرة على تفسير الحادثة وشرح الظروف التي رافقتها، والكشف عن أسبابها وخلفياتها وغالبًا ما تكون محجوبة لأسباب، عن طريق رسم الاحتمالات للمآلات التي انتهت إليها هذه الظاهرة الاجتماعية أو تلك ساعة وقوعها.

- الدوافع التي كانت تقف خلف قرارات الملوك إلى خوض الحروب وعقد اتفاقيات السلام، ظاهرة الزواج السياسي، سلوك الجماعات والشعوب تجاه الغزوات التي كانت تستهدف بلدانهم، وعزوف تلك الشعوب عن المقاومة في بعض الحالات.

قد تبدو الوثائق ناقصة وغامضة وأحيانا متناقضة، أو قد تكون مزيفة تم صياغتها لترويج

> ■ على الرغم من الأصل المشترك لكل من الفرس والميديين (جبال زاغروس وآريا القديمة) فقد خضعا إلى تطورات متنوعة ومتمايزة

أفكار سياسية، مما يتطلب التدخل ومعالجة كل حالة بوضعها في سياقها التاريخي المناسب، وفق تصور يقارب حقيقة ما حدث بالفعل عن طريق الاستدلال والحدس وإعادة تشكيل وقائع التاريخ، وتصحيح ما يتبين أنه كان نتاج تزييف.

ما يميز هذه الدراسة، هو التركيز على التفاصيل التي تكشف عما هو غير معلوم عن "الكرد" وعلاقاتهم مع الشعوب الأخرى في الكيانات السياسية التي نشأت في الشرق القديم. تجنب التكرار وتجاوز عقدة الباحث الكردي في الشكوى من قلة وندرة المصادر التي تتحدث عن الكرد، كلاسيكية كانت أم معاصرة، وصعوبة استحصالها، لتبرير عجز يدرك صاحبه أن القارئ مهتد إليه لامحالة، فيكون الحل بإغراق القارئ بتفاصيل عن نظريات تم صياغتها من قبل مختصين غربيين أو شرقيين، دون إخضاعها للنقد والتحليل وتحكيمها للعقل لفرز الغث من الثمين، مع حرصهم في الحين ذاته على ذكر كل الآراء التي صاغها كل من هب ودب حول أصول الكرد في مؤلفاتهم، عن يافث ونوح وجنوح سفينته على الجودي، عن أسالف الكرد من الجن، عن هوازن وثقيف وعاد وثمود. عن لغة الميديين الضائعة، وهي أوضح من الشمس في مشرقها، في نقوش بيهستون وبلاط الإخمينيين.

التمازج الثقافي الحوري- الآري:

نعرف من خلال بعض النصوص العائدة إلى كانيش وسط الأناضول، عن اختلاط الأشوريين مع السكان المحليين، ونتعرف أيضًا على أسماء حثية، ولوفية، ونيسية، وسوبارية - حورية، فنجد مثلاً أن التجار الحوريين كانوا يُعاملون بنفس القدر والمنزلة التي كان يُعامل بها التاجر الآشوري، فهناك تاجر يحمل اسم حوري «أنشيرو»، كان من كبار تجار مدينة كانيش ويدير تجارة واسعة من الحبوب والبضائع الأخرى، وقد قام أحد التجار الآشوريين الكبار، بطلب يد ابنته للزواج، الأمر الذي يشير إلى أن الحوريين كانوا يمارسون مهنة التجارة إلى جانب غيرها من المهن الأخرى، ولا سيما صناعة النسيج والتعدين، ضمن الكارومات مشاركة مع الآشوريين، أو لحسابهم من خلال الأوبارتومات التي لم يكن الأشوريون متواجدين فيها بشكل مباشر، حين انتقلت التجارة من السوباريين والأكاديين إلى الأشوريين بعد سقوط أكاد وانهيارها على يد الممالك الجوتية.

في الهضبة الإيرانية وزاغروس:

قدمت لنا الحفريات في كهف «بيهستون» أدوات لجماعات كانت تعيش على الصيد، اتخذت من هذا الكهف مسكنًا لها، تماثلت هذه المواد مع ما اكتشف في كهف هزار مرد قرب السليمانية وعلى مواد أخرى مشابهة في كهف «تامتاما» تعود إلى العصر الحجري القديم. كما اكتشفت بقايا إنسان العصر الحجري الحديث في كهف «تانكي» بجبال البختيارية، على فأس يدوي ومعول حجري يعودان إلى العصر السابق للعبيد، وكذلك في كهف «بيليت» 6000 سنة ق.م، وعلى مخلفات لأناس مارسوا الزراعة ودجنوا بعض الأنواع من الحيوانات كالبقر والخنزير، كما تم العثور في «سيالك» رقم واحد قرب «كاشان» اليوم جنوب طهران على آثار جماعة استوطنت بيوتًا من الطوب، ومارست الرعي والزراعة وصنعت الفخار الأسود والأحمر ثم الملون، إلى جانب المغازل الحجرية والسكاكين من الصوان والمناجل والفؤوس، حوالي 6000 ق.م، ووجد في «علي كوش» و«تبة سراب» آثار لجماعات مارست الزراعة وخاصة القمح. (سامي سعيد: تاريخ الشرق الأدنى ص40 و41).

يضم الجزء الأول من الكتاب أربعة أبواب كانت تتحدث عن: الشرق القديم والحضارة، الكرد وكردستان، الأكاديون، الحثيون.

ويضم الجزء الثاني من الكتاب سبعة أبواب تتحدث عن: مصر وميتاني، تجددالصراع الحوري الأشوري، تأسيسإمبراطورية ميديا، قمبيز وسمير ديس ودارا، والإسكندر المكدوني، الدولة السلوقية، البرثيون والساسانيون.■

الباحث غانم العابد لـ « شؤون إيرانية »:

جرائم التهجير الديموغرافي للعراقيين.. مازالت مستمرة

أكد غانم العابد، باحث في الشأن العراقي، أن الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، كان له أكبر الأثر في إحداث تغييرات ديموغرافية كبيرة، أثرت بشكل خطير في التركيبة السكانية في عدد من المدن العراقية، مشيرًا إلى أن جرائم التهجير الديموغرافي للسكان بدأت بمحافظة «البصرة» ذات الغالبية السنية، حيث تم تهجير أعداد كبيرة من الأهالي على أيدي الميليشيات الشيعية الطائفية التابعة لإيران.

وأضاف «الغانم» في حوار لـ «شؤون إيرانية» أن أعمال التهجير الطائفي والقتل مازالت تُرتكب حتى اليوم في محافظة «ديالى» ذات الغالبية السنية لتفريغها من سكانها، وأنه بعد تفجير المرقدين «العسكريّين» في سامراء ازدادت عمليات «القتل الجماعي على الهوية» في العراق، وتصاعدت تبعا لذلك عمليات النزوح والتهجير.. وإلى نص الحوار:

حوار

شريف عبد الحميد

• حدثت تحولات ديموغرافية متعمدة في العراق منذ الغزو الأمريكي عام 2003 حتى عهد قريب.. فما هي مظاهر هذه التحولات على الأرض؟

- كان للغزو الأمريكي للعراق عام 2003 أكبر الأثر في إحداث تغييرات ديموغرافية كبيرة، أثرت بشكل خطير في التركيبة السكانية في عدد من المدن العراقية، خاصة تلك المدن التي تسكنها مكونات متنوعة أو أقليات؛ وكانت بدايتها في محافظة البصرة جنوب العراق حيث تعرض العراقيون السنة لمحاولات تهجير جماعية من قبل الميليشيات العراقية التي كانت في إيران، وفي محافظة ديالى شرق العراق التي كان يشكل فيها المكون السني الغالبية، ولكن بسبب قربها من الحدود العراقية- الإيرانية وتواجد الميليشيات، جرت فيها أعمال تهجير وقتل لازالت مستمرة لحد يومنا هذا؛ مما تسبب بتهجير كبير لأهاليها

■ الميليشيات التابعة لإيران نفذت أعمال تهجير طائفي في «البصرة» بعد الغزو الأمريكي للبلاد عام 2003

والسيطرة على أراضيهم وممتلكاتهم.

• هل جرى حقًا تهجير السكان السُنة من مناطقهم في العراق وتسكين الشيعة مكانهم بهدف إيجاد مناطق «صافية طائفيًا»؟

- بعد أحداث تفجير المرقدين العسكريين في سامراء (شمال العاصمة بغداد 125 كم) التابع لمحافظة صلاح الدين ازدادت عمليات القتل الجماعي على الهوية فيها وفي العاصمة بغداد والتي كانت منطلقًا للحرب الأهلية المذهبية في العراق.

التغيير الديموغرافي في العراق وإن كان في ظاهره لأسباب طائفية أو مذهبية، لكن في حقيقته هو لأسباب اقتصادية والاستيلاء على الأراضي ومن ثم تعزيز اقتصاد الميليشيات

أغلب النازحين في العراق أطفال ونساء

وتمويلها من خلاله، وهذا ما لاحظناه خاصةً بعد سيطرة تنظيم «داعش» على المحافظات السنية في يونيو/حزيران 2014، فمثلا منطقة جرف الصخر (60 كم غرب بغداد) هذه المنطقة سيطر عليها تنظيم «داعش» لمدة ثلاثة أشهر فقط وطرد منها في شهر سبتمبر/أيلول 2014 ومع هذا حتى الآن لم يسمح لأهاليها الذين فروا من البقاء تحت سلطة تنظيم داعش أو خوفًا من المعارك من العودة إليها، بل إن أربع رؤوساء حكومات عراقية لم يسمح لهم بالدخول إليها بعد سيطرة الميليشيات عليها ووظفتها لتعزيز اقتصادهم من خلال تهريب النفط وفتح مشاريع اقتصادية فيها، والأخطر من ذلك إنشاء معامل لتطوير الأسلحة ناهيك عن التقارير الدولية التي تتحدث عن نقل إيران لصواريخ وأسلحة إليها.

• يرى البعض أن التغيير الديموغرافي في العراق كان مشروعًا أمريكيًا بالأساس استغلته إيران والميليشيات الشيعية الموالية لها.. فهل هذا صحيح؟

- التغيير الديموغرافي سواءً أكان مشروعًا أمريكيًا أم لا، تتحمل مسؤوليته الولايات المتحدة التي غزت العراق خارج إرادة مجلس الأمن وبفعل هذا الغزو تمكنت الميليشيات الشيعية المرتبطة بإيران من القيام بأعمال تهجير وقتل طائفي خاصة وكما هو معلوم للجميع أن العراقيين السنة كانوا في غالبيتهم مقاومين لهذا الاحتلال ودافعوا عن العراق مما أنتج بطريقة أو أخرى أشبه بتحالف أمريكي ميليشياوي ضد العراقيين السنة.

• كانت الأقليات الدينية والعرقية التي تشكل 10% من السكان هي الأكثر استهدافًا في عمليات التغيير الديموغرافي... لماذا تم استهداف هذه الأقليات ومن الذي استهدفها؟

- ليس فقط الأقليات التي كانت هدفًا لعمليات التغيير الديموغرافي، فالسنة وهم ليسوا أقلية كانوا عرضة لهذا الاستهداف، لكن بقية الأقليات التي تم استهدافها وإن كان تحت شعارات دينية لكن في حقيقتها كانت من أجل الرغبة في السيطرة على أملاكهم خاصة مع الأقلية المسيحية في بغداد حيث تم الاستيلاء على آلاف دور السكن من قبل ميليشيات، بل ذهبوا أكثر من ذلك عندما بدأوا بتزوير

■ أعمال التهجير مازالت تُرتكب حتى اليوم في محافظة «ديالى» ذات الغالبية السنية لتفريغها من سكانها

التهجير القصري في العراق

مستندات هذه المنازل وتحويلها لأسمائهم.

وقد يكون ما جرى للأقلية اليزيدية في سنجار (غرب محافظة نينوى شمال العراق) من جرائم قتل وسبي لهم على يد تنظيم داعش الإرهابي لأسباب دينية.

• ما هو الدور الذي لعبته التنظيمات الجهادية المتطرفة مثل «القاعدة وداعش» في عمليات التغيير الديموغرافي داخل العراق؟

- لعبت التنظيمات الجهادية المتطرفة (القاعدة وداعش) دورًا سيئًا في عملية التغيير الديموغرافي، فبسبب تصرفاتها أعطت المجال للميليشيات الشيعية للقيام بأعمال تهجير واسعة، بل الأخطر إنه بعد سيطرة تنظيم داعش على ثلاث محافظات عراقية استطاعت هذه الميليشيات من أن تحصل على شرعية قانونية وحكومية وأصبحت تتحرك تحت مظلة الحكومة العراقية للقيام بجرائمها.

• هل سيتمكن ضحايا التغيير الديموغرافي من استرداد أراضيهم وبيوتهم يومًا ما.. أم أنهم صاروا «مجرد أرقام» ضمن ضحايا الكارثة العراقية؟

- لا أعتقد حاليًا سيتمكن ضحايا التهجير

> ■ بعد تفجير المرقدين «العسكريّين» في سامراء ازدادت عمليات «القتل الجماعي على الهوية» في العراق

من استرداد أراضيهم أو منازلهم وفعلًا هم الآن مجرد أرقام خاصة لأن قوة الميليشيات التي طردتهم أقوى من سلطة الدولة ومالم تشكل محكمة دولية للتحقيق في كل الجرائم التي حدثت في العراق من قتل وتهجير وسيطرة تنظيمات جهادية على بعض المدن العراقية فالوضع باق كما هو، خاصة وكما أسلفت أن منطقة جرف الصخر لم يتمكن أربع رؤوساء حكومات عراقية من الدخول إليها.

• هل تستمر عمليات التغيير الديموغرافي في المنطقة العربية خلال الأعوام المقبلة على الرغم من تراجع حدة الصراعات المسلحة؟

- بقناعتي نعم هناك مناطق أخرى قد تكون معرضة للتغيير الديموغرافي خاصة في المناطق المحيطة بمدينة سامراء مثل يثرب والفرحاتية والعوجة التي لم يسمح لأهاليها بالعودة إلى منازلهم حتى الآن.

بل إن مجزرة الفرحاتية (غرب قضاء بلد في محافظة صلاح الدين وسط شمال العراق) التي حدثت يوم 17 أكتوبر/تشرين الأول سنة 2020، حيث اختطف مسلحون مجهولون 12 شخصًا من قرية الفرحاتية وأعدم 8 أشخاص في نفس اليوم وعثر على جثثهم، والتي قال عنها رئيس الحكومة السابق مصطفى الكاظمي من أن بعض الميليشيات قامت بقتل هؤلاء الأشخاص من أجل السيطرة على أراضيهم واستثمارها لصالحهم وقاموا بإلقاء التهمة على تنظيم «داعش» الإرهابي.

إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

تهتـم «شـؤون إيرانية» بتعريف قرائها بجديـد إصداراتنا العربية التي تهتم بالشـأن الإيراني. وتدعو قرائها لمراسلة المجلة أو المركز للحصول على إصدارات مركز الخليج من خلال الموقع الإلكتروني أو من خلال صفحات التواصل الاجتماعي.

■ **التقرير السنوي**
بلاد المشانق المُعلّقة
حالة حقوق الإنسان في إيران 2021
تحرير: شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022 ، 220 صفحة

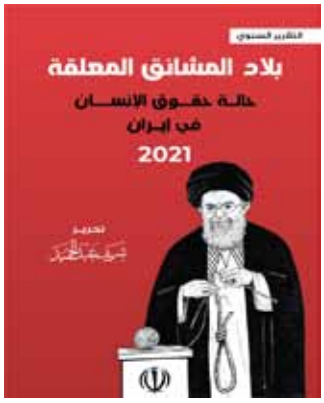

■ **الاجتياح الفارسي: دراسات في التدخلات الإيرانية في الدول العربية ما بعد عام 2011**
د. عبد القادر نعناع
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 395 صفحة

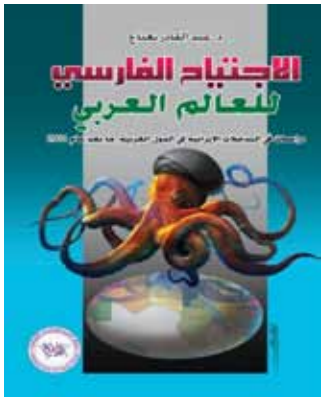

■ **إيران: انهيار في الداخل**
«دراسات في تفكك البنى الداخلية للدولة الإيرانية»
د. عبد القادر نعناع
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 281 صفحة

■ **التقرير الاستراتيجي السنوي**
«الحالة الإيرانية 2021»
تحرير: شريف عبد الحميد
تقديم: د. جهاد عوده
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 336 صفحة

■ **التقرير الاستراتيجي السنوي**
«الحالة الإيرانية 2019»
تحرير: شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2022، 384 صفحة

■ **طابور إيران الخامس في الوطن العربي**
«متشيعون مدفوعو الأجر»
شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2021، 292 صفحة

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات..

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

■ لا جدال أن كل من يشتري منتجا إيرانيا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيدا من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدا وغُلوا وعدوانا.

وبناء على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».

وفي إبريل 2015، دشن نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وسماً (هاشتاغ) تحت اسم «حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية». تضمن الوسم أكثر من 19 ألف مشاركة وتغريدة، شدد معظمها على أن طهران لا تصدر للمنطقة العربية إلا السموم الزُعاف، وأن مقاطعة المنتجات والسلع الإيرانية باتت أمرا واجبا على كل عربي مسلم.

وأكد النشطاء أن المواجهة الراهنة بين إيران على كافة الأصعدة، في كل المحافل، لم تعد حكرا على الأنظمة والحكومات فحسب، أو على السياسة والأمن والحدود فقط، حيث دخل الشعب العربي على خط المواجهة، وهو ما عكس حجم الغضب الكبير في الشارع العربي من ممارسات إيران، فالمغردون بحثوا عن مختلف المنتجات التي تصدرها إيران وشهّروا بها، ونشروا الرمز الدال على المنتج الإيراني، وبشّروا بأن انتشار هذه الحملة سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد الإيراني،كما بدأوا يرصدون المنتجات الإيرانية التي تباع في الأسواق الخليجية، داعين المواطنين إلى تجنب هذه السلع والدعوة إلى مقاطعتها، مشيرين إلى

أن «الباركود» الخاص بهذه المنتجات يبدأ بالأرقام 626.

وقال أحد النشطاء على موقع «تويتر» إن إيران «دولة جاهزة للانهيار، ادعموا الحملة»، مؤكدا أن «الحرب الاقتصادية لا تقل أهمية عن الحرب العسكرية والإعلامية، لذلك وجب علينا مقاطعة المنتجات الإيرانية بجميع أنواعها».

وعن هذا الوسم الإلكتروني قال الأكاديمي والكاتب الكويتي عبد الله الشايجي إن «هذا الهاشتاغ تطور شعبي يؤكد عمق الحرب الباردة بيننا».

وإلى ذلك، طالب حساب «خطر إيران» على «تويتر» مواطني كل الدول العربية بمقاطعة جميع المنتجات الإيرانية. وذكر الحساب أن «البعض يكره إيران ويعلم عن عداوتها للإسلام، لكنه ضعيف أمام منتجاتها مقاطعة المنتجات الإيرانية قوية في الخليج ويجب تعميمها في المنطقة العربية».

منتجات «لا يشرّفنا بيعها»

بدأت حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية تؤتي ثمارها ليس في داخل المملكة فحسب، بل في عدة دول خليجية منها الكويت، وتتوسع أكثر فأكثر، حيث انضمت إليها الكثير من الجمعيات التعاونية الكويتية، انطلاقا من دوافع وطنية وقومية، ولجهة أنه بقيمة هذه المنتجات والأرباح الناتجة عنها، يتم الإنفاق على أتباع إيران وذيولها في الكويت وجميع دول الخليج، وشراء الذمم في وسائل الإعلام المختلفة، ومنها الفضائيات والصحف والمراكز الإخبارية، وغير ذلك مما يشكل خطرًا على الوطن العربي برمته وأمنه ويجعله لقمة سهلة في يد إيران، فضلا عن الدافع الصحي لكون هذه المنتجات إمّا ملوث، أو محقون بمواد مسرطنة أو سيئ الصنع أو منتهي الصلاحية، وغير ذلك.

وطالب سالم الشعشوع، الناطق الرسمي باسم حركة إصلاح العمل التعاوني في الكويت، رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية بمقاطعة المنتجات الإيرانية. وقال «الشعشوع» إن «مبيعات المنتجات الإيرانية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وأن الجمعيات التعاونية لها نصيب 85% من تجارة التجزئة في الكويت»، وتمنى أن «تنجح مقاطعة المنتجات الإيرانية 100%، لكي لا يتم محاربتنا بأموالنا».

فيما دعا فهد العذاب، رئيس مجلس إدارة «جمعية الرقة التعاونية»، التعاونيين الكويتيين إلى «المشاركة في حملة مقاطعة البضائع الإيرانية التي يتم تخصيص ريعها لقتل أهلنا اليمنيين والسوريين والعراقيين، وقصفهم وتدمير بيوتهم وذبح نسائهم وأطفالهم وشيوخهم على مرأى ومسمع من العالم المتآمر على الشعب المغلوب على أمره».

وقال «العذاب»: «إن ما تقوم به ظهران من دعم مكشوف بالسلاح والمال وتزويد حزب الشيطان الإيراني بصنوف الدعم لذبح المسلمين بالسكاكين تحت شعارات تكفيرية، لا تخرج إلا من أفواه زمرة باغية فاسدة العقيدة، هي أمور مستنكرة ومذمومة تستوجب منا أن نقف في وجه إيران بكل السبل، وعلى رأسها مقاطعة السلع الإيرانية».

وعلى المستوى التجاري الرسمي، قال المهندس عمر باحليوه، الأمين العام للجنة التجارة الدولية في مجلس الغرف التجارية السعودية: «ستؤثر المقاطعة على الصادرات الإيرانية التي تتم بالطريق غير المباشر، لأن إيران تعتمد على إعادة التصدير عن طريق الإمارات، وهذه غالبا طريقة دخول المنتجات الإيرانية، إضافة إلى تأثر حركة الاستيراد والتصدير الشخصي عبر التجار، لذا ستجد إيران أن منتجاتها قلّ تصديرها لدول الخليج، من خلال وقوف الصف الخليجي أولا والعربي ثانيا والإسلامي ثالثا، لذلك سيكون هناك تأثير بعيد المدى على التجارة البينية وعلى الاستثمارات داخل إيران أيضا، وبالتالي سيتأثر الاقتصاد الإيراني بشدة».

فيما أعلن يوسف محمد القفاري، الرئيس التنفيذي لشركة «أسواق العثيم» التجارية، عن أن الشركة ستقاطع المنتجات الإيرانية في استجابة لحملة شعبية واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي في المملكة. وقال «القفاري» عبر حسابه الشخصي في موقع «تويتر»، إن «كل منتج يحتوى على باركود يبدأ بالرقم 626 لا يشرّف أسواق العثيم بيعه مهما كان ربحه».

وتتضمن قائمة السلع والمنتجات والوكالات التجارية الإيرانية التي كانت متداولة في المملكة قبل إطلاق حملة المقاطعة الشعبية، ما يلي:

أولا، المواد الغذائية:

- مؤسسة «المطرود لتموين الأغذية الوطنية» ومن أشهر المنتجات «خبز الشرائح -الدونات - كورن فليكس- كيك بريما»
- منتجات مصنع الري للعصائر، ومؤسسة الري للمواد الغذائية ومقر المصنع الرئيسي بالأحساء .
- مصانع الريان للألبان والعصائر
- مخابز وحلويات «العيد» في مدن «الدمام وسيهات والقطيف».
- مخابز أبو خمسين الآلية.
- مخابز الخرس بالأحساء.
- مصنع الجواد للمواد الغذائية.
- مياه «الشفاء» المعبأة.
- مياه «نجران» المعبأة. لصاحبها علي المسلم وهو شيعي إسماعيلي.
- ألبان وعصائر ومربى «نجران».
- مشروب «زمزم كولا».

ثانيا، الملبوسات:

- محلات «الصالح» للأقمشة والأزياء ب«الدمام والخبر والأحساء».
- عبايات «بوكنان».
- «بو حليقة» للعبايات.
- محلات «الرواد الصغار» لملابس الأطفال.
- «البن سعد» للأقمشة.
- «القطان» للمشالح.
- «البغلي» للمشالح.
- محلات «العوفي» لبيع جميع أنواع الملابس.

ثالثا، المفروشات والأثاث:

- مفروشات العصفور «طريق الخُبر- طريق الجبيل»
- مفروشات بو كنان.
- عبد الستار البراهيم لأعمال الديكور.
- الرميح للأثاث

رابعا، المصوغات والمجوهرات:

- محلات مجوهرات «غسان النمر - ياسر النمر للمجوهرات- حسن النمر».
- مؤسسة «ماسة النمر» للمجوهرات.
- مجوهرات «بوخمسين».
- «أريج» للمجوهرات.
- مجوهرات «الحرمين».
- محلات «المهنا».
- مؤسسة «لؤلؤة الناصر».
- مؤسسة «الأربش للمجوهرات».
- مجوهرات الأمير.
- مجوهرات الصبايا

الإصدار
من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

عملت إيران بكل السبل منذ عقود طويلة، على تأسيس أذرع سياسية وعسكرية لها في عدد من بلدان العالم، ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية بالنسبة لها، وخصوصًا الدول العربية المجاورة، لكي تكون أداة في تمرير وتنفيذ مخططات طهران الهادفة إلى السيطرة عبر «تصدير الثورة» إلى محيطه العربي الإقليمي أولًا، وكان الجيران العرب هم أول المستهدفين!

وغيّرت الميليشيات المسلحة الشيعية، المشهد الاجتماعي والسياسي والعسكري في الشرق الأوسط. واعتبارًا من عام 2019، باتت هذه الميليشيات التي تعمل في العراق ولبنان وسوريا، المحرك الرئيسي لمد النفوذ الإيراني إلى خارج الحدود، ضمن مخطط «إيران الكبرى».

ولا يُخفي الإيرانيون حقيقة مشروعهم الذي يرمي إلى بسط نفوذهم العلني من طهران إلى شواطئ البحر المتوسط عبر جغرافية متصلة من طهران مرورًا بالعراق وسورية وصولًا إلى البحر المتوسط؛ ونفوذ آخر أقل علانية يتجه نحو دول الخليج العربي بالانطلاق من العراق الذي تسيطر عليه قوى سياسية وأمنية موالية لإيران.

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

لا جدال أن كل من يشتري منتجًا إيرانيًا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيداً من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدًا وغُلوًا وعدوانًا.

وبناءً على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن أن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علّنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».